**المركز الجامعي أحمد بن يحي**

**الونشريسي – تيسمسيلت –**

**معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم علوم التسيير**

**الموضوع:**

# – عرض تجارب بعض الدول الإسلامية–

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ل م د في علوم التسيير

– تخصص: محاسبة مالية –

**من إعداد الطالبة:** **تحت إشراف الأستاذ:**

❖ مسفاف حياة

## لجنة المناقشة:

الأستاذ: قندز بن توتة.....رئيسا

الأستاذ: بن صالح عبد الله.....مقررا

الأستاذ: بونعجة سحنون..... ممتحنا

**السنة الجامعية: 2016/2015**

# شكر وتقدير

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم وما منّ به علينا من توفيق وسداد ووهبنا من القوة والصبر ما نحتاجه لتخطي الصّعاب وتذليل العقبات للوصول إلى هذا المستوى وإنجاز هذا العمل، واقتداء بقوله ﷺ (....**مَن صَنَعَ إِليكُم مَعرُوفًا فَكَافِئُوه، فَإِن لَم تَجِدُوا مَا تُكَافِئُوا بِهِ فَادعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوا أَنَّكُم قَد كَافَأتُمُوهُ**)، يسعدني أن أتقدّم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان إلى:

الأستاذ المشرف: "**بن صالح عبد الله**" على التفضّل بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى ما خصني به من توجيه وتصويب وملاحظات قيمة...

السادة: "**أعضاء لجنة المناقشة**" وذلك لتفضلهم مناقشة هذا العمل من أجل تقييمه وتصويبه.....

الدكتور: "**سمير الشاعر**" على ما تكرم به عليا من سعة صدر ونصح وارشاد.....

الباحث: "**قادري سعيد**" من جامعة شلف الذي أعانني كثيرا في توفير المراجع....

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى جميع أساتذتي الأفاضل من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي.....

وإلى كل من مدّ لي يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد ولو بالدعاء بظهر الغيب، بورك فيهم جميعا وجزاهم الله عني الجزاء الأوفى.....

أما الشكر الذي من النوع الخاص فأتوجه به إلى كل من وقف في طريقي وعرقل مسيرة بحثي.... فلولا وجودهم لما أحسست بمتعة العمل وحلاوة البحث، ولما وصلت إلى ما وصلت إليه فلهم مني كل الشكر...

حياة

# الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا، أهدي هذا العمل:

إلى من قال فيهما عز وجل "وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا" إلى " **والديّ الكريمين**" أدامهما الله لي وحفظهما من كل كرب جاء في الدنيا...

إلى من أتقاسم معهم أجواء المحبة الأسرية، إلى شموع قلبي "**إخوتي وأخواتي**" الذين كانوا سندا في حياتي.....

إلى روح أخي العزيز "**مسفاف لطفي**" طيب الله ثراه وتغمده بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته...

إلى الذين بذلوا كل جهد وعطاء وأناروا لنا طريق العلم والمعرفة " **أساتذتي**" من الطور الابتدائي إلى الجامعي.....

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا من صالح الأعمال التي ينتفع بها وأن يكتبنا من الذين يجعلون من العلم مسعى ومن العمل وسيلة ومن النجاح ثمرة تضيء على الأجيال بنور الفهم

حياة

**قائمة الأشكال:**


| رقم الشكل | عنوان الشكل | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1.1 | الهيكل التنظيمي للجنة معايير المحاسبة الدولية | 11 |
| 2.1 | الهيكل التنظيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية | 13 |
| 3.1 | مسار إعداد المعايير المحاسبية | 22 |
| 1.2 | التطور التاريخي للمحاسبة | 29 |
| 2.2 | الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية | 36 |

**قائمة الجداول:**


| رقم الجدول | عنوان الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1.1 | تبويب معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية | 23 |
| 1.2 | معايير المحاسبة الشرعية | 40 |
| 2.2 | معايير المراجعة | 42 |
| 3.2 | معايير الحوكمة | 42 |
| 4.2 | تبويب معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية | 47 |
| 1.3 | القوائم المالية وفق مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية | 59 |
| 2.3 | أهداف القوائم المالية وفق مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية | 60 |
| 3.3 | مستخدمي القوائم المالية وفق مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية | 61 |
| 4.3 | الفرضيات الرئيسية لإعداد القوائم المالية وفق مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية | 62 |
| 5.3 | الخصائص النوعية للقوائم المالية | 63 |
| 6.3 | مفاهيم عناصر القوائم المالية | 65 |
| 7.3 | طرق قياس عناصر القوائم المالية وفق مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية | 67 |
| 8.3 | التوافق بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) والمعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1) | 68 |
| 9.3 | التوافق بين المحاسبي الدولي رقم (17) والمعيار المحاسبي الإسلامي رقم (8) | 71 |
| 10.3 | التوافق بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) والمعيار المحاسبي الإسلامي (16) | 75 |
| 1.4 | خصائص بناء معايير المحاسبة في ماليزيا | 91 |
| 2.4 | مراحل تطور النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية | 95 |
| 3.4 | خصائص بناء معايير المحاسبة بالمملكة العربية السعودية | 98 |

**قائمة الاختصارات والرموز:**

| الرمز | المصطلح بالإنجليزية | المصطلح بالعربية |
|---|---|---|
| AAOIFI | Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions | هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية |
| AIBIM | Association of Islamic Banking Institutions Malaysia | رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية ماليزيا |
| AICPA | American Institute of Certified Public Accountants | المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين |
| ASAF | The Accounting Standards Advisory Forum | المنتدى الاستشاري لمعايير المحاسبة |
| CIPA | Certified Islamic Professional Accountant | شهادة المحاسب القانوني الإسلامي |
| CSAA | Certified Shari'ah Adviser and Auditor | شهادة المراقب والمدقق الشرعي |
| FASB | Financial Accounting Standards Board | مجلس معايير المحاسبة المالية |
| FCAG | Financial Crisis Advisory Group | المجموعة الاستشارية للأزمة المالية |
| FMB | Financial Mediation Bureau | مكتب التوسط المالي |
| IAS | International Accounting Standards | معايير المحاسبة الدولية |
| IASB | International Accounting Standards Board | مجلس معايير المحاسبة الدولية |
| IASC | International Accounting Standards Committee | لجنة معايير المحاسبة الدولية |
| IASCF | International Accounting Standards Committee Foundation | مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية |
| IBFIM | Islamic Banking and Finance Institute Malaysia | المعهد الماليزي للصيرفة والتمويل الاسلامي |
| IFAC | International Federation of Accountants | الاتحاد الدولي للمحاسبين |
| IFRIC | International Financial Reporting Interpretations Committee | لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية |
| IFRS | International Financial Reporting Standards | المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية |
| IFRSF | International Financial Reporting Standards Foundation | مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية |
| IFSB | Islamic Financial Services Board | مجلس الخدمات المالية الإسلامية |

| | | |
|---|---|---|
| IIA | The Institute of Internal Auditors | معهد المراجعين الداخلين |
| IILM | International Islamic Liquidity Management Corporation | الهيئة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية |
| IMA | Institute of Management Accountants | معهد المحاسبين الإداريين |
| INCEIF | International Centre for Education in Islamic Finance | المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي |
| IOSCO | The International Organization of Securities Commissions | المنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية |
| ISO | International Organization for Standardization | المنظمة الدولية للتقييس |
| ISRA | International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance | الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية |
| MASB | malaysian accounting standards board | مجلس المعايير المحاسبية الماليزية |
| MIA | Malaysian Institute of Accountants | المعهد الماليزي للمحاسبين |
| OMC | The World Trade Organization | منظمة التجارة العالمية |
| SAC | Standards Advisory Council | المجلس الاستشاري للمعايير |
| SAMA | Saudi Arabian Monetary Agency | مؤسسة النقد العربي السعودي |
| SEC | U.S Securities And Exchange Commission | هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية |
| SIC | Standard Interpretations Committee | اللجنة الدائمة لتفسير المعايير |
| SIDC | securities industry development corporation | مركز تنمية صناعة الأوراق المالية |
| SOCPA | Saudi Organization for Certified Public Accountants | الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين |

# الملاحق

**قائمة الملاحق:**


| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| الملحق 01 | قائمة معايير المحاسبة الدولية | 122 |
| الملحق 02 | قائمة معايير التقارير المالية الدولية | 123 |
| الملحق 03 | قائمة معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية | 124 |
| الملحق 04 | قائمة معايير التقارير المالية (FRS) للمؤسسات غير الخاصة | 125 |
| الملحق 05 | قائمة معايير التقارير للمؤسسات الخاصة (PERS) | 127 |
| الملحق 06 | قائمة معايير المحاسبة السعودية | 128 |
| الملحق 07 | مقارنة بين المعايير الدولية ومعايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية | 129 |

## الملحق رقم (1): قائمة معايير المحاسبة الدولية

| الرمز | التسمية | الاصدار |
|---|---|---|
| IAS 1 | عرض القوائم المالية | 2007 |
| IAS 2 | المخزون | 2005 |
| IAS 7 | قائمة التدفقات النقدية | 1992 |
| IAS 8 | السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية و الأخطاء | 2003 |
| IAS 10 | الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية | 2003 |
| IAS 11 | عقود الانشاء (سيحل محله IFRS 15 ابتداءا من 01 جانفي 2018) | 1993 |
| IAS 12 | ضرائب الدخل | 1996 |
| IAS 16 | الممتلكات، المنشآت والمعدات | 2003 |
| IAS 17 | عقود الإيجار ( سيحل محله IFRS 16 ابتداءا من 01 جانفي 2019) | 2003 |
| IAS 18 | الايرادات (سيحل محله IFRS 15 ابتداءا من 01 جانفي 2018) | 1993 |
| IAS 19 | منافع الموظفين | 2011 |
| IAS 20 | المحاسبة عن المنح الحكومية و الإفصاح عن المساعدات الحكومية | 1983 |
| IAS 21 | آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية | 2003 |
| IAS 23 | تكاليف الاقتراض | 2007 |
| IAS 24 | الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة | 2009 |
| IAS 26 | المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد | 1987 |
| IAS 27 | القوائم المالية المنفصلة | 2011 |
| IAS 28 | الاستثمارات في الشركات الزميلة و المشاريع المشتركة | 2011 |
| IAS 29 | التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع | 1989 |
| IAS 32 | الأدوات المالية: العرض | 2003 |
| IAS 33 | ربحية السهم | 2003 |
| IAS 34 | التقارير المالية المرحلية | 1998 |
| IAS 36 | انخفاض قيمة الأصول | 2004 |
| IAS 37 | المخصصات، الالتزامات و الأصول الطارئة | 1998 |
| IAS 38 | الأصول غير الملموسة | 2004 |

| | | |
|---|---|---|
| IAS 39 | الأدوات المالية: الاعتراف و القياس(سيحل محله IFRS 9 ابتداءا من 01/01/ 2018) | 2003 |
| IAS 40 | الممتلكات الاستثمارية (الاستثمارات العقارية) | 2003 |
| IAS 41 | الزراعة | 2001 |

**المصدر**:http://www.iasplus.com/en/standards

**الملحق رقم (2): قائمة معايير التقارير المالية الدولية**

| الرمز | التسمية | الاصدار |
|---|---|---|
| IFRS 1 | تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى | 2008 |
| IFRS 2 | الدفع على أساس الأسهم | 2004 |
| IFRS 3 | اندماج الأعمال | 2008 |
| IFRS 4 | عقود التأمين | 2004 |
| IFRS 5 | الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة | 2004 |
| IFRS 6 | التنقيب و تقييم الموارد المعدنية | 2004 |
| IFRS 7 | الأدوات المالية، الافصاحات | 2005 |
| IFRS 8 | القطاعات التشغيلية | 2006 |
| IFRS 9 | الأدوات المالية | 2014 |
| IFRS 10 | القوائم المالية الموحدة | 2011 |
| IFRS 11 | الترتيبات المشتركة | 2011 |
| IFRS 12 | الإفصاح عن الحقوق في المنشآت الأخرى | 2011 |
| IFRS 13 | القياس بالقيمة العادلة | 2011 |
| IFRS 14 | الحسابات النظامية المؤجلة | 2014 |
| IFRS 15 | الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء | 2014 |
| IFRS 16 | عقود الايجار | 2016 |

**المصدر**: http://www.iasplus.com/en/standards

**الملحق رقم (3): قائمة معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**

| الرمز | التسمية | الاصدار |
|---|---|---|
| IFAS 1 | العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية | 1993 |
| IFAS 2 | المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء | 1996 |
| IFAS 3 | التمويل بالمضاربة | 1996 |
| IFAS 4 | التمويل بالمشاركة | 1996 |
| IFAS 5 | الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار (استبدل بالمعيار رقم 27) | 1996 |
| IFAS 6 | حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها (استبدل بالمعيار رقم 27) | 1997 |
| IFAS 7 | السلم والسلم الموازي | 1997 |
| IFAS 8 | الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك ( المعدل ) | 1997 |
| IFAS 9 | الزكاة | 1998 |
| IFAS 10 | الاستصناع والاستصناع الموازي | 1998 |
| IFAS 11 | المخصصات والاحتياطيات | 1999 |
| IFAS 12 | العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية | 1999 |
| IFAS 13 | الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية | 2000 |
| IFAS 14 | صناديق الاستثمار | 2000 |
| IFAS 15 | المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الإسلامية | 2001 |
| IFAS 16 | المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالعملات الأجنبية | 2001 |
| IFAS 17 | الاستثمارات | 2002 |
| IFAS 18 | الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية | 2002 |
| IFAS 19 | الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية | 2003 |
| IFAS 20 | البيع الآجل | 2003 |
| IFAS 21 | الافصاح عن تحويل الموجودات | 2004 |
| IFAS 22 | التقرير عن القطاعات | 2004 |
| IFAS 23 | توحيد القوائم المالية | 2006 |
| IFAS 24 | الاستثمار في الكيانات المنتسبة | 2010 |

| | | |
|---|---|---|
| IFAS 25 | الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة | 2010 |
| IFAS 26 | الاستثمار في العقارات | 2012 |
| IFAS 27 | حسابات الاستثمار | 2015 |

**المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مراجع

**الملحق رقم (4): قائمة معايير التقارير المالية (FRS) للمؤسسات غير الخاصة**

| Standard | Title | Effective Date |
|---|---|---|
| FRS 1 | First-time Adoption of Financial Reporting Standards | 1Jan 2006 |
| FRS 2 | Share-based Payment | 1Jan 2006 |
| FRS 3 | Business Combinations | 1 Jan 2006 |
| FRS 4 | Insurance Contracts | 1 Jan 2010 |
| FRS 5 | Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations | 1 Jan 2006 |
| FRS 6 | Exploration for and Evaluation of Mineral Resources | 1 Jan 2007 |
| FRS 7 | Financial Instruments: Disclosures | 1 Jan 2010 |
| FRS 8 | Operating Segments | 1 July 2009 |
| FRS 9 | Financial Instruments | 1 Jan 2015 |
| FRS 10 | Consolidated Financial Statements | 1 Jan 2013 |
| FRS 11 | Joint Arrangements | 1 Jan 2013 |
| FRS 12 | Disclosure of Interests in Other Entities | 1 Jan 2013 |
| FRS 13 | Fair Value Measurement | 1 Jan 2013 |
| FRS 101 | Presentation of Financial Statements | 1 Jan 2010 |
| FRS 102 | Inventories | 1 Jan 2006 |
| FRS 107 | Statement of Cash Flows | 1 July 2007 |
| FRS 108 | Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors | 1 Jan 2006 |
| FRS 110 | Events After the Reporting Period | 1 Jan 2006 |
| FRS 111 | Construction Contracts | 1 July 2007 |
| FRS 1142004 | Segment Reporting | 1 Jan 2002 |
| FRS 116 | Property, Plant and Equipment | 1 Jan 2006 |
| FRS 117 | Leases | 1 Oct 2006 |
| FRS 118 | Revenue | 1 July 2007 |
| FRS 119 | Employee Benefits | 1 Jan 2013 |
| FRS 119 | Employee Benefits | 1 Jan 2013 |

| | | |
|---|---|---|
| (2011) | | |
| FRS 120 | Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance | 1 July 2007 |
| FRS 121 | The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates | 1 Jan 2006 |
| FRS 123 | Borrowing Costs | 1 Jan 2010 |
| FRS 124 | Related Party Disclosures | 1 Oct 2006 |
| FRS 126 | Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans | 1 Jan 2003 |
| FRS 127 | Consolidated and Separate Financial Statements | 1 July 2010 |
| FRS 127 (2011) | Separate Financial Statements | 1 Jan 2013 |
| FRS 128 | Investments in Associates | 1 Jan 2006 |
| FRS 128 (2011) | Investment in Associates and Joint Ventures | 1 Jan 2013 |
| FRS 129 | Financial Reporting in Hyperinflationary Economies | 1 Jan 2003 |
| FRS 131 | Interests in Joint Ventures | 1 Jan 2006 |
| FRS 132 | Financial Instruments: Presentation | 1 Jan 2006 |
| FRS 133 | Earnings Per Share | 1 Jan 2006 |
| FRS 134 | Interim Financial Reporting | 1 July 2007 |
| FRS 136 | Impairment of Assets | 1 Jan 2006 |
| FRS 137 | Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets | 1 July 2007 |
| FRS 138 | Intangible Assets | 1 Jan 2006 |
| FRS 139 | Financial Instruments: Recognition and Measurement | 1 Jan 2010 |
| FRS 140 | Investment Property | 1 Jan 2006 |
| IAS 41 | Agriculture | / |
| FRS 201(2004) | Property Development Activities | 1 Jan 2004 |
| FRS 204(2004) | Accounting for Aquaculture | 1 Sept 1998 |

المصدر: http://masb.org.my/pages.php?id=91

**الملحق رقم (5): قائمة معايير التقارير للمؤسسات الخاصة (PERS)**

| Standard | Title | Effective Date |
|---|---|---|
| MASB 1 | Presentation of Financial Statements | 1July 1999 |
| MASB 2 | Inventories | 1July 1999 |
| MASB 3 | Net Profit or Loss for the Period, Fundamental Errors and Changes in Accounting Policies | 1July 1999 |
| MASB 4 | Research and Development Costs | 1July 1999 |
| MASB 5 | Cash Flow Statements | 1July 1999 |
| MASB 6 | The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates | 1July 1999 |
| MASB 7 | Construction Contracts | 1July 1999 |
| MASB 9 | Revenue | 1Jan 2000 |
| MASB 10 | Leases | 1Jan 2000 |
| MASB 11 | Consolidated Financial Statements and Investments in Subsidiaries | 1Jan 2000 |
| MASB 12 | Investments in Associates | 1Jan 2000 |
| MASB 14 | Depreciation Accounting | 1July 2000 |
| MASB 15 | Property, Plant and Equipment | 1July 2000 |
| MASB 16 | Financial Reporting of Interests in Joint Ventures | 1July 2000 |
| MASB 19 | Events after the Balance Sheet Date | 1July 2001 |
| MASB 20 | Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets | 1July 2001 |
| MASB 23 | Impairment of Assets | 1Jan 2002 |
| MASB 25 | Income Taxes | 1July 2002 |
| MASB 27 | Borrowing Costs | 1July 2002 |
| MASB 28 | Discontinuing Operations | 1Jan 2003 |
| MASB 29 | Employee Benefits | 1Jan 2003 |
| MASB 30 | Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans | 1Jan 2003 |
| MASB 31 | Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance | 1Jan 2004 |
| MASB 32 | Property Development Activities | 1Jan 2004 |
| IAS 25 | Accounting for Investments | 1Sept 1998 |
| IAS 29 | Financial Reporting in Hyperinflationary Economies | 1Jan 2003 |
| MAS 5 | Accounting for Aquaculture | 1Sept 1998 |
| IB-1 | Preliminary and Pre-operating Expenditure | 1Jan 2001 |

المصدر: http://masb.org.my/pages.php?id=235

**الملحق رقم (6): قائمة معايير المحاسبة السعودية**

| رقم المعيار | التسمية | الإصدار |
|---|---|---|
| 1 | العرض والإفصاح العام | 1997 |
| 2 | العملات الأجنبية | 1997 |
| 3 | المخزون السلعي | 1997 |
| 4 | الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة | 1997 |
| 5 | الإيرادات | 1998 |
| 6 | المصروفات الإدارية والتسويقية | 1998 |
| 7 | تكاليف البحث والتطوير | 1998 |
| 8 | توحيد القوائم المالية | 1998 |
| 9 | المحاسبة عن الاستثمار في الأوراق المالية | 1998 |
| 10 | التقارير المالية الأولية | 1999 |
| 11 | الزكاة | 1999 |
| 12 | ضريبة الدخل | 1999 |
| 13 | الأصول الثابتة | 2001 |
| 14 | المحاسبة عن عقود الإيجار | 2001 |
| 15 | التقارير القطاعية | 2001 |
| 16 | المحاسبة عن الاستثمار وفق طريقة حقوق الملكية | 2002 |
| 17 | الأصول غير الملموسة | 2002 |
| 18 | المحاسبة عن الاعانات والمنح الحكومية | 2003 |
| 19 | محاسبة الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة | 2007 |
| 20 | ربحية السهم | 2007 |
| 21 | محاسبة عقود الانشاءات والخدمات | 2009 |
| 22 | المحاسبة عن عمليات تجميع المنشآت | 2011 |

**المصدر**: الموقع الرسمي للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، تاريخ الاطلاع: 2016/04/26،
http://www.socpa.org.sa/Socpa/Home.aspx

**الملحق رقم (7): مقارنة بين المعايير الدولية ومعايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية**

| الرقم | اسم المعيار | الإصدار | الرقم | اسم المعيار | الإصدار |
|---|---|---|---|---|---|
| IAS1 | عرض القوائم المالية | 1997 | 1 | العرض والإفصاح العام | 1997 |
| IAS2 | المخزون | 1995 | 3 | المخزون السلعي | 1997 |
| IAS7 | قائمة التدفقات النقدية | 1992 | | لا يوجد معيار مقابل | |
| IAS8 | السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء | 1993 | | لا يوجد معيار مقابل | |
| IAS10 | الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية | 1999 | | لا يوجد معيار مقابل | |
| IAS11 | عقود الإنشاء | 1979 | 21 | محاسبة عقود الانشاءات والخدمات | 2010 |
| IAS12 | ضرائب الدخل | 1977 | 11 | الزكاة وضريبة الدخل | 1999 |
| IAS14 | | | 15 | التقارير القطاعية | 2002 |
| IAS 16 | الممتلكات، المنشآت والمعدات | 2003 | 13 | الأصول الثابتة | 2001 |
| IAS 17 | عقود الإيجار | 2003 | 14 | المحاسبة عن عقود الإيجار | 2001 |
| IAS 18 | الايرادات | 1993 | 5 | الإيرادات | 1998 |
| IAS 19 | منافع الموظفين | 2011 | | لا يوجد معيار مقابل | |
| IAS 20 | المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية | 1983 | 18 | المحاسبة عن الاعانات والمنح الحكومية | 2005 |
| IAS 21 | آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية | 2003 | 2 | العملات الأجنبية | 1997 |
| IAS 23 | تكاليف الاقتراض | 2007 | | لا يوجد معيار مقابل | |
| IAS 24 | الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة | 2009 | 4 | الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة | 1997 |
| IAS 26 | المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد | 1987 | | لا يوجد معيار مقابل | |
| IAS 27 | القوائم المالية المنفصلة | 2011 | 8 | توحيد القوائم المالية | 1998 |
| IAS 28 | الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة | 2011 | 16 | المحاسبة عن الاستثمار وفق طريقة حقوق الملكية | 2002 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| IAS 29 | التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع | 1989 | | لا يوجد معيار مقابل | |
| IAS 32 | الأدوات المالية: العرض | 2003 | | لا يوجد معيار مقابل | |
| IAS 33 | ربحية السهم | 2003 | 20 | ربحية السهم | 2007 |
| IAS 34 | التقارير المالية المرحلية | 1998 | 10 | التقارير المالية الأولية | 1999 |
| IAS 36 | انخفاض قيمة الأصول | 2004 | 19 | محاسبة الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة | 2007 |
| IAS 37 | المخصصات، الالتزامات والأصول الطارئة | 1998 | | لا يوجد معيار مقابل | |
| IAS 38 | الأصول غير الملموسة | 2004 | 17 | الأصول غير الملموسة | 2002 |
| IAS 39 | الأدوات المالية: الاعتراف والقياس | 2003 | | لا يوجد معيار مقابل | |
| IAS 40 | الممتلكات الاستثمارية | 2003 | | لا يوجد معيار مقابل | |
| IAS 41 | الزراعة | 2001 | | لا يوجد معيار مقابل | |
| IFRS3 | اندماج الأعمال | | 22 | المحاسبة عن عمليات تجميع المنشآت | |

**المصدر**: ياسر أحمد السيد مُحَّد الجرف، **أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية (إطار مقترح)**، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة: مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الواحد والعشرين، الرياض، المملكة العربية السعودية، يومي 19/18 ماي، 2010، ص 20-23.

**الملخص:**

هدفت الدراسة إلى بحث مدى توافق معايير المحاسبة الإسلامية مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية، وأثر ذلك على مستوى الإفصاح في القوائم المالية للبنوك الإسلامية، وبغرض الوصول إلى هذا الهدف وبعد تقديم أهم مبررات إصدار معايير محاسبية إسلامية، تم إجراء مقارنة بين هذه الأخيرة ومعايير المحاسبة الدولية من حيث الإطار المفاهيمي من جهة، وبين بعض المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح من جهة أخرى.

تشير نتائج الدراسة إلى أن معايير المحاسبة الإسلامية تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، غير أن المعايير الإسلامية تتطلب متطلبات إضافية في مجال الافصاح حتى تلبي خصوصيات معاملات البنوك الإسلامية.

**الكلمات المفتاحية:** معايير المحاسبة الدولية، معايير المحاسبة الإسلامية، التوافق المحاسبي الدولي، الإفصاح المحاسبي

**Résumé:**

L'étude visait à examiner le degré de conformité des normes comptables islamiques avec les exigences des normes comptables internationales, et l'impact de l'harmonisation sur le niveau de divulgation dans les états financiers des banques islamiques. Et pour atteindre cet objectif et après avoir présenté les principales justifications de l'émission de normes comptables islamiques, on a fait une comparaison entre les normes comptables islamiques et les normes comptables internationales en termes de cadre conceptuel d'une part, et parmi certaines des normes comptables relatives à la divulgation d'autre part.

Les résultats de l'étude indiquent que les normes comptables islamiques sont en conformité avec les normes comptables internationales, toutefois les normes islamiques exigent des obligations d'information supplémentaires pour répondre aux spécificités des transactions des banques islamiques.

**Mots-clés** : Normes comptables internationales, les normes comptables islamiques, l'harmonisation comptable internationale, divulgation comptable.

# فهرس المحتويات

## فهـرس المحتويات:


| البيـــان | رقم الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء**..... | **III** |
| **الشكر** ..... | **IV** |
| **الملخص**..... | **V** |
| **فهرس المحتويات**..... | **VI** |
| **قائمة الأشكال**..... | **IX** |
| **قائمة الجداول**..... | **X** |
| **قائمة الملاحق**..... | **XI** |
| **قائمة الاختصارات والرموز**..... | **XII** |
| **المقدمة**..... | **أ – و** |
| **الفصل الأول: الإطار النظري لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية** | **25-2** |
| تمهيد الفصل الأول..... | 2 |
| **المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة الدولية**..... | 3 |
| المطلب الأول: ماهية المحاسبة الدولية..... | 3 |
| المطلب الثاني: أهداف وأهمية المحاسبة الدولية..... | 6 |
| المطلب الثالث: أسباب ظهور المحاسبة الدولية..... | 8 |
| **المبحث الثاني: مجلس معايير المحاسبة الدولية**..... | 10 |
| المطلب الأول: الخلفية التاريخية لمجلس معايير المحاسبة الدولية..... | 10 |
| المطلب الثاني: التطورات التاريخية لمجلس معايير المحاسبة الدولية..... | 13 |
| المطلب الثالث: مهام وأهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية..... | 15 |
| **المبحث الثالث: معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية**..... | 17 |
| المطلب الأول: ماهية معايير المحاسبة الدولية..... | 17 |
| المطلب الثاني: أهداف معايير المحاسبة الدولية واجراءات إصدارها..... | 20 |
| المطلب الثالث: تبويب معايير المحاسبة الدولية ..... | 23 |
| خلاصة الفصل الأول..... | 25 |
| **الفصل الثاني: الإطار النظري لمعايير المحاسبة الاسلامية** | **49-27** |

| | |
|---|---|
| تمهيد الفصل الثاني..... | 27 |
| **المبحث الأول: المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.....** | 28 |
| المطلب الأول: ماهية المحاسبة المالية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية..... | 28 |
| المطلب الثاني: خصائص المحاسبة المالية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية..... | 30 |
| المطلب الثالث: أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية..... | 32 |
| **المبحث الثاني: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.....** | 34 |
| المطلب الأول: التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية..... | 34 |
| المطلب الثاني: وظائف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية..... | 37 |
| المطلب الثالث: معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية..... | 40 |
| **المبحث الثالث: معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.....** | 43 |
| المطلب الأول: ماهية معايير محاسبة المصارف الإسلامية..... | 43 |
| المطلب الثاني: مبررات، مصادر، منهج إعداد معايير المحاسبة الإسلامية..... | 45 |
| المطلب الثالث: تبويب معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية..... | 47 |
| خلاصة الفصل الثاني..... | 49 |
| **الفصل الثالث: توافق معايير المحاسبة الإسلامية مع المرجعية الدولية** | **78-51** |
| تمهيد الفصل الثالث..... | 51 |
| **المبحث الأول: التوافق المحاسبي الدولي.....** | 52 |
| المطلب الأول: ماهية التوافق المحاسبي الدولي..... | 52 |
| المطلب الثاني: مبررات التوافق المحاسبي الدولي..... | 55 |
| المطلب الثالث: مزايا ومعيقات التوافق المحاسبي الدولي..... | 57 |
| **المبحث الثاني: التوافق على مستوى الإطار المفاهيمي.....** | 59 |
| المطلب الأول: أهداف القوائم المالية واستخداماتها..... | 59 |
| المطلب الثاني: الفرضيات القاعدية والخصائص النوعية للقوائم المالية..... | 61 |
| المطلب الثالث: المفاهيم الأساسية ضمن الإطار المفاهيمي..... | 64 |
| **المبحث الثالث: التوافق على مستوى المعايير.....** | 68 |
| المطلب الأول : التوافق بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) والمعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1) | 68 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: التوافق بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (17) والمعيار المحاسبي الإسلامي رقم (8) | 71 |
| المطلب الثالث: التوافق بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) والمعيار المحاسبي الإسلامي رقم (16)..... | 74 |
| **خلاصة الفصل الثالث**..... | 78 |
| **الفصل الرابع: أثر توافق المعايير المحاسبية الإسلامية مع المرجعية الدولية على مستوى الإفصاح في القوائم المالية** | **101-80** |
| تمهيد الفصل الرابع..... | 80 |
| **المبحث الأول: تجربة السودان نحو التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**..... | 81 |
| المطلب الأول: تطور النظام المصرفي في السودان..... | 81 |
| المطلب الثاني: المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي في السودان..... | 83 |
| المطلب الثالث: توافق السودان مع المعايير المحاسبة الدولية..... | 85 |
| **المبحث الثاني: تجربة ماليزيا في تحقيق توافق معايير المحاسبة الوطنية مع المرجعية الدولية**..... | 87 |
| المطلب الأول: تطور النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا..... | 87 |
| المطلب الثاني: المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا..... | 88 |
| المطلب الثالث: توافق المعايير المحاسبية الماليزية مع معايير المحاسبة الدولية..... | 90 |
| **المبحث الثالث: تجربة السعودية في تحقيق توافق معايير المحاسبة الوطنية مع المرجعية الدولية**..... | 94 |
| المطلب الأول: تطور النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية..... | 94 |
| المطلب الثاني: المؤسسات المهتمة بالمحاسبة في البيئة السعودية..... | 96 |
| المطلب الثالث: توافق المعايير المحاسبية السعودية مع المعايير المحاسبية الدولية..... | 97 |
| **خلاصة الفصل الرابع**..... | 101 |
| **الخاتمة**..... | 103 |
| **قائمة المراجع**..... | 108 |
| **الملاحق**..... | 122 |

# المقدمة

حققت البنوك الإسلامية تطورا كبيرا وانتشار واسعا إذ لم تقتصر على الدول الإسلامية فحسب بل امتدت إلى جميع أنحاء العالم مقدمة لذلك فكرا اقتصاديا ذا طبيعة خاصة، وما إقدام البنوك التقليدية على فتح فروع للمعاملات المالية الإسلامية وكذا تحول بعضها إلى بنوك إسلامية إلا دليل على ترسيخ التوسع العالمي للبنوك الإسلامية، إذ تظهر المؤشرات المالية لسنة 2016م استمرار نمو المالية الإسلامية حيث بلغ حجم أصول المالية الإسلامية في نهاية 2015م نحو 2.4 تريليون دولار، منها 1.2 تريليون دولار حجم أصول البنوك الإسلامية، ويتوقع أن يصل إلى 3.4 تريليون دولار خلال عام 2018م، كما بلغ عدد البنوك الإسلامية في العالم بحلول 2015م نحو 800 مؤسسة مصرفية.

وبدخول البنوك الإسلامية الساحة المصرفية العالمية أصبحت مطالبة من قبل المجتمع المالي بنشر قوائم أكثر تفصيلا عن أنشطتها، مما أبرز الحاجة إلى الاهتمام أكثر بتوفير أسس وقواعد ومفاهيم محاسبية خاصة بالبنوك الإسلامية، وبالتالي إصدار معايير محاسبية إسلامية تقوم بتلبية متطلبات المعاملات المالية الإسلامية، وتوفر أسس التجانس في القوائم المالية التي تصدرها تلك البنوك.

لذا أخذت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على عاتقها مسؤولية إعداد ونشر معايير محاسبية إسلامية للمعاملات المالية الإسلامية تخص القياس والإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية، بهدف ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية في البنوك الإسلامية.

إلا أن انتشار البنوك الإسلامية عالميا أدى إلى وجود تباين في الممارسات المحاسبية في ما بينها، خاصة في ظل اعتماد معايير محاسبية مختلفة، الأمر الذي نتج عنه عدة مشاكل أهمها اختلاف القوائم المالية ومستوى الإفصاح فيها، لذا سعت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى إيجاد توافق بين النهج المحلي في تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية وبين المعايير المعمول بها في أسواق رأس المال العالمية، وفي هذا الصدد قامت الهيئة في أواخر 2014م بالانضمام إلى عضوية المجموعة الاستشارية حول الأدوات والمعاملات الموافقة للشريعة التي أنشأها مجلس معايير المحاسبة الدولية بهدف تحقيق التجانس المحاسبي للقطاع المصرفي وزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي.

ومن الطرح السابق تبرز إشكالية هذا الموضوع كالتالي: **ما مدى تأثير توافق معايير المحاسبة الإسلامية مع المرجعية المحاسبية الدولية على مستوى الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية؟**

❖ **الأسئلة الفرعية:**

وبناءا على الإشكالية المطروحة يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أسباب الاتجاه المتزايد نحو تبني وتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية؟
- فيما تكمن دوافع إصدار معايير محاسبية إسلامية؟
- ما مدى التوافق بين معايير المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية؟
- ماهي الإضافة التي سيقدمها توافق معايير المحاسبة الإسلامية مع المرجعية المحاسبية الدولية؟

❖ **الفرضيات:**

للإجابة عن التساؤلات السابقة من أجل الإلمام بإشكالية البحث نضع الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** إن أحد الأسباب المهمة التي دفعت لتبني وتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية هو البحث عن آلية تحقق التوافق بين الأنظمة المحاسبية المختلفة وتسمح بالمقارنة على مستوى دولي.
- **الفرضية الثانية:** من أهم أسباب إصدار معايير محاسبية إسلامية هو معالجة الجوانب التي لم تتناولها المعايير المحاسبية الدولية بالقدر الكافي والملائم.
- **الفرضية الثالثة:** يوجد توافق بين معايير المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية من حيث توفر لجنة تصدر المعايير ووجود اطار مفاهيمي للمعايير.
- **الفرضية الرابعة:** يساعد توافق معايير المحاسبة الإسلامية مع المرجعية المحاسبية الدولية على ضمان مصداقية وملائمة المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية للبنوك الإسلامية وقابليتها للمقارنة.

❖ **أهمية الدراسة:**

يستمد البحث أهميته من خلال الاتجاه المتزايد نحو توافق الممارسات المحاسبية على الصعيد الدولي، الأمر الذي يحتم على المصارف الإسلامية أن تتكيف ومتطلبات معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، إذ تتزامن الدراسة مع انضمام هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لعضوية المجموعة الاستشارية حول الأدوات والمعاملات الموافقة للشريعة التي أنشأها مجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث تم الانضمام بهدف تقريب الممارسات المحاسبية وتحقيق أكبر قدر من الشفافية والإفصاح في القوائم المالية.

### ❖ أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف المرجوة من دراسة هذا البحث في ما يلي:

- التعرف على مدى التوافق بين معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية؛
- تشخيص أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التوافق بين معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- إبراز دور التوافق المحاسبي بين معايير المحاسبة المالية الإسلامية والمرجعية الدولية في دعم الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية.

### ❖ أسباب اختيار موضوع البحث:

إن اختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى أسباب موضوعية وأسباب ذاتية:

#### 1. الأسباب الذاتية:

- حب التطلع على الواقع والرغبة في اكتساب معلومات حول عمل البنوك الإسلامية؛
- الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع الجديدة؛
- أهمية الموضوع من الجانبين النظري والتطبيقي.

#### 2. الأسباب الموضوعية:

- حاجة المؤسسات المالية المصرفية لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بما يضمن تسهيل قراءة ومقارنة القوائم المالية من طرف مستخدميها؛
- البحث عن أوجه التقارب والتنافر بين معايير المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

### ❖ منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف المرجوة، يتم معالجة موضوع البحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يستهدف جمع مختلف المعلومات المرتبطة بالمعايير المحاسبية الإسلامية ومضمونها والمعايير المحاسبية الدولية ومضمونها، ثم تحليلها وتفسيرها عن طريق المقارنة بين متطلبات الإفصاح حسب المعايير المحاسبية

الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية من أجل إبراز دور التوافق المحاسبي بين معايير الهيئتين في دعم الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للبنوك الإسلامية.

❖ **حدود الدراسة:**

تتمثل حدود الدراسة في:

1. **الحدود المكانية:** تم التركيز في الدراسة على تجارب بعض الدول الإسلامية في تحقيق التوافق بين معاييرها والمرجعية الدولية وهي دولة السودان، ماليزيا، والسعودية.
2. **الحدود الموضوعية:** تتناول الدراسة دور التوافق المحاسبي في دعم الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للبنوك الإسلامية من خلال دراسة معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية وإجراء مقارنة بينهما.

❖ **صعوبات الدراسة:**

لا يخلو إنجاز أي دراسة من مواجهة بعض الصعوبات، ولعل أهمها في هذه الدراسة:

- محدودية المراجع المتعلقة بالمعايير المحاسبية الإسلامية؛
- عدم توفر أوراق عمل مؤتمرات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

❖ **الدراسات السابقة:**

فيما يلي أهم الدراسات التي استطاعت هذه الدراسة الوقوف عليها، وقد رتبت حسب تسلسلها الزمني:

1. **(دراسة سمير الشاعر: ديسمبر 2010م)**

الدراسة عبارة عن بحث مقدم لمؤتمر العمل المصرفي والمالي الإسلامي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع البنك الدولي، مملكة البحرين، تحت عنوان "**واقع الاتفاق والاتساق بين معايير هيئة أيوفي والمعايير الدولية IFRS**".

وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج أهمها: أن الاتفاق والاتساق الكامل بين مجموعتي المعايير منطقيا غير وارد بشكل نهائي، بالرغم من إمكانيات النجاح النسبية في الكثير من المواضيع، ولا يوجد تضارب بالمبدأ بين مجموعتي معايير الابلاغ المالي الدولية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

2. **(دراسة بوهرين فتيحة: أفريل2013م)**

الدراسة عبارة عن بحث مقدم في الندوة الدولية: المالية الإسلامية وتحديات التنمية، مركز الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية بوجدة، تحت عنوان "**دراسة أثر الاختلاف بين معايير المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة المالية الدولية على المؤسسات من حيث الإفصاح**".

وتوصلت الباحثة إلى أن هناك اختلاف في مضمون بعض القوائم المالية بالإضافة إلى وجود قوائم مالية تقوم المؤسسات المالية الإسلامية بإعدادها دون المؤسسات المالية غير الإسلامية وهذا له تأثير على الإفصاح في تلك القوائم من جهة وعلى الأطراف ذوي العلاقة من جهة أخرى.

3. **(دراسة أحطاطاش نشيدة: أوت 2015م)**

الدراسة عبارة عن مقال في مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مقدم تحت عنوان "**دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية المطبقة في المؤسسات المالية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية التقليدية IAS/IFRS**".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التوافق بين المعايير الدولية للمحاسبة ومعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية، وتم التوصل إلى أن أساس إعداد المعايير المحاسبية الإسلامية يعتمد في الجانب المحاسبي على المعايير المحاسبية الدولية، حيث يتم تطبيق المعايير التي لا تتعارض مع تعاليم الشريعة الإسلامية، وفي المقابل إصدار معايير جديدة في المسائل الجوهرية التي يكون فيها اختلاف.

4. **(دراسة عبير عبد الله مُحَمَّد قريب: 2015م)**

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه في كلية الدراسات العليا بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، تحت عنوان "**أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية في جودة الإفصاح المحاسبي**".

وتوصلت الباحثة إلى جملة من النتائج أهمها: أن التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تزيد من الشفافية والنزاهة في التقارير المالية، كما يلبي التوافق احتياجات مستخدمي التقارير المالية، ويوفر الوقت والمال والجهد المبذول في توحيد المعلومات.

5. **(دراسة مُحَمَّد العيد، بن نعمة سليمة: فيفري 2016م)**

الدراسة عبارة عن مقال في مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مقدم تحت عنوان "**دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة الإسلامية مع المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية**".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التشابه والاختلاف بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية، وتم التوصل إلى أنه يوجد اختلافات جوهرية بين المعايير الإسلامية والمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وستظل هذه الفروقات قائمة بسبب الاختلاف في طبيعة الممارسات التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية عن تلك التي تمارسها المؤسسات المالية التقليدية.

❖ **هيكل الدراسة:**

لمعالجة موضوع الدراسة تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول بالإضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة عامة.

الفصل الأول بعنوان "**الإطار النظري لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**"، وتم التطرق فيه إلى عموميات حول المحاسبة الدولية، بالإضافة إلى التعريف بمجلس معايير المحاسبة الدولية، وأخيرا عرض معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

بينما الفصل الثاني تحت عنوان "**الإطار النظري لمعايير المحاسبة الإسلامية**"، وتم التطرق فيه إلى عموميات حول المحاسبة في المصارف الإسلامية، إضافة إلى التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وأخيرا عرض المعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة.

أما الفصل الثالث يتناول "**توافق معايير المحاسبة الإسلامية مع المرجعية الدولية**" وتم التطرق فيه أولا إلى ماهية التوافق المحاسبي الدولي، ثم المقارنة بين معايير الهيئتين من خلال دراسة التوافق على مستوى الإطار المفاهيمي، والتوافق على مستوى المعايير حيث تم اختيار ثلاثة معايير محاسبية تتعلق بالإفصاح لإجراء مقارنة بينها.

والفصل الرابع تحت عنوان "**أثر توافق المعايير المحاسبية الإسلامية مع المرجعية الدولية على مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية**"، وهذا الفصل يستعرض تجارب بعض الدول الإسلامية في بناء معاييرها الوطنية، وكذا المراحل التي اتبعتها هذه الدول لتحقيق التوافق بين معاييرها مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

# الفصل الأول:

# الاطار النظري لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية

**تمهيد:**

مع تزايد العمليات المالية الدولية، وانتشار الشركات متعددة الجنسيات اتسع نطاق السوق المالية الدولية، ومن ثم تزايدت الحاجة لوجود لغة مشتركة تحكم إعداد القوائم المالية على نطاق دولي، لأن التباين في المعايير المحاسبية المستخدمة في دول العالم يجعل القوائم المالية غير قابلة للمقارنة على المستوى الدولي.

وبناء على ذلك تزايد اهتمام بعض المنظمات الدولية والاقليمية والمهنية سعيا نحو وضع معايير محاسبية دولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير، ولعل من أبرز هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية، والتي تعد التنظيم الدولي الذي يختص بصفة مباشرة باصدار المعايير المحاسبية الدولية.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة الدولية
- المبحث الثاني: مجلس معايير المحاسبة الدولية
- المبحث الثالث: معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية

## المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة الدولية

أدت التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم خاصة نمو حجم الاستثمارات الدولية وتضاعف حجم التجارة الدولية وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، إلى ضرورة استجابة المحاسبة لتلك التطورات حتى تكون قادرة على معالجة ووضع حلول للمشاكل المحاسبية على نطاق دولي.

### المطلب الأول: ماهية المحاسبة الدولية

إن التغيرات التي ميزت بيئة الأعمال الدولية التي اتجهت نحو العولمة قد أظهرت الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين الدول، مما أدى إلى ظهور مواضيع ومشاكل محاسبية جديدة استدعت وجود نظام للمحاسبة الدولية من أجل التصدي لها، وباعتبار أن للمحاسبة الدولية أبعاد متعددة فقد عرفت بتعاريف عديدة ومختلفة.

#### أولا: نشأة المحاسبة الدولية

يمكن تقسيم الحقبة التاريخية التي ظهرت فيها المحاسبة الدولية إلى مرحلتين كالتالي:[1]

**1- مرحلة قبل 1972م:**

قبل هذه السنة كان الاهتمام منصبا على عقد المؤتمرات والملتقيات الدولية بين المحاسبين لتبادل المعلومات والخبرات بين دول الإقليم، ولم تكن هناك أي جهود تذكر فيما يتعلق بتقليل هوة الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين الدول، ومن أهم هذه المؤتمرات نجد:

- مؤتمر سانت لويس سنة 1904م، والمؤتمرات اللاحقة له كل أربع سنوات؛
- مؤتمرات المحاسبة الأمريكية (AIC) الذي عقد مؤتمره الأول سنة 1949م؛
- مؤتمرات الاتحاد الأوروبي للخبراء الاقتصاديين والماليين (UEC)، كان أول مؤتمر سنة 1951م والذي ضم 12 جمعية محاسبية أوروبية؛
- مؤتمرات الاتحاد الاقليمي لمحاسبي آسيا والمحيط الهادي (CAPA)، وعقد أول مؤتمر له سنة 1957م.

**2- مرحلة ما بعد 1972م:**

ابتداء من سنة 1972م وبفعل المؤتمرات الدولية السابقة أسفرت عنها مرحلة جديدة من التطور في

[1] هشام سفيان صلواتشي، يوسف بودلة، **آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي**، الملتقى الدولي الأول: النظام المحاسبي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 18/17 جانفي 2010، ص ص5، 6.

المحاسبة الدولية، وانبثق عنها ميلاد منظمتين محاسبيتين عالميتين تعملان على تقليص الاختلافات المحاسبية بين الدول في مدينة سيدني بأستراليا، عن طريق المؤتمر الدولي العاشر للمحاسبة، وهما:

- لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) سنة 1973م،
- لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) سنة 1977م.

لتتوالى بعد ذلك عدة مؤتمرات دولية دعت إلى التوافق الدولي في مجال المحاسبة ووضع معايير على المستوى الدولي منها:[1]

- المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني عشر: سنة 1982م في المكسيك؛
- المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث عشر: سنة 1987م في طوكيو (اليابان)؛
- المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع عشر: سنة 1992م في واشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية)، وكان موضوع المؤتمر دور المحاسبين في اقتصاد شامل، شارك فيه نحو 106 هيئة محاسبية من 78دولة، ولم تغب المشاركة العربية عن المؤتمر التي تمثلت بوفود من لبنان، سوريا، الكويت، مصر والسعودية، برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين، حيث استضافته ثلاثة منظمات محاسبية أمريكية هي AICPA وIMA وIIA؛
- المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس عشر: سنة 1997م في باريس (فرنسا)؛
- المؤتمر المحاسبي الدولي السادس عشر: سنة 2002م في هونغ كونغ (الصين)، تحت عنوان "الاقتصاد القائم على المعرفة والمحاسب".

بالإضافة إلى: [2]

- المؤتمر المحاسبي الدولي السابع عشر: سنة 2006م في اسطنبول (تركيا)، تحت عنوان "المحاسبون: تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي"؛
- المؤتمر المحاسبي الدولي الثامن عشر: سنة 2010م في كوالالمبور (ماليزيا)، تحت عنوان "المحاسبون: استدامة خلق القيمة"، وتم استضافة المؤتمر من قبل المعهد الماليزي للمحاسبين ( MIA)؛
- المؤتمر المحاسبي الدولي التاسع عشر: سنة 2014م في روما (ايطاليا)، تحت عنوان "الرؤية 2020م: التعلم

[1] سالمي محمد الدينوري، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص ص47، 48.

[2] The Explained.Today, **World Congress of Accountants explained**, 25/02/2016, http://everything.explained.today/World_Congress_of_Accountants/

من الماضي وبناء المستقبل".

**ثانيا: تعريف المحاسبة الدولية**

لقد جرت محاولات عديدة لوضع تعريف شامل لمفهوم المحاسبة على المستوى الدولي، حيث أسفر بحث أجري في ثلاث جامعات أمريكية، وهي إيلينوي، نيويورك، وواشنطن عن ظهور ثلاث مداخل لدراسة المحاسبة الدولية أسفرت عن ظهور ثلاثة مفاهيم للمحاسبة الدولية وهي:[1]

1. **مفهوم المحاسبة الدولية (المدخل الوصفي المقارن)**: عرفت المحاسبة الدولية وفق هذا المفهوم بأنها: "أحد فروع المحاسبة التي تهتم بدراسة الفرضيات والمفاهيم والأسس والقواعد المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة والتحري عن أسباب اختلافها"، ويركز هذا التعريف على:
   - دراسة الأنظمة المحاسبية في الدول المختلفة من خلال المفاهيم، الفرضيات، الأسس، والقواعد المحاسبية؛
   - دراسة الأنظمة المحاسبية للتحري عن أسباب اختلافها لاختيار الأنظمة الأكثر ملائمة؛
   - الاعتماد على الدراسة الوصفية المقارنة للفرضيات، المفاهيم، القواعد، والأسس.
2. **مفهوم المحاسبة العالمية (المدخل النظري)**: وقد عرفت المحاسبة الدولية بأنها: "مجموع المعايير والمبادئ الموحدة والمقبولة على المستوى الدولي لتحكم الممارسة العملية للمهنة"، وركز التعريف على:
   - أن المحاسبة نظام عالمي يمكن أن تتبناه جميع الدول؛
   - هدف المحاسبة الدولية توفير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية خدمة للمستثمر الدولي؛
   - تطوير المبادئ والمعايير المحاسبية من خلال الدراسات النظرية المكثفة.
3. **مفهوم المحاسبة في الشركات التابعة الأجنبية (مدخل النقاط الخاصة)**: وقد عرفت المحاسبة الدولية وفق هذا المفهوم بأنها: "أحد فروع المحاسبة التي تهتم بالأساليب والمشاكل المحاسبية الخاصة بالمعاملات المالية للشركات متعددة الجنسيات"، وقد ركز هذا التعريف على:
   - الممارسات السائدة في علاقة الشركة الأم بشركاتها التابعة الأجنبية؛
   - التركيز على المشاكل المحاسبية المتعلقة بترجمة القوائم المالية الأجنبية؛
   - مبادئ توحيد القوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية.

[1] رأفت حسين مطير، **المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص ص07، 08.

انطلاقا مما سبق، يمكن القول بأن المحاسبة الدولية هي نظام عالمي تشتمل على مفاهيم ومعايير محاسبية تلقى القبول على المستوى الدولي تهتم بإيجاد توافق في الممارسات العملية للمحاسبة.

**المطلب الثاني: أهداف وأهمية المحاسبة الدولية**

ظهرت المحاسبة الدولية بهدف أساسي يتمثل في تقديم معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة على مستوى دولي وذلك لمساعدة مختلف مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات الرشيدة، وللوصول لهذا الهدف تسعى المحاسبة الدولية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة والخاصة.

**أولا: أهداف المحاسبة الدولية**

تسعى المحاسبة الدولية إلى تحقيق العديد من الأهداف، يمكن حصرها في نوعين رئيسيين هما الأهداف العامة التي تتحقق على المستوى الدولي، والأهداف الخاصة التي تتحقق على المستوى الاقليمي والمحلي.

**1- الأهداف العامة للمحاسبة الدولية**

تسعى المحاسبة الدولية إلى تحقيق عدة أهداف على المستوى الدولي منها:[1]

- توحيد وتنسيق المبادئ، المعايير، الأسس، القواعد، والطرق المحاسبية المختلفة على مستوى العالم عن طريق المنظمات المهنية والهيئات الدولية؛
- معالجة مشاكل قياس وإعداد التقارير المحاسبية التي تنجم عن العمليات التجارية الدولية ونشاط الشركات الدولية؛
- توفير البيانات والمعلومات المحاسبية الموضوعية والملائمة والتي تحتاجها الأسواق المالية العالمية والجهات المستفيدة منها؛
- إجراء التحليل المالي وتقييم الأداء على المستوى الدولي ومن ثم الافصاح عن أداء الشركات الدولية، إذ تتم المقارنة بين أداء ونتائج أعمال الشركات العاملة في البلدان المختلفة؛
- إيجاد إطار نظري وعملي ينظم ويحكم الممارسات والتقارير المحاسبية على مستوى دولي؛
- إيجاد نوع من الاتساق والتوافق في الممارسات المحاسبية على مستوى دولي لتسهيل عملية المقارنة.

[1] سعود جايد العامري، **المحاسبة الدولية (منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها)**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص 21.

## 2- الأهداف الخاصة للمحاسبة الدولية

بالإضافة للأهداف العامة تسعى المحاسبة الدولية لتحقيق عدة أهداف على المستوى الاقليمي والمحلي منها:[1]

- دراسة الأنظمة المحاسبية في الدول المختلفة للتوصل إلى النظم المحاسبية الأكثر ملائمة لاحتياجات تلك الدول؛
- وضع أسس وقواعد محاسبية دولية يمكن الاستعانة بها لتطوير الأنظمة المحاسبية المحلية؛
- مساعدة المؤسسات المالية والرقابية على معرفة مدى تأثير الأنظمة المحاسبية المختلفة على تطوير اقتصاديات الشركات الدولية أو اقتصاديات الشركات التابعة لها؛
- تعريف المحاسبين والمحللين الماليين والإداريين والاقتصاديين والمهنيين بأسباب تطبيق النظم المحاسبية المختلفة في البلدان المختلفة؛
- بيان أسباب اختلاف البيانات والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات الدولية بمختلف أنواعها.

**ثانيا: أهمية المحاسبة الدولية**

تكمن أهمية المحاسبة الدولية بصفة عامة في توفير المعلومات الضرورية واللازمة، والتي يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فالمحاسبة تمثل النشاط الخدمي الذي يوفر المعلومات المالية الكمية، وذلك بهدف تقديم خدمات لمستخدمي البيانات المحاسبية لاتخاذ القرارات اللازمة، وبالتالي تساعد في عمل الاختيارات المنطقية من بين الاستخدامات البديلة للموارد النادرة عند القيام بالأنشطة التشغيلية والاقتصادية.

ومن خلال ما تقدم يمكن رؤية العلاقة بين المحاسبة وعملية اتخاذ القرارات، حيث عادة ما يتم توفير المعلومات من خلال تقارير تمثل المخرجات النهائية للنظام المحاسبي والتي تتكون من خلال البيانات المتولدة من الأنشطة والأحداث الاقتصادية.[2]

[1] المرجع السابق، ص 21.

[2] شعيب شنوف، **الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 20.

**المطلب الثالث: أسباب ظهور المحاسبة الدولية**

هنالك أسباب عديدة دفعت الجهات المعنية إلى ضرورة الاهتمام بالمحاسبة الدولية، ويمكن إجمال هذه الأسباب إلى عوامل بيئية وعوامل متعلقة باختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول.

**أولا: العوامل البيئية المؤثرة على المحاسبة الدولية**

هي تلك العوامل التي كونت بيئة أعمال، لها صفاتها واحتياجاتها الخاصة من حيث طرق القياس والتقييم المحاسبي والافصاح، ولعل أبرز هذه العوامل:[1]

1. **الاستثمار الأجنبي المباشر**: خلقت العولمة والزيادة في حركة رؤوس الأموال تنافسا بين الدول لجذب رؤوس الأموال الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى رغبة المؤسسات الكبرى في توسيع أسواقها عن طريق نقل رؤوس أموالها القابلة للانتقال لأماكن أخرى بسبب وجود بعض الامتيازات الضريبية أو التنافسية أو لانخفاض تكاليف الانتاج، ولاشك أن هذا النوع من الاستثمار كان له التأثير الكبير على المحاسبة الدولية من حيث ترجمة العملات الأجنبية وعمليات الصرف الأجنبي؛
2. **الشركات متعددة الجنسيات**: هي تلك الشركات التي تمارس نشاطها في عدة دول من خلال فروعها أو الشركات التابعة لها وتقوم بإدارتهم ومراقبة نشاطاتهم بفاعلية، وتسمى أحيانا بالشركات الدولية أو الشركات العابرة الجنسية[2]، ولاشك أن انتشار تلك الشركات عالميا لم يتطلب وجود نظم محاسبية ورقابية لتقييم أداء تلك الشركات فقط، بل تطلب أيضا وجود معايير خاصة لتحقيق متطلبات المستثمرين؛
3. **أسواق رأس المال العالمية**: لعبت دورا مهما ورئيسيا في زيادة الاهتمام بالمحاسبة الدولية، فهي تعد مصدرا خارجيا للتمويل في حال ما واجهت الحكومات والمؤسسات المقترضة فرص اقتراض أو تمويل داخلية محدودة، وزاد الاهتمام بها تقديرا للدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار في هذه الأسواق.[3]

---

[1] عادل عاشور، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2006/2005، ص 8.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 242.

[3] بورويسة سعاد، **أثر تطبيق المعايير المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص 42.

**ثانيا: تباين الممارسات المحاسبية بين الدول**

إن المحاسبة هي نتاج تفاعلات معقدة للعوامل الاقتصادية، القانونية، السياسية، والثقافية التي تعكس الاحتياجات الوطنية المنتظر من المحاسبة الاجابة عنها، إن اختلاف هذه العوامل بين الدول قد أدى إلى اختلاف طرق وأساليب المعالجة المحاسبية وأهداف القوائم المالية من دولة لأخرى، ومن بين العوامل المفسرة لهذا الاختلاف يمكن ذكر ما يلي:[1]

1. **العوامل الاقتصادية:** تلعب المتغيرات الأساسية للبيئة الاقتصادية كطبيعة النظام الاقتصادي المختار، درجة التدخل الحكومي، مصادر الأموال، دورا رئيسيا في تحديد النظام المحاسبي وضبط الممارسات المحاسبية، وقد كان لهذه المتغيرات أثر كبير في اختلاف الأنظمة المحاسبية بين الدول، فإذا كانت التنمية الاقتصادية لبلد متدنية فإن ذلك سينعكس على محدودية الأنشطة الصناعية والتجارية وبالتالي سيكون النظام المحاسبي بسيطا، وكلما زاد حجم العمليات التجارية وتعقدت العلاقات الاقتصادية أدى ذلك إلى تبني أساليب محاسبية جديدة؛
2. **العوامل القانونية:** إن المفاهيم المحاسبية مرتبطة بالنظم القانونية والضريبية فقوانين الشركات (القانون التجاري مثلا) لها تأثير كبير على أساليب تطبيق قواعد ومبادئ المحاسبة، ونظرا لاختلاف هذه القوانين بين الدول فإن ذلك سيؤدي إلى اختلاف الأنظمة المحاسبية أيضا؛
3. **العوامل السياسية:** يؤثر النظام السياسي السائد على المفاهيم المحاسبية، ففلسفة وأهداف النظام السياسي في أي بلد تحدد سياساته الاقتصادية وبالتالي أنظمته المحاسبية، كما تؤثر بعض المتغيرات السياسية كالاستقرار السياسي ودرجة البيروقراطية ودرجة الفساد السياسي على الأنظمة والممارسات المحاسبية؛
4. **عوامل قيمية وثقافية:** تؤثر بعض العوامل المرتبطة بثقافة وقيم المجتمع على الممارسات المحاسبية، مما يؤدي إلى اختلاف الأنظمة المحاسبية بين الدول، ومن أهم هذه العوامل:

- مستوى التعليم والتكوين المحاسبي؛
- مستوى ومكانة البحث العلمي التطبيقي؛
- القيم الدينية.

[1] بولنجيب عادل، **دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2014/2013، ص 10.

## المبحث الثاني: مجلس معايير المحاسبة الدولية

نتيجة لاتساع نطاق مستخدمي القوائم المالية، أصبحت الحاجة ملحة لإيجاد معايير محاسبية دولية من شأنها تقريب الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، الأمر الذي استوجب إقامة هيئة محاسبية تأخذ على عاتقها مهمة إصدار معايير محاسبية موحدة وتلقى القبول الدولي، ومن أبرز هذه الهيئات مجلس معايير المحاسبة الدولية.

### المطلب الأول: الخلفية التاريخية لمجلس معايير المحاسبة الدولية

يعد مجلس معايير المحاسبة الدولية الهيئة الدولية التي تقوم بمهمة تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، حيث كانت لجنة معايير المحاسبة الدولية هي من يقوم بذلك الدور عن طريق اصدار معايير محاسبية موحدة ومقبولة عالميا.

#### أولا: الكيان القانوني القديم (1973م–2000م)

تمثل في لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Committee) وهي لجنة خاصة مستقلة تأسست في 29 جوان 1973م، من خلال اتفاقية تمت بين هيئات المحاسبة في عشر دول هي: أستراليا، كندا، فرنسا ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، ايرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وقد حدد دستور اللجنة أهدافها التالية:[1]

- صياغة ونشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب التقيد بها لدى عرض القوائم المالية وتعزيز قبولها والتقيد بها في جميع أنحاء العالم؛
- العمل بشكل عام على تحسن وتناغم المعايير والاجراءات المحاسبية والأنظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية.

وتكونت اللجنة آنذاك من عدة مجالس ولجان فرعية هي:[2]

- **مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية:** يتكون من 13 هيئة محاسبية و4 منظمات أخرى بالإضافة إلى ملاحظين من هيئات معروفة، حيث يشتركون في النقاش فقط وليس لهم حق التصويت؛
- **المجموعة الاستشارية:** وهي هيئة استشارية تمثل منظمات دولية عديدة لها اهتمام بالمحاسبة؛
- **المجلس الاستشاري:** يراجع استراتيجية وخطط مجلس اللجنة للتأكد من مقابلة المجلس لالتزاماته؛

[1] حسين يوسف القاضي، مأمون توفيق حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 107.
[2] فؤاد محمد الليثي، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2010/2009، ص 332.

- **لجنة التفسيرات الدائمة:** وهي لجنة تقوم بدعوة العامة للتعليق على التفسيرات الخاصة بالمعايير تمهيدا للموافقة رسميا عليها من قبل مجلس المعايير؛
- **اللجان التوجيهية:** خبراء في وضع مشروعات المعايير.

والشكل الموالي يبين الهيكل التنظيمي للجنة:

**الشكل رقم (1.1): الهيكل التنظيمي للجنة معايير المحاسبة الدولية**

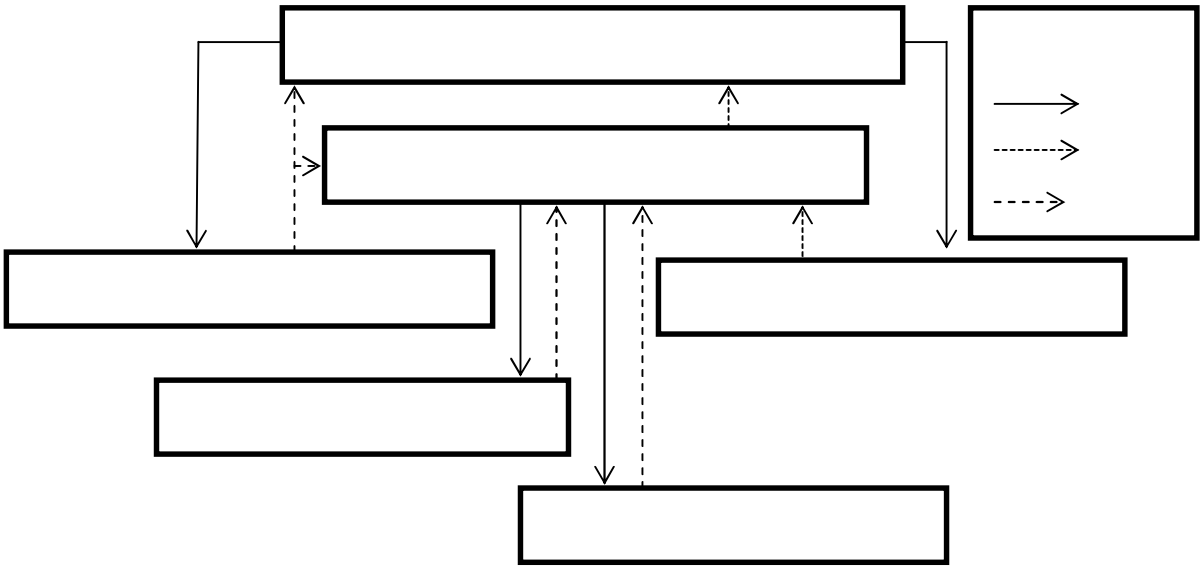

**المصدر:** فؤاد محمد الليثي، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010/2009، ص 338.

**ثانيا: الكيان الحديث (ما بعد 2000م)**

في سنة 2001م تم استبدال لجنة معايير المحاسبة الدولية بمجلس معايير المحاسبة الدولية ( International Accounting Standards Board)، مهام هذا المجلس تطوير معايير المحاسبة الدولية، حيث اعتمد هذا المجلس المعايير المحاسبية الدولية التي تم اصدارها من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية، وأخذ على عاتقه مسؤولية تعديل المعايير المحاسبية وكذا تفسيرها[1]، بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية مهامه في أفريل 2001م مع بقاء مقره في العاصمة البريطانية لندن، وأصبح هيكله التنظيمي يتكون من:[2]

[1] جودي محمد رمزي، **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص 23.

[2] Deloitte, **Overview of the structure of the IFRS Foundation and IASB**, 12/02/2016, http://www.iasplus.com/en/resources/ifrsf

1. **مجلس المراقبة:** في اجتماع عقد في 15 و16 جانفي 2009م في نيودلهي (الهند) وافق أمناء مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية آنذاك (IAS FOUNDATION) على إجراء تعديلات على دستور IASCF، تضمنت هذه التعديلات تشكيل مجلس للمراقبة، يشرف على أمناء مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، يشارك في عملية تعيين الأمناء، ويوافق على تعيينات الأمناء؛
2. **مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:** هي الكيان القانوني الذي يعمل بموجبه IASB وتسير المؤسسة من قبل مجلس أمناء يتكون من 22 عضو، مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ( IFRS FOUNDATION) هو الاسم الجديد للمؤسسة تم اعتماده ابتداء من 1 جويلية 2010م؛
3. **مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):** هو هيئة خاصة ومستقلة، يتولى مهمة تطوير والموافقة على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، يعمل المجلس تحت إشراف مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS FOUNDATION)، تم تشكيله سنة 2001م ليحل محل لجنة معايير المحاسبة الدولية، ابتداء من 1 جويلية 2012م أصبح يتشكل من 16 عضوا؛
4. **لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** (IFRS Interpretations Committee): في مارس 2002م أنشأ أمناء (IASC FOUNDATION) لجنة (IFRIC) تتكون من 14 عضوا يتم تعيينهم من قبل الأمناء لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، تقوم بمعالجة المشاكل المتعقلة بتطبيق المعايير وإصدار منشورات تفسيرية لهذه المشاكل، حيث حلت محل اللجنة السابقة (SIC)، ثم تم إعادة تسميتها من جديد بـ ( IFRS-Interpretations Committee) ابتداء من مارس 2010م؛
5. **المجلس الاستشاري لمعايير التقارير المالية الدولية ( IFRS Advisory Council ):** في جانفي 2010م صوت مجلس أمناء IASCF لإعادة تسمية المجلس الاستشاري للمعايير(SAC) إلى المجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، تم اعتماد الاسم الجديد في 31 مارس 2010م، يهدف المجلس إلى تقديم المشورة للمجلس (IASB) ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛
6. **المنتدى الاستشاري لمعايير المحاسبة** ( ASAF -The Accounting Standards Advisory Forum): هي مجموعة استشارية تابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية تم تشكيلها في فيفري 2013م، مؤلفة من واضعي معايير المحاسبة الوطنيين وهيئات إقليمية تهتم بإعداد التقارير المالية، الغاية الرئيسية منها هو توفير النصائح التقنية والمعلومات الراجعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

والشكل الموالي يبين الهيكل التنظيمي الحالي للمجلس:

**الشكل رقم (2.1): الهيكل التنظيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية**

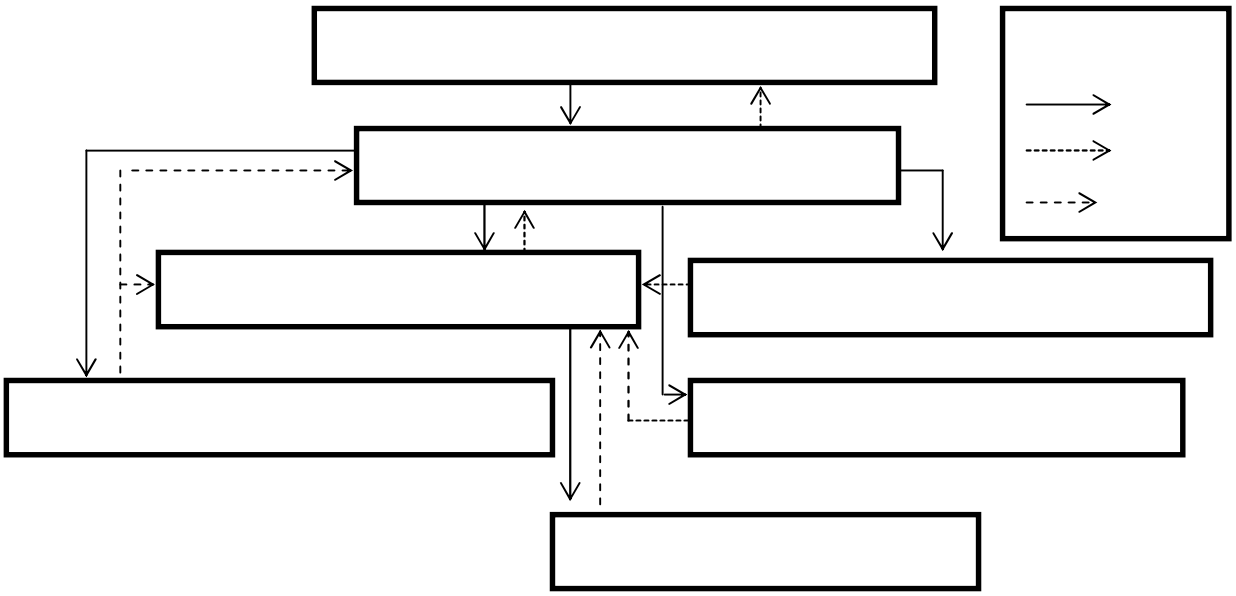

**المصدر**: موقع مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، تاريخ الاطلاع: 2016/02/12، http://www.iasplus.com/en/resources/ifrsf

**المطلب الثاني: التطورات التاريخية لمجلس معايير المحاسبة الدولية**

مر مجلس معايير المحاسبة الدولية منذ إنشائه بعدة تطورات كالتالي:[1]

- 1973م: الاتفاق على إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASC)، وقعه ممثلو الهيئات المحاسبية المهنية؛
- 1975م: نشر أول معيارين في صيغتهما النهائية (IAS1) و (IAS2)؛
- 1982م: زيادة عدد أعضاء مجلس لجنة (IASC) ليصل إلى 17 عضوا، بينهم 13 عضو يعينهم مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) و4 أعضاء الآخرين يمثلون المنظمات المهتمة بالمعلومات المالية؛
- 1989م: الاتحاد الأوروبي للمحاسبين يدعم التوافق المحاسبي الدولي وزيادة المشاركة الأوروبية في اللجنة، كما قام (IFAC) بتبني المبادئ التوجيهية الخاصة بالقطاع العام وحث المؤسسات الحكومية على اتباع معايير المحاسبة الدولية (IAS)؛

[1] Veronica Poole, **Guide de référence sur les IFRS**, Deloitte, Montréal, Canada, Édition 2014, p 17.

- 1994م-1995م: إنشاء المجلس الاستشاري للمعايير (SAC)؛ وأعلنت لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية تأييدها هدف اللجنة في إعداد معايير محاسبية يمكن استخدامها في تحضير القوائم المالية؛
- 1997م: تأسيس اللجنة الدائمة لتفسير المعايير (SIC) من 12 عضوا، مهمتها إعداد تفسيرات للمعايير؛
- 1998م: بلغ عدد أعضاء (IFAC/IASC) 140 هيئة محاسبية في 101 دولة، أكملت لجنة (IASC) اصدار المعايير مع الموافقة على المعيار المحاسبي الدولي رقم 39؛
- 1999م: موافقة مجلس اللجنة بالإجماع على إعادة الهيكلة إلى مجلس مكون من 14 عضوا (12 عضوا بدوام كامل) في ظل مجلس إدارة مستقل؛
- 2000م: المنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية (IOSCO) توصي اعضائها بالسماح للمصدرين متعددي الجنسيات باستخدام معايير المحاسبة الدولية؛
- 2001م: تم الاعلان عن الاسم الجديد للمجلس (IASB) وأعضائه، كما تم تشكيل مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASCF) في 1 أفريل 2001، حيث تولى المجلس مسؤولية التوحيد المحاسبي الدولي، كما تبنى معايير المحاسبة الدولية ( IAS) وتفسيراتها (SIC) الصادرة سابقا عن اللجنة؛
- 2002م: تغيير اسم اللجنة الدائمة للتفسيرات (SIC) إلى لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC)، فبالإضافة إلى دورها في تفسير المعايير أيضا منحت توجيهات في الوقت المناسب بشأن المسائل التي لم تعالج بموجب معيار، كما تم اتفاق مشترك بين (IASB) و(FASB) من أجل التقارب؛
- 2003م: نشر أول نسخة نهائية من المعيار الدولي للتقارير المالية ( IFRS) وأول نشرة تفسيرية (IFRIC)؛
- 2004م: بداية البث عبر الانترنت لاجتماعات مجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- 2005م: إدخال تعديلات على النظام الأساسي، كما أصبحت اجتماعات مجموعات العمل مفتوحة للجمهور؛
- 2006م: تم تحديث اتفاق القارب بين (IASB) و (FASB)؛
- 2007م: زيادة عدد أعضاء لجنة (IFRIC) من 12 عضوا إلى 14عضوا، كما اقترح مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار (IFRS) منفصل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- 2008م: تشكيل المجموعة الاستشارية للأزمة المالية (FCAG) من أجل تحديد القضايا المتعلقة بإعداد التقارير المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية؛
- 2009م: زيادة عدد أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى 16 عضوا، مع مشاريع استبدال معيار

المحاسبة الدولي رقم 39؛

- 2010م: إعطاء الموافقة على التسميات التالية: (IASCF) أصبحت (IFRSF)، و(IFRIC) أصبحت (IFRS Interpretations Committee) و (SAC) أصبح (IFRS Advisory Council)؛
- 2011م: (Hans Hoogervorst) تتولى رئاسة (IASB) بعد انتهاء عهدة (Sir David Tweedie)؛
- 2012م: حددت (IASB) و (FASB) مهلة جديدة لاستكمال ما تبقى من مشاريع التقارب في النصف الأول من عام 2013م في تقرير لمجموعة 20؛
- 2013م: وافق (IOSCO) و (IFRS-F) على مجموعة من البروتوكولات تهدف إلى تعزيز الاتساق في تنفيذ معايير التقارير المالية الدولية؛
- 2014م: في 29 ماي 2014 أسس المجلس المجموعة الاستشارية ( IFRS Taxonomy Consultative Group)، تتألف المجموعة من 16–20 عضوا، بما في ذلك الرئيس ونائب الرئيس.

**المطلب الثالث: مهام وأهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية**

بعد إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية ظهر مجلس معايير المحاسبة الدولية بهدف تطوير ونشر معايير المحاسبة وأيضا تعزيز استخداماتها على النطاق العالمي.

**أولا: مهام مجلس معايير المحاسبة الدولية**

تتعلق مهام هذا المجلس بالدرجة الأولى بالمعايير المحاسبية والجوانب التقنية المرتبطة بها وتتمثل في:[1]

- إصدار في إطار الصالح العام معايير محاسبية ذات جودة عالية ومفهومة يمكن تطبيقها في جميع أنحاء العالم، والتي تجعل المعلومات الصادرة في القوائم المالية أكثر صحة وأكثر شفافية وقابلية للمقارنة حتى تساعد مختلف الفاعلين في سوق رؤوس الأموال على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية؛
- ترقية الاستعمال والتطبيق الصارم لهذه المعايير؛
- العمل مع مختلف الهيئات المحاسبية الوطنية لزيادة التوافق بين معاييرها والمعايير الدولية وإعطاء الحلول لمختلف المشاكل التي قد تواجههم؛

[1] عكوش محمد أمين، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 18.

- نشر المناقشات واستطلاعات الرأي العام؛
- مراجعة إجراءات إصدار المعايير واختبار هذه الاخيرة في مختلف البيئات الاقتصادية.

بالإضافة إلى المهام التالية:[1]

- المسؤولية التامة حيال كافة الأمور الفنية بما فيها إعداد وإصدار معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومسودات العرض والتي تتضمن كل منها أية أراء معارضة، والموافقة النهائية على التفسيرات التي اصدرتها لجنة تفسيرات التقارير المالية؛
- نشر مسودة العرض بشأن كافة المشاريع، وأيضا نشر مسودة بيانات المبادئ أو أية وثائق مناقشات أخرى ليطلع الجمهور على المشاريع الكبيرة؛
- يكون للمجلس حرية التصرف التامة بشأن برنامج مجلس معايير المحاسبة الدولي الفني وبشأن تعيين المهمات حول الأمور الفنية، وفي تنظيم سير العمل، ويمكن لمجلس معايير المحاسبة الدولي أن يسعى للحصول على أبحاث مفصلة من مصادر خارجية أو أية أعمال أخرى لهيئات وضع المعايير الوطنية أو أية منظمات أخرى؛
- تأسيس اجراءات لمراجعة الملاحظات التي قدمت خلال فترة زمنية معقولة بشأن الوثائق المنشورة من أجل إبداء الملاحظات؛
- تشكيل لجان توجيهية أو نماذج أخرى من المجموعات الاستشارية المختصة لتقديم المشورة حول المشاريع؛
- التشاور مع المجلس الاستشاري للمعايير بشأن المواضيع الكبرى وأولويات العمل؛
- إصدار قواعد القرارات النهائية الخاصة بمعايير المحاسبة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومسودات العرض؛
- التفكير بعقد جلسات علنية لمناقشة المعايير المقترحة على الرغم من عدم وجود شرط لعقد جلسات علنية لكل مؤسسة؛
- التفكير بإجراء اختبارات ميدانية (في كل من البلدان المتقدمة والأسواق الناشئة) لضمان أن المعايير المقترحة عملية وقابلة للتطبيق في كافة البيئات، على الرغم من عدم وجود شرط لإجراء اختبارات ميدانية لكل مؤسسة.

[1] حماده السعيد المعصراوي، **دراسة مقارنة لآثار الأزمات المالية العالمية على تطوير معايير المحاسبة المالية الدولية والمصرية**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2014، ص 70.

**ثانيا: أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية**

تتمثل أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية في:[1]

- تطوير مجموعة وحيدة من المعايير المحاسبية العالية الجودة والقابلة للفهم والتنفيذ والتي تتطلب وجود معلومات في البيانات المالية والابلاغات المالية الأخرى ذات جودة عالية وشفافة وقابلة للمقارنة لمساعدة المشاركين في أسواق رأس المال المختلفة العالمية والمستخدمين الآخرين للمعلومات في صنع القرارات الاقتصادية، وذلك من أجل المصلحة العامة؛
- تعزيز الاستخدام والتطبيق الصارم لتلك المعايير؛
- العمل بفاعلية مع الهيئات التي تضع المعايير الوطنية من أجل تحويل المعايير المحاسبية الوطنية ومعايير الابلاغ المالي الدولية إلى حلول ذات جودة عالية؛
- انجاز الأهداف والأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات النوعية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاديات الناشئة.

## المبحث الثالث: معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية

أدى اختلاف المبادئ والمعايير والاجراءات المحاسبية بين الدول، وكذا اختلاف الجهات التي تصدر هذه المبادئ والمعايير والتي تؤدي إلى نتائج مختلفة وصعوبة إجراء مقارنة بين القوائم المالية على المستوى الدولي، إلى ضرورة إيجاد وسيلة تحقق التوافق والانسجام بين الأنظمة المحاسبية المختلفة، من خلال صياغة معايير تلقى قبول عام وتسمح بالمقارنة على المستوى الدولي.

### المطلب الأول: ماهية معايير المحاسبة الدولية

لقد لاقت معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية قبولا وتأييدا واسعا على المستوى الدولي، وأصبح يسترشد بها كأساس عند إعداد وعرض القوائم المالية على الصعيد الدولي، حيث تلعب دورا فعالا في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي.

[1] ماجد ماهر فهيم سابا، **مدى قابلية معايير إعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص 30.

**أولا: مفهوم معايير المحاسبة الدولية**

إن كلمة معيار هي ترجمة للكلمة الانجليزية standard ويقصد بكلمة معيار في اللغة "النموذج المعد مسبقا ليقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته".[1]

وتعرف المعايير حسب المنظمة الدولية للمعايرة ISO على أنها: " نشاطات منظمة تحمل في طياتها حلولا ممكنة وقابلة للتطبيق، ومتكررة لأسئلة مطروحة سابقا، أو مشاكل مطروحة من قبل تخص العلوم بصفة عامة".[2]

أما في المحاسبة المعايير المحاسبية هي عبارة عن: "مجموعة من المقاييس والارشادات المرجعية الوضعية والمحددة، والتي يستند عليها المحاسب في انجاز عمله".[3]

وقد عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC المعايير المحاسبية على أنها: "قواعد إرشادية يستند إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهام حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد، إنما هي وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولا عاما، وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لرفع نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة عمق المسؤولية المهنية".[4]

انطلاقا مما سبق، يمكن القول بأن المعيار المحاسبي هو مقياس أو نموذج، تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية، من أجل توجيه وترشيد الممارسات العملية في المحاسبة.

ونظرا لأن المعايير المحاسبية تعد أهم أدوات التطبيق العملي في المحاسبة، لابد وأن تتصف بالخصائص التالية:[5]

- يجب عند إعداد المعايير المحاسبية مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية المحيطة بالمجتمع؛
- يجب أن تكون المعايير المحاسبية واقعية، فلا يجب أن تتصف بالثبات وانما بالتغيير تبعا للظروف المتغيرة؛
- أن تمثل المعايير المحاسبية أفضل الممارسات المحاسبية المتاحة عند وجود خلافات متعددة بالنسبة للمعالجة

[1] عزيزة عبد الرازق، **المحاسبة والمراجعة الدولية**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، مصر، 2000، ص 158.

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص127.

[3] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، الطبعة الأولى، أبتراك للنشر والطباعة والتوزيع، مصر، 2005، ص 58.

[4] قادري عبد القادر، **القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، 2009/2008، ص 40.

[5] مرزوقي مرزقي، حولي محمد، **مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة منادية للتوحيد المحاسبي**، الملتقى الدولي حول: الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 30/29 نوفمبر 2001، ص 11.

المحاسبية للموضوع الواحد؛

- يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالتحرر من الانحياز نحو فئة معينة من المستخدمين، بمعنى أن تحقق مفهوم العدالة عند إعداد القوائم المالية المقدمة للأطراف الخارجية؛
- يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالاقتصادية، بمعنى أن لا يترتب على تطبيق المعيار المحاسبي تكاليف تتناسب مع العائد المتوقع منه؛
- يجب أن تكون عملية إعداد المعايير علمية فنية وأن تكون الاجتهادات والآراء الشخصية في أقل حدود ممكنة؛
- يجب اعتماد مفهوم الأهمية النسبية في تطبيق المعايير المحاسبية فلا تطبق إلا على العناصر والبنود المؤثرة في إعداد وعرض القوائم المالية.

**ثانيا: دوافع إصدار معايير المحاسبة الدولية**

من أهم أسباب وجود معايير دولية وخصوصا في المجال المحاسبي والمالي ما يلي:[1]

- الحاجة إلى إيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة مثل معالجة مشكلة عقود الايجار، تقويم المخزون السلعي، بالإضافة إلى وجود اختلافات في شكل ومضمون القوائم المالية؛
- انفتاح البورصات وأسواق المال على المستوى العالمي؛
- تسهيل عملية قراءة القوائم المالية الموحدة؛
- ضرورة التوافق والتنسيق والتوحيد المحاسبي العالمي؛
- تخفيض التكاليف وتدعيم المرور إلى الأسواق المالية؛
- تسهيل الاتصال بين المتعاملين الاقتصاديين.

إضافة إلى ما يلي:[2]

- الرفع أكثر فأكثر من الشفافية والقابلية للمقارنة للقوائم المالية التي تعدها المؤسسات، خاصة تلك المقيمة في البورصة؛

[1] رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2011/2010، ص 104.

[2] طايلب فاتح، **محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماجستير، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015/2014، ص 48.

- المقارنة على مستوى المؤسسة وما بين المؤسسات عبر مختلف الدول؛
- الحصول على ثقة المستثمرين واسترجاعها؛
- تقديم مرجعية محاسبية عالية الجودة لدول تفتقر إليها.

## المطلب الثاني: أهداف معايير المحاسبة الدولية واجراءات اصدارها

اكتسبت معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية أهميتها من خلال أهدافها التي تسعى للإجابة على احتياجات مختلف مستعملي القوائم المالية، حيث يخضع إعداد أو تعديل معيار محاسبي لمجموعة من الاجراءات عبر عدة مراحل.

### أولا: أهداف معايير المحاسبة الدولية

من أهم أهداف إصدار معايير محاسبية دولية:[1]

- إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها دوليا؛
- العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والاجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية؛

ويتم تحقيق الهدفين الرئيسيين السابقين من خلال أعضاء اللجنة والذين يعملون على إصدار ونشر المعايير المحاسبية الدولية بالدول التي ينتمون إليها وأن يبذلوا عنايتهم الخاصة لتحقيق ما يلي: [2]

- التأكد من أن القوائم المالية المنشورة أعدت وعرضت بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية والافصاح عن ذلك؛
- إقناع الحكومات والشركات والجهات المعنية بوضع المعايير المحاسبية بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية؛
- إقناع الهيئات الرسمية المشرفة على أسواق المال والمنظمات التجارية والصناعية بضرورة إلزام الوحدات الخاضعة لإشرافها أو التابعة لها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مع الافصاح عن مدى تنفيذ هذا الالتزام؛

---

[1] تيقاوي العربي، **النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية**، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي 14/13 ديسمبر 2011، ص 8.

[2] حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 61.

- إقناع مراجعي الحسابات الخارجيين بالتحقق من مدى قيام الشركات بإتباع معايير المحاسبة الدولية عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية؛
- العمل على اكتساب الدعم الدولي لقبول وتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

**ثانيا: إجراءات إصدار المعايير المحاسبية الدولية**

إن مسار إعداد أو تعديل المعايير المحاسبية من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية ( من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية سابقا) هو نفس المسار المستعمل في إعداد المعايير المحاسبية في البلدان الانكلوساكسونية[1]، وعموما تتبع عملية إعداد المعايير المحاسبية الدولية المسار التالي:[2]

- تحديد طبيعة المشكل الذي يتطلب إعداد معيار، ثم يتم تشكيل فوج عمل يترأسه عضو من المجلس ويضم ممثلي هيئات توحيد لثلاثة دول على الأقل؛
- بعد أن يستعرض مختلف المسائل المرتبطة بالمشكل المطروح، يقوم فوج العمل باستعراض أهم الحلول التي تعتمدها هيئات التوحيد الوطنية، ثم يقوم بإسقاطها على الاطار التصوري لـ(IASC)، ومن ثم يعرض على المجلس أهم النقاط التي سوف يتناولها؛
- بعد تلقي فوج العمل ردا على اقتراحاته من المجلس، يقوم بإعداد ونشر مشروع أولي (إعلان معياري) للمعيار المقترح، يتضمن مختلف الحلول المقترحة والتبريرات المرفقة لها، بعد موافقة المجلس يتم توزيع المشروع بشكل واسع لإثرائه ثم الحصول على الردود خلال فترة ستة أشهر عادة؛
- بعد تلقي الردود، يقوم فوج العمل بتحرير الوثيقة النهائية التي تتضمن إعلان المبادئ، ويعرضها على المجلس للمصادقة؛
- بعد مصادقة المجلس يقوم فوج العمل بإعداد مشروع معيار في شكل مذكرة إيضاح، يتم نشرها لإثرائها وتلقي الردود عليها (خلال فترة شهر) بعد أن يكون قد صادق عليها المجلس بأغلبية ثلثي 3/2 الأعضاء؛
- بعد تلقي ودراسة الردود وما تتضمنه من اقتراحات، يقوم فوج العمل بإعداد مشروع نهائي للمعيار، وبعد عرضه على المجلس يعتمد هذا المعيار إذا حظي بموافقة ثلاثة أرباع (4/3) أعضاء المجلس على الأقل.

[1]Karim mhedhbi, **Analyse de l'Effet de l'Adoption Des Normes Comptables Internationales sur le Développement et la Performance des Marchés Financiers Émergents**, Thése doctorat, Institut Supérieur De Comptabilité & d'Administration Des Entreprises, Université de la Manouba, Tunisie, janvier 2010, p41.

[2] مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سبتمبر 2004، ص 134.

يقوم المجلس من آن لآخر بتشكيل لجنة لمراجعة المعايير المحاسبة الحالية، ذلك لتعديلها أو إضافة أو تغيير أي جزء من أجزائها لتواكب التطورات في المهنة والصناعات والأنشطة المختلفة.

وفي بعض الحالات التي تقدم فيها المعايير المحاسبية الدولية معالجتين محاسبيتين للعمليات والأحداث المتشابهة، يتم تصميم إحدى المعالجات على أنها المعالجة الأساسية والأخرى على أنها معالجة بديلة مسموح بها.[1]

والشكل الموالي يوضح مراحل و كيفية إصدار المعايير:

**الشكل رقم (3.1): مسار إعداد المعايير المحاسبية**

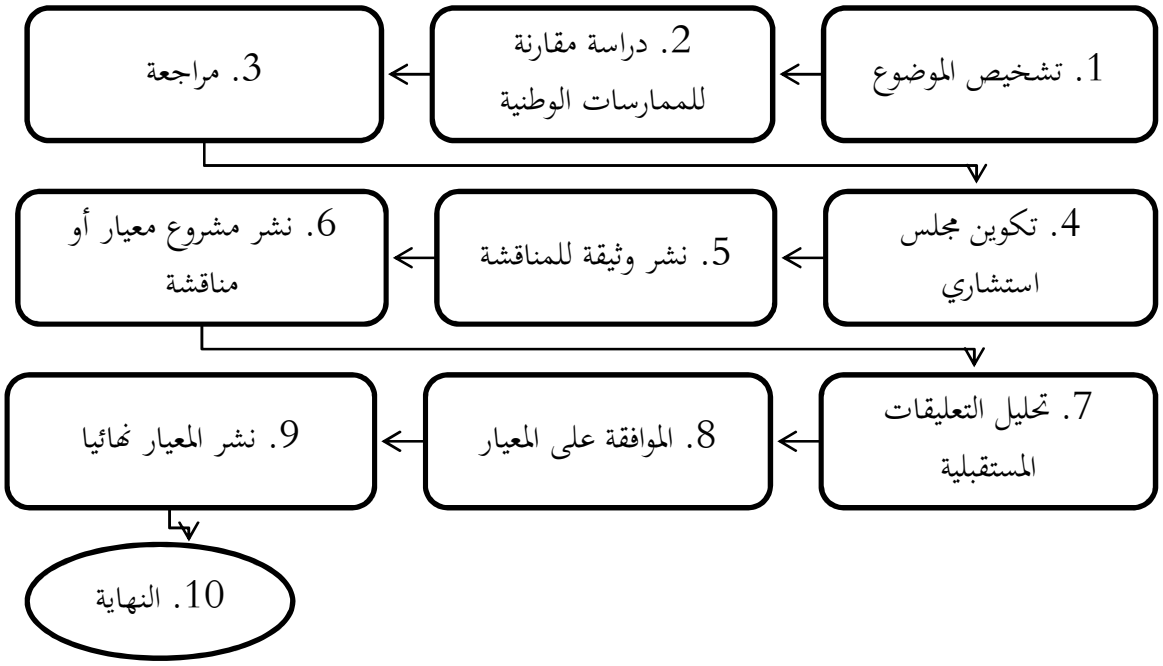


**Source**: BRUN Stéphane, **Guide d'application des normes IAS/IFRS**, Editions Berti, Alger, 2011, p33.

[1] بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وإشكالية التطبيق**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014/2013، ص157.

**المطلب الثالث: تبويب معايير المحاسبة الدولية**

عندما بدأ IASB يباشر مهامه في 1 أفريل 2001م أعلن أن أمناء مؤسسة IASC اتفقوا على تسمية المعايير المحاسبية الصادرة بواسطة IASB "معاير التقارير المالية الدولية IFRS"، مع الاستمرار في تسمية المعايير القائمة "معايير المحاسبة الدولية IAS"، ويفترض أن هذا التغيير قد أحدث من أجل تمكين المجلس من التمييز بين المعايير الجديدة الصادرة بواسطته وتلك التي ورثها من مجلس IASC السابقة.[1]

ونظرا لتعدد المواضيع الرئيسية التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية نجد أن الدراسات اختلفت في طريقة عرض المعايير، ومن بين هذه الدراسات ارتأينا أن نتبع "دراسة B.Colmant, P.A Michel, H.Tondeur " سنة 2013م، حتى يتم تسهيل عملية استخدام هذه المعايير من طرف كل مستخدميها، حيث يمكن تبويب معايير المحاسبة إلى 5 مجموعات، والجدول الموالي يتضمن تصنيف للمعايير:

**الجدول رقم (1.1): تبويب معايير المحاسبة الدولية ومعايير البلاغ المالي الدولية**

| المجموعات | المعايير | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **معايير خاصة بعرض المعلومة المالية** | Ias1 عرض القوائم المالية | Ias7 قائمة التدفقات النقدية | Ifrs5 الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة | Ias8 السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء | Ias10 الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية | Ifrs8 القطاعات التشغيلية | Ifrs13 القياس بالقيمة العادلة |
| **معايير خاصة بالتقييم الأولي للأصول** | Ias16 الموجودات الملموسة | Ias38 الموجودات غير الملموسة | Ias2 المخزون | Ias17 عقود الإيجار | Ias23 تكاليف الاقتراض | Ias20 المحاسبة عن المنح الحكومية و الإفصاح عن المساعدات | |

[1] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة (شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية)**، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص ص53، 54.

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | الحكومية | |
| **معايير خاصة بتقييم الأصول عند الاغلاق** | Ias12 | Ias16, ias38 | Ias16, ias38 | Ias36 | Ias2 | Ias40 |
| | ضرائب الدخل | اهتلاك الأصول الملموسة وغير الملموسة | إعادة تقييم الأصول الملموسة وغير الملموسة | انخفاض قيمة الأصول | تقييم المخزون عند الجرد | تقييم الاستثمارات العقارية |
| **معايير متعلقة بالأدوات المالية** | Ias32 | Ias39 | | | | |
| | الأدوات المالية: العرض | الأدوات المالية: الاعتراف و القياس | | | | |
| **معايير المؤونات، الالتزامات الاجتماعية، المدفوعات على أساس الأسهم** | Ias37 | Ias19 | Ifrs2 | | | |
| | المخصصات، الالتزامات والأصول الطارئة | منافع الموظفين | الدفع على أساس الأسهم | | | |

**Source**: Bruno Colmant et autre, **Comptabilité financière (Normes IAS/IFRS), 2e edition,** Pearson, France, 2013, p2.

## خلاصة الفصل الأول

إن التباين في الممارسات المحاسبية بين الدول جاء نتيجة لعدة عوامل اقتصادية، قانونية، سياسية، وثقافية وهذا ما نتج عنه وجود قوائم مالية غير متجانسة، مما أدى إلى ضرورة العمل على تحقيق التوافق في الممارسات المحاسبية الدولية ووضع معايير موحدة دوليا، حيث أسفرت المؤتمرات التي كانت نتيجة للضغوط المتزايدة من قبل مستخدمي القوائم المالية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع معايير دولية، ومن أبرزها لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي قامت بإصدار 41 معيارا محاسبيا تحت مسمى IAS يغطي المجالات المختلفة، وتم إعادة هيكلتها سنة 2001م إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث أصبح المسؤول عن تطوير المعايير المحاسبية التي أصدرتها اللجنة، كما أصبحت المعايير التي تصدر عن هذا المجلس تسمى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو معايير الابلاغ المالي بدلا من معايير المحاسبة الدولية، حيث أصدر لغاية 2016 حوالي 16 معيارا تحت مسمى IFRS، ونظرا لتعدد المواضيع التي تعالجها المعايير المحاسبية تم تصنيفها إلى عدة مجموعات حتى يسهل استخدامها من قبل مستخدميها.

# الفصل الثاني:

# الاطار النظري لمعايير المحاسبة الاسلامية

**تمهيد:**

لقد حققت الصناعة المالية الإسلامية نموا سريعا ليس على صعيد الدول الاسلامية فحسب بل امتدت إلى العديد من دول العالم، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م التي زعزعت ثقة الجمهور في الصناعة المالية التقليدية في أنحاء العالم، لكن على الرغم من التطور الكبير الذي حققته البنوك الاسلامية إلا أنها تتعرض إلى تحديات كبيرة خاصة أن الأحداث المالية المرتبطة بالأدوات التي تقدمها ذات طبيعة خاصة تختلف عن الأحداث المالية للبنوك التقليدية، مما يقتضي معه اختلاف المعالجات المحاسبية لقياس تلك الأحداث وعرضها والافصاح عنها في القوائم المالية.

وبناء على ذلك أصبح ضروريا توفير أسس وقواعد ومفاهيم محاسبية خاصة بالمصارف الاسلامية، وبالتالي إصدار معايير محاسبية إسلامية تراعي خصوصية معاملاتها وتلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية، مما أسفر عن انشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي تعد من أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ❖ المبحث الأول: المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية
- ❖ المبحث الثاني: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
- ❖ المبحث الثالث: معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

## المبحث الأول: المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية

يتميز النظام البنكي بخصوصيات في المعاملات كغيره من القطاعات الأخرى وبالتالي من الطبيعي أن يكون للبنوك محاسبة خاصة تعالج فيها جميع عملياتها المالية، إلا أن التزام المصارف الاسلامية بأحكام الشريعة الاسلامية في كل معاملاتها تطلب تكييف الفكر المحاسبي التقليدي ليتلاءم مع أنشطتها.

**المطلب الأول: ماهية المحاسبة المالية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**

إن التزام البنوك الاسلامية بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية في جميع معاملاتها، تطلب توفير أسس وقواعد ومفاهيم محاسبية تراعي خصوصية معاملاتها وتلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

**أولا: التطور التاريخي للمحاسبة في الإسلام**

يمكن تحديد مراحل تطور المحاسبة في الفقه الإسلامي على النحو التالي:[1]

- **مرحلة الإحصاء والعد (1هـ/622م)**: ظهرت مع بزوغ الدعوة الاسلامية ودعوة رسول الله إلى إحصاء الناس بالإضافة إلى دور علم المواريث، الفلك، أوقات الصلاة، وجهة الكعبة، والأشهر للصيام والحج والزكاة، قال رسول الله ﷺ: "اكتبوا لي من تلفظ بالإسلام من الناس، فكتبنا له ألفا وخمسمائة رجل"؛
- **مرحلة التدوين (33هـ/644م)**: ظهرت مع خلافة عمر بن الخطاب ﷺ، فقد قدم أبو هريرة ﷺ بمال من البحرين فقال له الفاروق عمر ﷺ: ماذا جئت به؟ قال: خمسمائة ألف درهم، فاستكثره عمر وقال: أتدري ما تقول؟ قال نعم، مائة ألف خمس مرات، فقال عمر: أطيب هو؟ فقال لا أدري فصعد عمر المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أيها الناس قد جاءنا مال كثير، فإن شئتم كلنا لكم كيلا وإن شئتم عددنا. فقام إليه رجل فقال يا أمير المؤمنين قد رأيت الأعاجم يدونون فدوّن أنت ديوانا[2]؛
- **مرحلة تعريب الدواوين (86هـ/705م)**: ظهرت مع الخلافة الأموية على يد صالح بن عبد الرحمن، بالإضافة إلى جهود كل من الخوارزمي (132هـ/750م)، أنس بن مالك (158هـ/775م)، أبو يوسف (182هـ/798م)، الشافعي (204هـ/820م)، علي بن عيسى (307هـ/920م)، وابن قدامة (328هـ/940م)؛

[1] سليمان بلعور، **المحاسبة الاسلامية بين التأصيل والتطبيق (محاسبة المصارف الاسلامية)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011، ص597.

[2] أحمد عبد القادر إبراهيم، **قضايا في المحاسبة الاسلامية**، الملتقى الدولي التاسع: النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، إسطنبول، تركيا، يومي 10/09 سبتمبر 2013، ص15.

- **مرحلة التأصيل (733هـ/1332م)**: حيث وضع النويري أول مرجع علمي محاسبي متكامل في العالم، بالإضافة إلى جهود ابن خلدون (779هـ/1377م)، الشاطبي (790هـ/1388م)، ابن رجب الحنبلي (795هـ/1393م)، والقلقشندي (821هـ/1418م).

ويمكن تلخيص هذه المراحل في المخطط التالي:

**الشكل رقم (1.2): التطور التاريخي للمحاسبة**

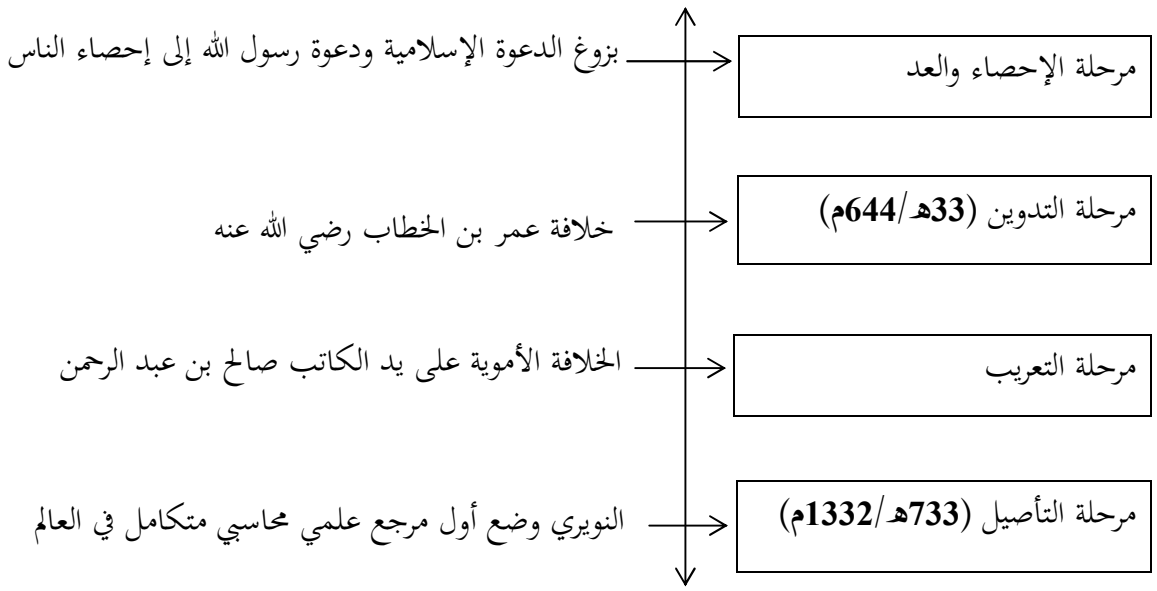


**المصدر**: سامر مظهر قنطقجي، **فقه المحاسبة الاسلامية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2004، ص 46.

**ثانيا: مفهوم المحاسبة المالية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**

يقصد بمحاسبة المصارف الإسلامية بأنها: "علم يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية أي أنها مجموعة القواعد والمبادئ المستخدمة في جمع وتصنيف وتحليل وتسجيل العمليات المالية من أجل قياس نتائج أعمال المشروعات الاقتصادية وإعداد البيانات المالية وعرضها وفق أحكام الشريعة الاسلامية.[1]

ويتضمن هذا المفهوم المعالم الأساسية لمحاسبة المصارف الإسلامية والتي تتمثل في الآتي:[2]

[1] حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **محاسبة المصارف الاسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 19.

[2] حسين حسين شحاتة، **طبيعة وأسس ومعايير محاسبة المصارف الإسلامية**، دورة أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، ص 7، اطلع عليه بتاريخ 2015/11/20، http://www.iefpedia.com/vb/attachment.php?attachmentid=48&d=1309608025

- تعتبر محاسبة المصارف الإسلامية تطبيقا لمفهوم وأسس الفكر المحاسبي الإسلامي، وليست علما مستقلا بذاته، ومن ثم تلتزم بأسسه المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، وهذا يمثل إطارها الفكري؛
- يشمل نطاق محاسبة المصارف الإسلامية المعاملات والتصرفات المالية والمعنوية التي تقوم بها المصارف الإسلامية خلال الفترة الزمنية المطلوبة؛
- تتمثل عمليات محاسبة المصارف الإسلامية في تحقيق وتدقيق وتسجيل وتحليل وقياس المعاملات والتصرفات التي تقوم بها تلك المصارف وتقديم معلومات وإيضاحات وإرشادات إلى الإدارة والغير لتساعد في اتخاذ القرارات؛
- يستخدم المحاسب في المصارف الإسلامية مجموعة من الأساليب والوسائل والأدوات المحاسبية وغير المحاسبية التي تساعده في أداء مهامه والتي تتسم بالمرونة لتتناسب مع كل حال ومقام ومكان، ما دامت لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، لأن الأصل في المعاملات الإباحة، إلاّ ما تعارض مع نص صريح من القرآن والسنة؛
- تهدف محاسبة المصارف الإسلامية إلى تقديم معلومات تساعد من يعنيه الأمر في المسائلة والمناقشة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات المختلفة الرشيدة لتحقيق مقاصد المصارف الإسلامية.

## المطلب الثاني: خصائص المحاسبة المالية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

تتسم المحاسبة المالية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بمجموعة من الخصائص تتمثل في:[1]

- تستمد محاسبة المصارف الإسلامية أسسها الأصولية الرئيسية من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ومن القواعد الفقهية وليس من الفكر الوضعي كما هو الحال في محاسبة البنوك التقليدية، ولذلك تتسم هذه القواعد بالثبات والموضوعية وعدم قابليتها للتغيير، ولذلك فهي صالحة لكل زمان ومكان، وتأسيسا على ذلك لا يجوز لأي محاسب أو لفريق من المحاسبين أن يعدلوا أو يهملوا أي أساس محاسبي مستنبط من القرآن والسنة، وينحصر مجال الاجتهاد في الطرق والأساليب والاجراءات المحاسبية والتي ربما تتشابه مع المطبق في البنوك التقليدية؛

[1] قرينو حسين، خلفاوي حكيم، **دور المعايير المحاسبية والشرعية في توجيه وتنظيم عمل الصيرفة الإسلامية**، الملتقى الدولي الثاني: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي الاسلامي نموذجا)، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 06/05 ماي 2009، ص ص7، 8.

- ترتكز محاسبة المصارف الإسلامية على العقيدة القوية والإيمان الراسخ بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا ورسولا، وعلى المحاسب الذي يقوم بعمليات المحاسبة المختلفة أن يدرك تماما بأن المال الذي يحاسب عليه مال الله، وقد أمره الله أن يسجل حركته من دخل وصرف في ضوء شرع الله عز وجل، كما يؤمن بأن الله سوف يحاسبه يوم القيامة عن مدى قيامه بهذا على الوجه الأكمل ...كما يعتقد بأن الله يراقبه في عمله وعن المعلومات التي يقدمها لمن يهمه الأمر، ومن ناحية أخرى يجب أن يكون المحاسب ملما بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية مؤمنا بها حتى يكون قادرا على نشر القيم الإيمانية وأن يكون ملتزما بذلك قولا وعملا لا يخشى في الحق لومة لائم، وهذا الأمر لا يكون أساسيا في محاسبة البنوك التقليدية؛
- ترتكز محاسبة المصارف الإسلامية على القيم الأخلاقية، فيجب أن يتصف المحاسب الذى يتولى القيام بالعمليات المحاسبية في المصرف الإسلامي بالأمانة والصدق والحيدة والعدل والكفاءة وغير ذلك من الأخلاق، حتى يطمئن كل من المستخلف على المال ومن يتعاملون معه إلى سلامة ودقة المعلومات التي يقدمها لهم، ومن ناحية أخرى يجب عند اختيار المحاسب في المصرف الإسلامي أن يؤخذ في الاعتبار هذه الأخلاقيات، وهذه الخاصية قد تكون موجودة في محاسبة البنوك التقليدية ولكن من واقع الالتزام المهني وليس التعبدي؛
- تأسيسا على الخصائص السابقة تتعلق محاسبة المصارف الإسلامية بالعمليات المالية المشروعة، فأي عملية غير مشروعة ليس لها مجال في المصرف الإسلامي، ويجب على المحاسب أن يعد بها تقريرا يقدم إلى المسؤولين حتى يسأل المسؤول عن هذه العملية حتى يمكن تفاديها في المستقبل، وهذه الخاصية منطلقة من قاعدة أن مجالات المعاملات في الإسلام تتعلق بالحلال وبالطيبات وتتجنب الحرام والخبائث، أما المحاسبة في البنوك التقليدية فهي تتعلق بالحلال والحرام وبالطيب والخبيث.

بالإضافة إلى الخصائص التالية:[1]

- يعتبر المحاسب مسؤولا مع أجهزة الرقابة الأخرى أمام المجتمع والأمة الإسلامية عن مدى التزام المصرف الإسلامي بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بجانب المعاملات، وعليه يجب أن يتضمن تقريره (سواء في ذلك المقدم للمستويات الإدارية أو الجهات الخارجية المعنية) معلومات عن المخالفات الشرعية

[1] أحطاطاش نشيدة، **دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية المطبقة في المؤسسات المالية الاسلامية والمعايير المحاسبية الدولية التقليدية**، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 38، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، جويلية 2015، ص83.

وأسبابها والتناقضات بين الشريعة والتطبيق العملي إن وجدت، وهذا الأمر غير وارد على الإطلاق في البنوك التقليدية حيث تطبق القوانين الوضعية؛

- يعتبر المحاسب في المصارف الإسلامية أيضا مسؤولا أمام المجتمع والأمة الإسلامية عن مدى تحقيق المصرف الإسلامي للأهداف الاجتماعية وهذا ما يطلق عليه اصطلاح المسؤولية الاجتماعية، وعليه أن يعد تقارير محاسبية تتضمن معلومات عن تقويم المصرف الإسلامي في ذلك وأسبابه وأسس علاج القصور وتنمية الإيجابيات وهذا الاتجاه ظهر حديثا في علم المحاسبة في البنوك التقليدية؛
- يهتم المحاسب في المصرف الإسلامي بالنواحي السلوكية للعنصر البشري العامل فيه ويعنى ذلك أن يؤخذ في الاعتبار عند تصميم النظم المحاسبية ووضع مؤشرات تقويم الأداء تحفيز العنصر البشرى ماديا ومعنويا، وإن كان ذلك ليس من اختصاص المحاسب وحده إذ أنه مشارك فيه بدور ما، وما يجب أن نركز عليه في هذا المقام هو دور المعلومات المحاسبية في تنمية الحوافز ورفع الروح المعنوية للعاملين في المصرف الإسلامي ودفعهم نحو الابتكار والإبداع وزيادة الإنتاجية وإبعادهم عن السلبية والاتكالية والانعزالية، وهذا الأمر يعتبر جديدا في مجال المحاسبة في البنوك التقليدية.

**المطلب الثالث: أهداف المحاسبة المالية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**

تهدف محاسبة المصارف الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من المقاصد من أهمها ما يلي:[1]

- المحافظة على الأموال سواء أكانت أموال المساهمين أو أموال المودعين فالحسبة هم حفظة الأموال، ولتحقيق ذلك يجب الالتزام الكامل بقواعد الفكر المحاسبي، كما يجب أن تصمم النظم وتختار الأساليب والطرق التي تساعد في منع حدوث السرقة والابتزاز والتبذير، وذلك باعتبار أن المحافظة على الأموال ضرورة شرعية لأن المال ملك لله عز وجل ونحن مستخلفون فيه ومسؤولون عنه يوم القيامة؛
- تحديد حقوق والتزامات كافة الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك الحقوق المترتبة على العمليات والأنشطة غير المكفولة ضمن أحكام الشريعة الإسلامية؛
- الاسهام في رفع الكفاية الادارية والإنتاجية وتشجيع الالتزام بالشريعة الاسلامية في كافة الأنشطة؛
- يظهر بدقة نتيجة نشاط المصارف الإسلامية عن كل فترة مالية؛

[1] محمود عبد العال، **المعالجة المحاسبية لأدوات التمويل الاسلامي**، الطبعة الأولى، دار القلم للنشر والتوزيع، الامارات العربية المتحدة، 2013، ص76- 78.

- تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمصرف والالتزامات الناشئة عن هذه الموارد حيث تعطي هذه المعلومات مؤشرات استدلالية عن كفاية رأس المال ودرجة المخاطرة الكامنة في استثماراته وتقدير درجة السيولة المطلوبة؛
- بيان المركز المالي للمصرف الإسلامي في نهاية كل فترة مالية، ليوضح كفاءة إدارة المخاطر؛
- حق المصرف في تشغيل أموال المسلمين وتحقيق التنمية والتطور إلى الأفضل، وهذا حق شرعي لأصحاب هذه الأموال بصفة خاصة وللمسلمين بصفة عامة؛
- تقديم معلومات تساعد على تقويم أداء إدارة المصرف الاسلامي للأمانة المنوطة به في حفظ الأموال وتنميتها بالمستوى الملائم ومعلومات عن معدلات أرباح الاستثمار ومعدلات توزيع الأرباح الاستثمارية على أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار، حيث يؤمن الحماية اللازمة لموارد المشروع من الاختلاس ومن أي تسريبات غير مشروعة سواء للنقدية أو أيا من مواردها وهدر طاقاتها؛
- تقديم معلومات تساعد الجهة المختصة على تحديد الزكاة الواجبة في أموال المصرف وأوجه صرفها؛
- معلومات عن أداء المصرف الإسلامي لمسؤولياته اتجاه المجتمع؛
- تزويد أجهزة الرقابة الخارجية والمعنيين بأمر المصارف الاسلامية بالبيانات والمعلومات التي تساعدهم في أداء عملية الرقابة للقوانين والتعليمات والسياسات والنظم المعمول بها، وذلك للاطمئنان على تحقيق مقاصد المصرف الإسلامي الاجتماعية والاقتصادية.

هذا وقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية البيان رقم (1)، أوضحت فيه أهداف المحاسبة المالية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على النحو التالي:[1]

- تحديد حقوق والتزامات كافة الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك الحقوق المترتبة على العمليات والأنشطة غير المكتملة، بمقتضى أحكام الشريعة الاسلامية ومقاصدها من مفاهيم العدل والاحسان والالتزام بأخلاقيات التعامل الإسلامي؛
- الإسهام في توفير الحماية لموجودات وحقوق المصارف الاسلامية وحقوق الأطراف المختلفة مثل أصحاب الحسابات الاستثمارية؛

[1] علي الزعبي وأخرون، **نحو تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك الاسلامية الاردنية**، المؤتمر العلمي الثاني: الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، جامعة عجلون الوطنية، الأردن، 2013، ص 16.

- الإسهام في رفع الكفاية الادارية والانتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات والأهداف الموضوعة، وتشجيع الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع الأنشطة والعمليات والمعاملات؛
- تقديم معلومات مفيدة من خلال التقارير المالية لمستخدمي هذه التقارير بما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم المشروعة في تعاملهم مع المصارف.

كما تم وضع مجموعة من الأهداف للتقارير المالية في المؤسسات المالية الإسلامية، وهي كالتالي:[1]

- تقديم معلومات عن حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة لمساعدة حملة الأسهم على اتخاذ قرار الشراء أو البيع أو الاحتفاظ (منفعة القرار)؛
- تقديم معلومات عن نتائج الوكالة الإدارية، أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أوكلت إليها؛
- تقديم المعلومات التي تساعد على التحقق من التزام المؤسسة بالشريعة والعمل وفق الأهداف والقيم الإسلامية؛
- تقديم معلومات تساعد الجهة المختصة على تحديد الزكاة الواجبة في أموال المصرف وأوجه صرفها؛
- تقديم معلومات عن أداء المؤسسة لمسؤولياتها تجاه المجتمع؛
- تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة والالتزامات الناشئة عن هذه الموارد.

## المبحث الثاني: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

أدى تباين الممارسات المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية على المستوى الدولي إلى حتمية وجود معايير محاسبية تتلائم مع نشاط تلك المؤسسات، حيث كان لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية السبق في إصدار هذه المعايير التي تصب في خانة العرض والافصاح وحث إدارة المؤسسات على الشفافية والعدل في التعامل.

### المطلب الأول: التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تعد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إحدى أبرز المنظمات الدولية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، فبالإضافة إلى المعايير المتنوعة التي تصدرها والتي تغطي عدة مجالات تقوم أيضا بإصدار شهادات مهنية متخصصة في المصرفية الإسلامية وهي شهادة المحاسب القانوني الإسلامي، وشهادة المراقب والمدقق الشرعي.

[1] امراجع غيث سليمان، فرج عبد الرحمن بو مطاري، **خصائص وأهداف المحاسبة في المؤسسات المالية الاسلامية "وجهة نظر الاكاديميين في ليبيا"**، المؤتمر الدولي: فقه المعاملات والاقتصاد والمالية الإسلامية، طرابلس، ليبيا، يومي 21/20 أكتوبر 2008، ص 16.

**أولا: نشأة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions) هي مؤسسة دولية مستقلة لا تهدف إلى تحقيق الربح، تقوم بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية التي تنظم عمل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

بدأت الهيئة بمعايير المحاسبة والمراجعة ثم أضيف إلى اهتماماتها المعايير الشرعية في عام 2000م، كما تنظم الهيئة عددا من برامج التطوير المهني (برنامج المحاسب القانوني الإسلامي وبرنامج المراقب المالي والمدقق الشرعي)، لرفع مهارات الموارد البشرية العاملة في هذه الصناعة.[1]

تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (سابقا هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية)، بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 01 صفر 1410هـ الموافق لـ 26 فيفري 1990م في الجزائر، وقد تم تسجيل الهيئة في 11 رمضان 1411هـ الموافق لـ 27 مارس 1991م في دولة البحرين.

سبق إنشاء الهيئة جهود تحضيرية كبيرة إداريا وفنيا، وكانت البداية ورقة العمل التي قدمها البنك الإسلامي للتنمية في الاجتماع السنوي لمحافظي البنك في إسطنبول في مارس 1987م، ثم تكونت بعد ذلك لجان عديدة للنظر في أفضل السبل لإعداد معايير محاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، وصدر عن تلك اللجان دراسات وتقارير.[2]

**ثانيا: الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية**

منذ بداية عمل الهيئة سنة 1991م إلى غاية 1995م كان الهيكل التنظيمي للهيئة يتكون من: لجنة الإشراف، مجلس معايير المحاسبة المالية، لجنة تنفيذية، ولجنة شرعية.

وبعد مضي أربع أعوام على عملها، قررت لجنة الإشراف تشكيل لجنة للتقويم، وذلك للنظر في النظام الأساسي للهيئة وهيكلها التنظيمي، وقد تم بموجب ذلك تغيير اسم الهيئة من هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إلى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كما تم تعديل هيكلها التنظيمي ليتمثل في: جمعية

[1] عبد الحليم عمار غربي، **البنك الإسلامي النموذجي بين التنظير والتطبيق**، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، مارس 2014، ص93.
[2] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، المنامة، البحرين، 2010، ص 18.

عمومية، مجلس أمناء (بديلا عن لجنة الإشراف)، مجلس معايير المحاسبة والمراجعة بعد أن كان مقتصرا على المحاسبة وحدها، لجنة تنفيذية، لجنة شرعية، وأمانة عامة يترأسها أمين عام[1]، والشكل الموالي يبين الهيكل التنظيمي الحالي للهيئة:

**الشكل رقم (2.2) الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية**

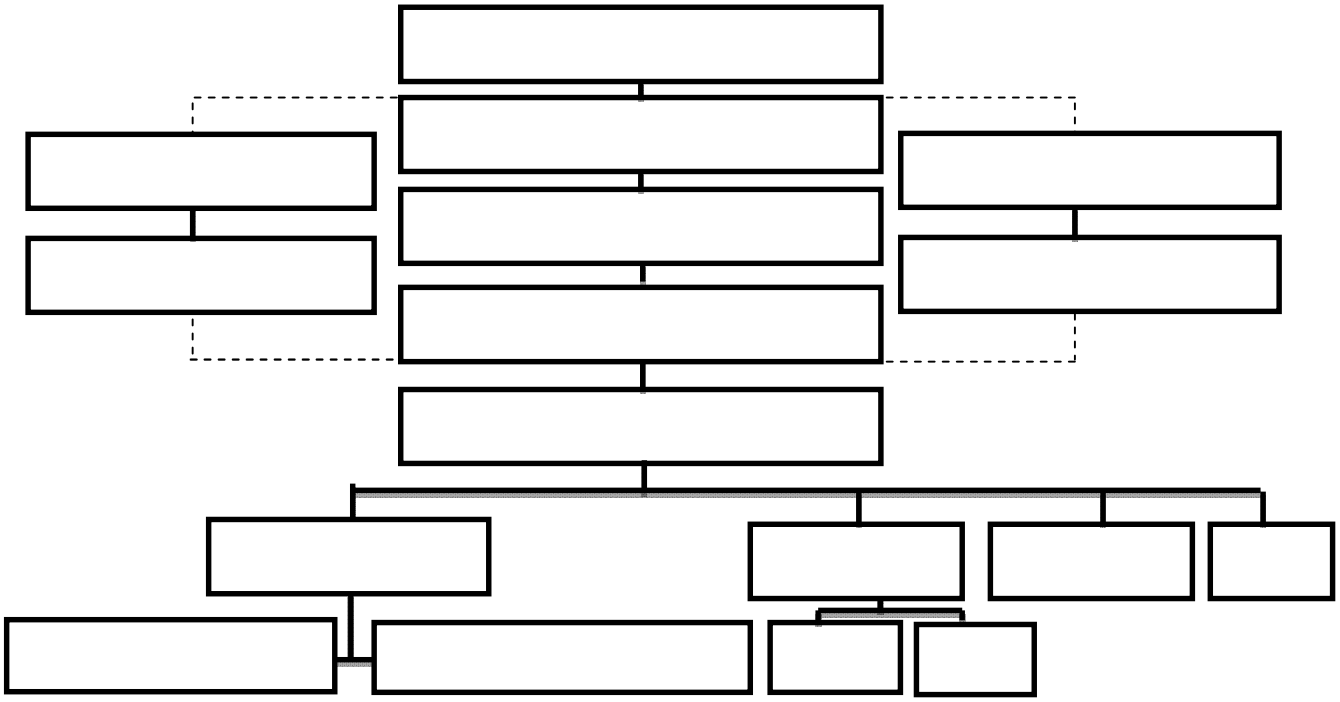

**المصدر**: الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، تاريخ الاطلاع 2015/11/20، http://www.aaoifi.com/ar/about-aaoifi/aaoifi-structure.html

**ثالثا: أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**

تهدف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية إلى:[2]

- نشر فكر المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث وغير ذلك من الوسائل؛
- السعي نحو تطوير فكر المحاسبة والمراجعة في المجالات البنكية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية؛
- إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات

[1] مُحَمَّد محمود علي شحاته، **معيار المراجعة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2014، ص31.

[2] عجيل النشمي، **أهداف ومهام المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية**، المؤتمر الأول: الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، يومي 10/9 أكتوبر، 2001، ص 11.

المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية؛

- مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتواكب التطور في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية والتطور في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجعة؛
- إعداد وإصدار ومراجعة وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين؛
- السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والارشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين التي تصدرها الهيئة من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطا ماليا إسلاميا ومكاتب المحاسبة والمراجعة؛
- مواكبة التطورات الحاصلة في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.

## المطلب الثاني: وظائف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية

ظهرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية بهدف أساسي يتجلى في تقريب الممارسات المحاسبية الإسلامية، وتغطية الجوانب التي لا تتصدى لها معايير المحاسبة الدولية بالشكل الكافي.

### أولا: دور الهيئة في توافق الممارسات المحاسبية للبنوك الاسلامية

يسهم اعتماد معايير المحاسبة المالية الصادرة عن الهيئة في دعم عالمية الصيرفة الإسلامية وانتشارها عالميا وإقرارها رسميا من قبل المؤسسات الحكومية والدولية المختلفة، حيث يعد التنميط من أهم سمات المنتجات والمؤسسات التي تكتسب صفة العالمية، وهو المدخل لتحويل التطبيقات المحلية والإقليمية إلى تطبيقات عالمية، وهذا ما يشاهد واقعا في عقود المقاولات والمناقصات الضخمة وعقود التوريد والاستيراد والاعتمادات المستندية والتجارة الدولية بصفة عامة، فتنميط أحكام الصكوك الإسلامية وعقودها ونماذجها ساهم في اكتسابها صفة العالمية بشكل واضح، كما أن اعتماد المعايير الشرعية والمحاسبية الإسلامية يساهم بشكل كبير في تنميط التطبيقات والممارسات المصرفية الإسلامية وتقاريرها وانضباطها بمرجعية واحدة وهو من أهم الأمور التي تعزز انتشار الصناعة المالية الإسلامية وعالميتها.[1]

[1] محمد الأمين شربي، عمر شريقي، **معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية ودورها في توحيد وتنميط العمل المصرفي الاسلامي**، الملتقى الدولي: دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS)في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 25/24 نوفمبر، 2014، ص94.

ويرى الدكتور عبد الباري مشعل أن المعايير المحاسبية والشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أسهمت في إضافة صفتين رئيسيتين إلى الصيرفة الإسلامية هما:[1]

- توحيد المرجعية للعمل المصرفي الإسلامي على مستوى الممارسة والمراجعة والإشراف الرقابي؛
- تنميط التطبيقات أو الممارسات إلى الحد الذي تبدو فيه متطابقة أو متقاربة، علما أن التنميط بمعنى التقارب أو التطابق يلغي التضارب المحتمل، لكنه لا يقتضي إلغاء التنوع أو حمل التطبيقات على رأي فقهي واحد، وإنما يتصور أن يتضمن المعيار الشرعي لصيغة ما وضع الأسس الشرعية لأكثر من رأي فقهي.

**ثانيا: دور الهيئة في التأهيل العلمي والعملي للعاملين في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية**

لقد أصبحت المؤسسات المالية الإسلامية واقعا عالميا، وترعاها منظمات ومراكز إسلامية دولية، ولقد فرض هذا على مكاتب ومراكز وهيئات ومنظمات المحاسبة والمراجعة ضرورة أن من يقوم بأعمال المحاسبة والمراجعة والرقابة فيها أفرادا لديهم تأهيل علمي وإعداد مهني ملائم لطبيعة الأنشطة التي تمارسها ووفقا للضوابط والمعايير الشرعية التي تحكم هذه الأنشطة حتى يؤدوا عملهم على علم وبصيرة[2]، ومن أهم المبررات التي تدعو لتأهيل العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية، وخصوصا في الجوانب الشرعية حسب العديد من الباحثين والمهتمين بالعمل المصرفي الإسلامي ما يلي:[3]

- ضرورة تحقيق الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع أعمال وأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية؛
- قلة الخبرة بحقيقية المعاملات المالية الإسلامية؛
- عدم وجود معايير موحدة لتعيين وتطوير العاملين بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية؛
- عدم وجود المؤسسات اللازمة لتأهيل العاملين في هذه المؤسسات.

وفي هذا الصدد قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار المعيار الشرعي رقم (6) "**تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي**"، وقد أكد المعيار في الجزء الخاص بالإجراءات اللازمة للتحول في البند رقم (ز) على ضرورة إعداد برنامج خاص لتهيئة الطاقات البشرية وتأهيلها لتطبيق العمل المصرفي الإسلامي.

---

[1] عبد الباري مشعل، **دور المعايير الشرعية والمحاسبية في توجيه وتنظيم المصرفية الإسلامية**، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا، يومي 28/27 أفريل 2010، ص 2.

[2] حسين حسين شحاتة، **المحاسب والمراجع القانوني الإسلامي: التأهيل العلمي والإعداد المهني**، سلسلة دراسات وبحوث في الفكر المحاسبي الإسلامي، ص2، اطلع عليه بتاريخ 2015/11/17، www.darelmashora.com/download.ashx?docid=538

[3] دار المراجعة الشرعية، **أدوات التأهيل المتكامل للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية ودور الهيئات الشرعية والمعاهد في تدريبهم شرعيا**، المؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، يومي 20/19 نوفمبر 2005، ص2.

كما أصدرت الهيئة في جويلية 1998م ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية، وأصدرت في أفريل من عام 2002م ميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.[1]

بالإضافة إلى ذلك قامت الهيئة بتنظيم شهادتين مهنيتين كالتالي:[2]

- **شهادة المحاسب القانوني الإسلامي (CIPA)**: يزود "برنامج المحاسب القانوني الإسلامي" المتقدمين لنيل الشهادة بالمعارف التقنية والمهارات المهنية الضرورية في حقل المحاسبة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية؛
- **شهادة المراقب والمدقق الشرعي(CSAA)**: يهدف "برنامج المراقب والمدقق الشرعي" إلى تزويد المشاركين بالمعرفة الشرعية والمهارات المهنية الضرورية في مجال الرقابة والمتابعة الشرعية في القطاع المصرفي والمالي الدولي.

ويتبين من إصدار هذه المعايير والمواثيق من قبل الهيئة مدى أهمية تأهيل الكوادر البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية، مع الإشارة أيضا إلى أهمية تأهيل المراجع الخارجي الذي يقوم بمراجعة العمليات المالية والمصرفية الإسلامية.

**ثالثا: دور الهيئة في اصدار معايير ممارسة وضبط ورقابة عمل المؤسسات المالية الاسلامية**

تبني المصارف الإسلامية علاقاتها مع عملائها على أساس التجارة (الربح و الخسارة)، وذلك على عكس المصارف التقليدية التي تبني علاقاتها على أساس الإقراض والاقتراض، ويترتب على ذلك لجوء المصارف الإسلامية إلى كتابة قيودها المحاسبية بصيغ مختلفة من جهة واتباع آليات محددة للإفصاح عن بياناتها المالية من جهة أخرى.[3]

أعلنت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معاييرها على المؤسسات المالية الإسلامية لأول مرة سنة 1993م، ومنذ ذلك الوقت وهي تعمل على إصدار معايير والعمل على تفعيلها في الواقع العملي، وحسب النظام الداخلي للهيئة فإن أهم ما يستدعي وجود معايير شرعية ما يلي:[4]

---

[1] محمد البلتاجي، **دور المعاهد المصرفية في تأهيل العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية**، المؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، يومي 20/19 نوفمبر 2005، ص 14.

[2] محمد البلتاجي، **التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**، الملتقى الدولي الثاني: المالية الإسلامية في أوروبا : الفرص والتحديات، لوكسمبورغ، يومي 4/3 أفريل 2014، ص12.

[3] محمد الأمين شربي، عمر شريقي، مرجع سبق ذكره، ص96.

[4] العياشي فداد، **الحاجة إلى معايير للرقابة الشرعية وأثر ذلك على الصناعة المالية الإسلامية**، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر: المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل، جامعة الإمارات العربية المتحدة، أيام 15- 17ماي 2005، ص 513.

- الحاجة إلى تحقيق التطابق أو التقارب في التصورات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية لتجنب التضارب أو عدم الانسجام بين الفتاوى والتطبيقات في المؤسسات المالية الإسلامية؛
- تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية مع البنوك المركزية؛
- ظهور العمل المصرفي الإسلامي بقوانين وأعراف مصرفية موحدة أمام المؤسسات المالية التقليدية المحلية والدولية؛
- صون تجربة المؤسسات المالية الإسلامية من الانحراف والتقليل من الاهتمام بالمصلحة الخاصة على حساب المبادئ والمصلحة العامة.

**المطلب الثالث: معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية**

بلغ عدد المعايير التي أصدرتها الهيئة منذ إنشائها سنة 1990م إلى غاية إعداد هذه الدراسة 91 معيارا، كالتالي:

1- **المعايير الشرعية:** هي صيغ معتمدة من المجلس الشرعي لبيان الأحكام الشرعية المختارة المتعلقة بمختلف الأنشطة المصرفية من تمويل واستثمار وخدمات، وما يتصل بذلك من قضايا كثرت فيها الاتجاهات الفقهية وذلك لترجيح أحدهما للعمل به في المؤسسات[1]، حيث أصدرت الهيئة 54 معيارا شرعيا. والجدول الموالي يوضح قائمة المعايير الشرعية التي أصدرتها الهيئة:

**الجدول رقم (1.2): معايير المحاسبة الشرعية**

| ر. المعيار | اسم المعيار | ر. المعيار | اسم المعيار |
|---|---|---|---|
| 1 | المتاجرة في العملات | 28 | الخدمات المصرفية في المصارف الاسلامية |
| 2 | بطاقة الحسم وبطاقة الائتمان | 29 | ضوابط الفتوى وأخلاقياتها في إطار المؤسسات |
| 3 | المدين المماطل | 30 | التورق |
| 4 | المقاصة | 31 | ضابط الغرر المفسد للمعاملات المالية |
| 5 | الضمانات | 32 | التحكيم |
| 6 | تحول البنك التقليدي الى مصرف اسلامي | 33 | الوقف |
| 7 | الحوالة | 34 | إجارة الأشخاص |

[1] سامر مظهر قنطقجي، **مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الاسلامية**، تاريخ الاطلاع: 2015/11/18، http://www.kantakji.com/media/8071/mbt.pdf

| | | | |
|---|---|---|---|
| 8 | المرابحة للآمر بالشراء | 35 | الزكاة |
| 9 | الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك | 36 | العوارض الطارئة على الالتزامات |
| 10 | السلم والسلم الموازي | 37 | الاتفاقية الائتمانية |
| 11 | الاستصناع والاستصناع الموازي | 38 | التعاملات المالية بالإنترنت |
| 12 | الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة | 39 | الرهن وتطبيقاته المعاصرة |
| 13 | المضاربة | 40 | توزيع الربح في الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة |
| 14 | الاعتمادات المستندية | 41 | إعادة التأمين الإسلامي |
| 15 | الجعالة | 42 | الحقوق المالية والتصرف فيها |
| 16 | الأوراق التجارية | 43 | الإفلاس |
| 17 | صكوك الاستثمار | 44 | إدارة السيولة |
| 18 | القبض | 45 | حماية رأس المال والاستثمارات |
| 19 | القرض | 46 | الوكالة بالاستثمار |
| 20 | بيوع السلع في الأسواق المنظمة | 47 | ضوابط حساب ربح المعاملات |
| 21 | الأوراق المالية ( الأسهم والسندات) | 48 | خيارات الامانة |
| 22 | عقود الامتياز | 49 | الوعد والمواعد |
| 23 | الوكالة وتصرف الفضولي | 50 | المساقاة |
| 24 | التمويل المصرفي المجمع | 51 | خيارات السلامة |
| 25 | الجمع بين العقود | 52 | خيارات التروي |
| 26 | التأمين الاسلامي | 53 | العربون |
| 27 | المؤشرات | 54 | فسخ العقود بالشرط |

**المصدر**: من اعداد الباحثة بالاستناد إلى الموقع الرسمي للهيئة، تاريخ الاطلاع 2016/02/13، http://aaoifi.com/

2- **معايير المحاسبة المالية:** نظرا لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي كان لابد على الهيئة إصدار معايير للمحاسبة تعتمد عليها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وسنتطرق لها في المبحث الثالث.

3- **معايير المراجعة:** أصدرت الهيئة لحد الآن 5 معايير للمراجعة تعتبر المرجعية التي يعتمد عليها المدقق في تدقيق أعمال المؤسسات والمصارف الإسلامية، والجدول الموالي يوضح قائمة هذه المعايير:

**الجدول رقم (2.2): معايير المراجعة**

| رقم المعيار | اسم المعيار | تاريخ الاصدار |
|---|---|---|
| 1 | هدف المراجعة ومبادئها | ماي 1996م |
| 2 | تقرير المراجع الخارجي | ماي 1996م |
| 3 | شروط الارتباط لعملية المراجعة | جوان 1997م |
| 4 | فحص المراجع الخارجي الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية | ماي 2000م |
| 5 | مسؤولية المراجع الخارجي بشأن التحري عن التزوير والخطأ عند مراجعة القوائم المالية | جوان 2003م |

**المصدر**: من اعداد الباحثة بالاستناد إلى كتاب معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية

4- **الحوكمة، الأخلاقيات، والارشادات**: أصدرت هيئة أيوفي إضافة للمعايير الشرعية ومعايير المحاسبة ومعايير المراجعة مجموعة من الضوابط والأخلاقيات والارشادات نلخصها كما يلي:

4-1 **الضبط (الحوكمة)**: أصدرت الهيئة لحد الآن سبعة معايير وهي:

**الجدول رقم (3.2): معايير الضبط**

| رقم المعيار | اسم المعيار | تاريخ الاصدار |
|---|---|---|
| 1 | تعيين هيئة الرقابة الشرعية و تكوينها و تقريرها | جوان 1997م |
| 2 | الرقابة الشرعية | جوان 1998م |
| 3 | الرقابة الشرعية الداخلية | جوان 1999م |
| 4 | لجنة المراجعة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية | ماي 2001م |
| 5 | استقلالية هيئة الرقابة الشرعية | جوان 2005م |
| 6 | بيان مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية | نوفمبر 2005م |
| 7 | المسؤولية الاجتماعية للشركة: السلوك والإفصاح في المؤسسات المالية الإسلامية | جوان 1997م |

**المصدر**: من اعداد الباحثة بالاستناد إلى كتاب معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية

4-2 **الأخلاقيات:** أصدرت الهيئة ميثاقين لأخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي والعاملين بالمؤسسات المالية الإسلامية وهما:[1]

- ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- ميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.

4-3 **الإرشادات:** أصدرت الهيئة لحد الآن إيضاح إرشادي واحد يخص المؤسسات المالية الإسلامية عندما تعتمد المعايير المحاسبية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لأول مرة، وهو:[2]

- **إيضاح إرشادي رقم 1:** الايضاح الارشادي لاعتماد المعايير المحاسبية للهيئة لأول مرة من قبل المؤسسات المالية الإسلامية.

## المبحث الثالث: معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

نظرا لخصوصية المعاملات التي يتميز بها القطاع المصرفي الاسلامي قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بوضع قواعد محاسبية تحكم عمليات الاعتراف والقياس المحاسبي للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وذلك من خلال وضع معايير خاصة تلتزم بها تلك المصارف.

### المطلب الأول: ماهية معايير محاسبة المصارف الاسلامية

نظرا لخصوصية المعاملات التي يتميز بها النظام المصرفي الاسلامي كان لابد على هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وضع معايير محاسبية تتقيد بها المصارف الاسلامية أثناء عملها.

#### أولا: تعريف معايير محاسبة المصارف الاسلامية

تتضمن معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مبادئ وإرشادات لعمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على المستوى الدولي، وهذه المعايير هي من اختصاص مجلس معايير المحاسبة والمراجعة على مستوى الهيئة، وهي محل تعديل وتطوير كلما دعت الحاجة لذلك.[3]

---

[1] عبد الباري مشعل، **هيكل معايير الحوكمة والتدقيق الشرعي "رؤية استراتيجية لتطوير معايير أيوفي"**، مؤتمر العمل المصرفي والمالي الاسلامي العاشر، المنامة، مملكة البحرين، يومي 7/6 ديسمبر 2015، ص 13.

[2] شريقي عمر، **دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية في دعم وتطوير الصناعة المالية الاسلامية**، المؤتمر الدولي: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الاسلامية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 6/5 ماي، 2014، ص 15.

[3] محمد الأمين شربي، عمر شريقي، مرجع سبق ذكره، ص97.

ويقصد بمعايير محاسبة المصارف الإسلامية: " الإرشادات والتوجيهات والتوصيات الواجب الالتزام بها عند تنفيذ عمليات المحاسبة من إثبات وقياس وعرض وإفصاح عن العمليات التي قام بها المصرف الإسلامي خلال الفترة الزمنية، كما تعتبر المقياس اللازم لتقويم الأداء المحاسبي في مجال التنفيذ، وإبداء الرأي الفني المحايد عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية[1]"، حيث تتسم هذه المعايير بمجموعة من الخصائص أهمها:[2]

- **المشروعية:** حيث أنها تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ولا تتعارض معها؛
- **القيم:** حيث تقوم على مجموعة من القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية الطيبة المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، منها ربانية المصدر؛
- **الموضوعية:** حيث تعتمد على أدلة إثبات قوية، ولا يلجأ إلى التقدير الحكمي إلا إذا تعذر تطبيق القياس الفعلي؛
- **الفطرة:** حيث تتفق مع فطرة ما اتفقت عليه عقول البشرية الملتزمة بشرع الله سبحانه وتعالى؛
- **المعاصرة:** حيث تسمح باستخدام أساليب التقنية المعاصرة في تنفيذ أداء العمليات المحاسبية، فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها؛
- **المرونة:** حيث تسمح بالاجتهاد في مجالات الاجتهاد الشخصي، وأخذ يعطيها الملائمة لكل زمان ومكان؛
- **العالمية:** من منظور عالمية الإسلام، وبالتالي عالمية الأسس والمفاهيم المستنبطة من مصادره.

**ثانيا: أهداف معايير محاسبة المصارف الاسلامية**

تحقق معايير محاسبة المصارف الاسلامية العديد من الأهداف من أهمها:[3]

- تعتبر معايير المحاسبة الدستور والمرجع الذي يرجع إليه المحاسب عند تنفيذ العمليات المحاسبية؛
- توضح معايير المحاسبة المعالجات المحاسبية لعمليات المصارف الإسلامية وهذا يحقق مبدأ التوحيد والثبات؛
- تساعد في رفع كفاءة الأداء المحاسبي في المصارف الإسلامية ولاسيما بالنسبة للمحاسبين الجدد؛

[1] مرازقة صالح، بوهرين فتيحة، **القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الاسلامية**، الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الاسلامي، الواقع...ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، يومي 24/23 فيفري 2011، ص 16.

[2] حسين حسين شحاتة، **طبيعة وأسس ومعايير محاسبة المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص28.

[3] المرجع السابق، ص ص26، 27.

- تساعد في إجراء المقارنات بين القوائم المالية لمجموعة المصارف الإسلامية لاتخاذ القرارات المختلفة؛
- تعتبر معايير المحاسبة وسيلة موضوعية لتقويم الأداء المحاسبي وتطويره إلى الأفضل لاسيما في ظل العولمة؛
- تعتبر معايير المحاسبة المرجعية لأجهزة الرقابة الخارجية على حسابات المصارف الإسلامية مثل النقود ومؤسسات النقد ومراقب الحسابات؛
- تساعد معايير المحاسبة بالمصارف الاسلامية في تحقيق الثقة في القوائم المالية المنشورة لها على المستوى القومي والعالمي؛
- تعتبر معايير المحاسبة في المصارف الإسلامية من المواضيع الدراسية والبحثية في المعاهد والكليات والجامعات على المستوى العربي؛
- تساعد معايير المحاسبة في المصارف الإسلامية في تحقيق التعاون والتنسيق بين المؤسسات والهيئات والمراكز المحاسبية العالمية.

## المطلب الثاني: مبررات، مصادر، منهج إعداد معايير المحاسبة الإسلامية

أدت الحاجة لوجود لغة مشتركة تحكم إعداد القوائم المالية للمصارف الاسلامية على المستوى الدولي، إلى إصدار معايير محاسبية خاصة بالمصارف الإسلامية تستند أساسا إلى أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية.

### أولا: مبررات إعداد معايير محاسبية خاصة بالمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية

تنبع الحاجة إلى صياغة معايير محاسبية خاصة بالمصارف الإسلامية من جملة أسباب أهمها:[1]

- توفير مؤشر مرجعي مشترك للصيرفة الإسلامية يساعد على صياغة ملامحها وتحديد السمات المميزة لها؛
- خصوصية العمليات المصرفية الإسلامية من حيث الأساس الفكري والتطبيقي الذي يميزها عن التطبيقات المحاسبية التقليدية في المصارف التقليدية؛
- تقدم المعايير المحاسبية الإسلامية الأدوات اللازمة لتلبية متطلبات المعاملات المالية الإسلامية، وتساعد على توفير عرض صادق وعادل للمراكز المالية للمصارف الإسلامية؛
- وجودها يوفر موجبات الثقة لمستخدمي القوائم المالية في معاملات المصارف الإسلامية، وتوفر أسس التجانس في التقارير المالية التي تصدرها تلك المصارف، بما يزيد عنصر الوضوح والشفافية في تفسير وتحليل

[1] ابتهاج اسماعيل يعقوب، **واقع التطبيقات المحاسبية في المصارف الإسلامية العراقية من وجهة نظر مهنية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 89، الجامعة المستنصرية، العراق، 2011، ص 63.

قوائمها المالية؛

- وجودها يعالج النواحي التي لا تتصدى لها معايير المحاسبة الدولية بالقدر الكافي والملائم، كما أن المعايير الإسلامية تنطلق من السمات الخاصة التي تميز العمل المصرفي والمالي الإسلامي.

**ثانيا: مصادر إعداد معايير المحاسبة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**

تتمثل مصادر إعداد معايير المحاسبة الخاصة بالمصارف الإسلامية في الآتي:[1]

- **أحكام الشريعة الإسلامية:** يتم الاستناد إلى ما ورد بصفة أساسية في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وتفصيلا في كتب الفقه القديمة على وجه الخصوص وفي الاجتهادات الفقهية المعاصرة، ثم كتب التفسير وشروح الحديث والنظم الإسلامية. وهذا المصدر يمثل المصدر الرئيسي لبناء المعايير المحاسبية للمصارف الاسلامية سواء في محاولة استنباط الأفكار اللازمة لبناء المعايير أو الحكم على مدى صلاحية الفكر المحاسبي السائد وتطبيقاته؛
- **القواعد والسياسات المحاسبية المطبقة في المصارف الإسلامية القائمة:** وتمثل مصدر هام لبناء المعايير لأنه ثبت صلاحيتها في التطبيق وأن المصارف الاسلامية بحكم نظم تأسيسها تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ويتأكد هذا الالتزام بواسطة هيئات الرقابة الشرعية بها، غير أنه نظرا لاختلاف السياسات المطبقة فيما بين المصارف لتبني كل منها رأيا فقهيا مختلفا، فإن الأمر يقتضي التعرف على السياسات المحاسبية المطبقة والتأكد أولا من موافقتها للأحكام الشرعية ثم الاختيار من بينها السياسة أو القاعدة الأغلب في التطبيق وتبنيها ضمن أحكام المعيار، وذلك بناء على أن العرف يمثل أحد مصادر الشريعة وأنه لا يكون بعمل مصرف واحد وإنما يعمل أغلبها أو كلها بسياسة معينة؛
- **الفكر والتطبيق المحاسبي السائد:** سواء في صورة البحوث والكتابات النظرية أو في صورة معايير المحاسبة الصادرة من المنظمات الدولية أو الاقليمية أو المحلية، ويشتمل هذا المصدر على بعض الأفكار التي لا خلاف عليها من الناحية الشرعية وبعضها يخالف الأحكام الشرعية وبعضها لا يناسب من الأصل المصادر الإسلامية، وعليه فإن ما يخالف أو لا يناسب لا مجال للأخذ به، أما الأفكار التي لا تخالف الشريعة وتناسب المصارف الاسلامية فإنه لا مانع شرعا من الاستفادة منها.

[1] بدرة بن تومي، **اثار تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) على العرض والافصاح في القوائم المالية للمصارف الاسلامية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2013/2012، ص 100.

**ثالثا: منهج إعداد معايير المحاسبة الإسلامية**

اتبعت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المنهج التالي في إعداد معاييرها:[1]

- مفاهيم من الفكر الإنساني المشترك في مجال المحاسبة، مما يحقق الضبط والعدل وإتقان العمل، وهذا مما لا ينازع أحد في الأخذ به لأنه اقتباس من الحكمة التي هي ضالة المؤمن، ومن أمثلة ذلك المفاهيم المبينة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كمفهوم الملاءمة، ومفهوم موثوقية المعلومات فإن من الشائع استخدام أمثال هذه المفاهيم بما آلت إليه في الفكر المحاسبي التقليدي؛
- مفاهيم تستلزمها المحاسبة المالية لكنها جاءت على نحو يخالف المبادئ الإسلامية، فكان لابد من تعديلها بالحذف أو الإضافة للاستفادة منها حتى لا تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية، ومن أمثلة ذلك مفهوم اختلاف قيمة النقد لذاته لاختلاف تواريخ استحقاقه (المعترف به في النظام التقليدي) فإنه غير معتبر شرعا؛
- مفاهيم انفرد بها هذا البيان استمدت من مبادئ ومقررات شرعية بما يمهد للمعالجة المحاسبية لبعض الصيغ في تطبيقات المصارف. وهذا النوع أهم ما عني به هذا البيان لأنه يشكل تمييزا في الفكر المحاسبي. ومن أمثلة ذلك مفهوم (الخراج بالضمان) بمعنى أن ما يخرج من غلة أو منفعة أو ربح هو لقاء تحمل الضمان، ومفهوم (الغرم بالغنم) بمعنى أن تكاليف الشيء تكون على من ينتفع به، وأن الخسارة تكون على من يستحق الربح.

**المطلب الثالث: تبويب معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية**

حسب دراسة للدكتور " **سمير الشاعر**" سنة 2010م، صنف معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية إلى ستة مجموعات، والجدول التالي يتضمن تبويب لهذه المعايير كالتالي:

**الجدول رقم (4.2): معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية**

| المجموعات | رقم المعيار | اسم المعيار |
|---|---|---|
| **بيانات المحاسبة المالية** | 1 | أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية |
| | 2 | مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية |
| **معايير المحاسبة** | 1 | معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية |

[1] سامر مظهر قنطقجي، **فقه المحاسبة الاسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص66، 67.

| | | |
|---|---|---|
| **في المؤسسات المالية الاسلامية** | 2 | معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء |
| | 3 | معيار التمويل بالمضاربة |
| | 4 | معيار التمويل بالمشاركة |
| | 7 | معيار السلم والسلم الموازي |
| | 8 | معيار الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك |
| | 9 | معيار الزكاة |
| | 10 | معيار الاستصناع والاستصناع الموازي |
| | 11 | معيار المخصصات والاحتياطات |
| | 23 | توحيد القوائم المالية |
| **التأمين** | 12 | معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية |
| | 13 | معيار الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية |
| | 15 | معيار المخصصات والاحتياطات في شركات التأمين الإسلامية |
| | 19 | معيار الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية |
| **صناديق الاستثمار** | 14 | معيار صناديق الاستثمار |
| **العمل المالي** | 16 | معيار المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالعملات الأجنبية |
| | 17 | معيار الاستثمارات |
| | 18 | معيار الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية |
| | 21 | معيار الإفصاح عن تحويل الموجودات |
| | 22 | معيار التقرير عن القطاعات |
| | 24 | الاستثمار في الكيانات المنتسبة |
| | 25 | الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة |
| | 26 | الاستثمار في العقارات |
| | 27 | حسابات الاستثمار |
| **البيع** | 20 | معيار البيع الآجل |

**المصدر**: سمير الشاعر، **واقع الاتفاق والاتساق بين معايير هيئة أيوفي والمعايير الدولية IFRS**، مؤتمر العمل المصرفي والمالي الإسلامي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع البنك الدولي، مملكة البحرين، 2/1 ديسمبر، 2010، ص ص19، 20.

**خلاصة الفصل الثاني**

إن خصوصية العمليات المصرفية والمالية الإسلامية من حيث الأساس الفكري والتطبيقي جعل بعض معايير المحاسبة الدولية غير صالحة لقياس وعرض والافصاح عن المعاملات المالية الاسلامية نظرا لتعارضها التام مع أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية، وبالتالي برزت الحاجة إلى ضرورة تطوير معايير خاصة بها، وتعد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية أحد أبرز الهيئات التي تعمل على توافق الممارسات المحاسبية بين المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية حيث تقوم باصدار مجموعة متنوعة من المعايير تخص المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وتتمثل في معايير المحاسبة، المراجعة، الضبط (الحوكمة)، والأخلاقيات بالإضافة إلى المعايير الشرعية، وبما أن العمل في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية يتميز بخصوصيات يحتاج العاملون فيها إلى تأهيل متعدد الجوانب، وفي هذا الصدد قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية بإعداد برامج تدريبية متخصصة في الصناعة المالية الإسلامية وإصدار شهادتين مهنيتين هما (شهادة المحاسب القانوني الإسلامي، شهادة المراقب والمدقق الشرعي).

# الفصل الثالث:

# توافق معايير المحاسبة الاسلامية مع المرجعية الدولية

**تمهيد:**

في ظل العولمة وانتشار الشركات متعددة الجنسيات أصبحت الحاجة ملحة لتطبيق مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية ذات جودة عالية وكفيلة بالمساهمة في إعداد قوائم ذات مصداقية وقابلية للمقارنة على المستوى الدولي، ونظرا لما تتميز به معايير المحاسبة الدولية من خصائص وانتشارها وقبولها عالميا من قبل أهم المنظمات الدولية، قامت العديد من الدول إما بتبني المعايير المحاسبية الدولية أو التوافق معها سعيا لتحقيق عدة مزايا.

وفي هذا السياق عملت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية جاهدة للتأقلم والتوافق مع معايير المحاسبة الدولية فيما يحقق مصلحة الصناعة المالية الإسلامية، وتجلى ذلك في انضمام الهيئة لعضوية المجموعة الاستشارية حول الأدوات والمعاملات الموافقة للشريعة التي أنشأها مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 2014م.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: التوافق المحاسبي الدولي
- المبحث الثاني: التوافق على مستوى الاطار المفاهيمي
- المبحث الثالث: التوافق على مستوى المعايير

## المبحث الأول: التوافق المحاسبي الدولي

يعد التوافق المحاسبي الدولي من أهم العوامل التي تساعد في توفير قوائم مالية قابلة للفهم والمقارنة على الصعيد الدولي، عن طريق زيادة التقارب أو التناسق بين النظم المحاسبية في مختلف دول العالم، حيث تتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية.

### المطلب الأول: ماهية التوافق المحاسبي الدولي

يعد التوافق المحاسبي الدولي عملية تنسيق بين معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئات التنظيمية المختلفة، بهدف انتاج مجموعة من المعايير المحاسبية عالية الجودة لتعزيز الانسجام والمقارنة على المستوى الدولي.

#### أولا: تعريف التوافق المحاسبي الدولي

يعتبر التوافق Harmonisation مفهوما ملازما للمحاسبة الدولية، يفيد في الحد من الفروقات أو التباين بين الأنظمة المحاسبية، ويتميز عن التوحيد Normalisation الذي يفترض أساسا توحيدا كليا للقواعد المحاسبية، أي توحيدها بشكل شامل على المستوى الدولي وهو ما يعتبر أمرا مستحيلا، وغير نافع ما دامت المحاسبة جزءا مكملا للمحيط الثقافي الذي تتميز به كل دولة.[1]

ولقد وردت عدة تعاريف للتوافق المحاسبي منها:

**التعريف الأول**: "التوافق المحاسبي هو عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول، مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية، وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة من معايير المحاسبة الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم وذلك لزيادة عالمية أسواق رأس المال".[2]

**التعريف الثاني**: "يقصد بالتوافق المحاسبي تقليل درجة الاختلافات الموجودة بين الدول في التعبير أو الممارسة أو الأسس المحاسبية".[3]

---

[1] عبادي فاطمة الزهراء، **مكانة النظام المحاسبي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة**، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي 14/13 ديسمبر 2011، ص 2.

[2] ثناء القباني، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003/2002، ص 170.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 369.

**التعريف الثالث:** " يعرف التوافق المحاسبي على أنه زيادة انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية بوضع حدود للخلافات بينها، حيث تخفض المعايير المتناسقة من الاختلافات المنطقية وتحسن التوافق في المعلومات المالية بين الدول المختلفة".[1]

انطلاقا مما سبق، يمكن القول بأن التوافق المحاسبي الدولي هو عملية تقليل الفروقات والاختلافات في النظم والمبادئ والمعايير المحاسبية بين مختلف الدول.

كما ينبغي لأي دولة تريد التوافق مع البيئة الدولية والاندماج فيها أن تتوفر لها مقومات ومتطلبات تتمثل في ما يلي:[2]

- بيئة تتصف بالعولمة أو في طريقها إلى العولمة، ويعني هذا أن تتوافق مع البيئة العالمية، أي أن تتوافق مع صفات العولمة وبيئتها من حيث الانضمام إلى المؤسسات الدولية أو ذات الصبغة الدولية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية OMC وشروطها واتفاقياتها، منظمة البورصات العالمية IOSCO، مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وغيرها؛
- تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية وإزالة أي تعارض أو عدم تطابق معها بحيث يسهل تطبيق المعايير الدولية في مجالات الصناعة والتجارة والمحاسبة وغيرها؛
- أن تكون البيئة الاقتصادية للبلد هي بيئة الاقتصاد الجزئي أي بيئة الوحدات الاقتصادية (الشركات) وهنا يتراجع دور الدولة إلى كونه دورا تنظيميا وتنسيقيا وليس دورا قائدا أو موجها أو مسيطرا أو مالكا.

بالإضافة إلى:[3]

- التكييف المهني لممارسي المهنة في الدولة، والمقصود بالتكييف المهني التدريب على تطبيق واستخدام المعايير الدولية، ومراجعة القوائم المالية المعدة وفقا لهذه المعايير.

[1] فريدريك تشوي وأخرون، **المحاسبة الدولية**، تعريب محمد عصام الدين زايد، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2004، ص 349.

[2] نسرين برجي، طلحي فاطمة الزهراء، **المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات التوافق والتطبيق (عرض تجارب بعض الدول والجزائر كحالة خاصة)**، الملتقى الوطني حول: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر، يومي 26/25 ماي 2010، ص 12.

[3] رحيش سعيدة، **مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الابلاغ المالي الدولية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014/2013، ص 17.

**ثانيا: أهداف التوافق المحاسبي الدولي**

تختلف أهداف التوافق المحاسبي الدولي باختلاف الأطراف المهتمة بعملية التوافق وأهمها:[1]

1. **المؤسسات المعدة للقوائم المالية:** يساعد التوافق المحاسبي على:

- خفض تكاليف الاستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية، خاصة فيما يتعلق بإعداد الحسابات المجمعة للمؤسسات التي لديها فروع تنشط في مناطق تختلف أنظمتها المحاسبية؛
- إنجاح عمليات التسيير والمراقبة التي تقوم بها المؤسسات على مختلف فروعها، وقياس أدائها بناءا على التقارب الذي يحكم شروط التسيير وقابلية البيانات والتقارير للمقارنة؛
- تمكين المؤسسات من استغلال المعلومات المتاحة من محيطها بشكل فعال، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى أو أخذ مراقبتها؛
- التموقع الجيد من خلال التحكم في سياسة الاتصال التي تضمن الإقبال الكبير على استثمارات المؤسسة وهذا من خلال مساعدة عملية اتخاذ قرارات الاستثمار التي يقوم بها المستثمرون الدوليون.

2. **الأطراف المستعملة للقوائم المالية:** إن الهدف الأساسي الذي يحققه التوافق المحاسبي الدولي لهذه الفئة المتمثلة أساسا في المستثمرين الدوليين، هو تمكينهم من مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات، بعد إلغاء أثر اختلاف الأنظمة التي كان يفترض أن تعد كل مؤسسة معلوماتها على أساسها، وبالتالي استبعاد أثر العوامل الثقافية والقيمية والعوامل الأخرى على حسابات المؤسسة لأجل اتخاذ قرارات الاستثمار الملائمة؛

3. **الهيئات الأخرى:** تتحقق أهداف التوافق المحاسبي لهذه الفئة، من خلال نجاح عمليات الرقابة والمتابعة التي تقوم بها بعض الهيئات على المؤسسات، مثل الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، هيئات مراقبة الأسواق المالية الوطنية أو الدولية والبنك الدولي، لما يتيحه من خفض تكاليف هذه الرقابة، التي تتطلب في حالة العكس (وجود اختلافات) أعباء إضافية تتعلق أساسا بتكوين المراجعين وأدوات المراجعة وبرامجها، والاستعانة بمراجعين لا ينتمون لثقافة واحدة لمراجعة الفروع، ما يطرح مسألة مصداقية هذه الأعمال وتطابقها مع أهداف مراجعي المجمع.

[1] دشاش أم الخير، **متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010/2009، ص ص16، 17.

**المطلب الثاني: مبررات التوافق المحاسبي الدولي**

إن تزايد الاهتمام بالتوافق والاتساق بين معايير المحاسبة على المستويات الإقليمية والدولية، جاء تلبية لأطراف فاعلة يهمها ذلك، واستجابة لعدة عوامل تعمل في هذا الاتجاه ومنها:

- **عولمة الأسواق المالية:** إن عولمة الاقتصاد بشكل عام، وعولمة النشاطات المالية بشكل خاص أثر ايجابيا في مسعى الهيئات المحاسبية الدولية للعمل على التوافق المحاسبي، حيث أن الترابط ما بين مختلف الأسواق وكذلك ما بين المنتوجات المالية نفسها، جعل من هذه الأسواق رغم تعددها وتنوعها كأنها سوق واحدة؛[1]
- **توسع الأنشطة العالمية للمؤسسات:** بالرغم من أن النشاط التجاري الدولي قديم، إلا أنه تطور مع نوع جديد من المؤسسات الدولية التي اهتمت بالاستثمارات الخارجية من أجل:[2]
  - القرب من مصادر التمويل؛
  - التنويع الجغرافي للأنشطة؛
  - المشاركة في عمليات التنمية والتعمير بعد الحروب التي شهدتها العديد من الدول.

بالإضافة إلى:[3]

- توسيع ونمو قوة حركة أنصار البيئة في الدول الصناعية، جعلت الرغبة تكبر عند الكثير من الشركات العالمية لإعادة توطين الصناعات الملوثة للبيئة في دول العالم الثالث، لتستفيد من مزايا السوق القريبة وتنأى بنفسها عن الاحتجاجات المستمرة؛
- الوصول إلى مصادر التمويل، والاستفادة من الادخار العالمي من خلال عمليات الاصدار التي تقوم بها في الأسواق المالية الدولية للحصول على تمويل لأنشطتها بشروط ملائمة قد لا تتاح لها في أسواقها الوطنية.

---

[1] مختار مسامح، **توحيد أنظمة مراقبة الحسابات التجارية في دول اتحاد المغرب العربي ما بين الضرورة الاقتصادية والتجارية وخصوصيات التشريعات الوطنية والمحلية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011/2010، ص 160.

[2] عبير عبد الله محمد قريب، **أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية في جودة الإفصاح المحاسبي**، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015، ص 60.

[3] مداني بن بلغيث، **التوافق المحاسبي الدولي (المفهوم، المبررات والأهداف)**، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006، ص119.

- **الشركات المتعددة الجنسيات:** إن انتشار الشركات متعددة الجنسيات وغزوها للأسواق العالمية، وزيادة تشابك أنشطتها الدولية، أدى إلى ضرورة تنسيق الاجراءات التي من شأنها معالجة الأعمال الدولية لهذا النوع من الشركات[1]، إذ أن الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين البلدان التي توجد فيها الشركة الأم وبين البلدان التي توجد فيها الشركات التابعة، ينجم عنه صعوبات في إعداد التقارير المالية بموجب المعايير المحاسبية المحلية لتلك البلدان العاملة فيها، ومن هنا كانت الضرورة ملحة لإيجاد حلول للمشكلات المحاسبية على المستوى الدولي، وبالتالي السير قدما نحو التوافق المحاسبي الدولي، الذي يحقق مصلحة الشركات الدولية ويسهل أعمالها؛[2]
- **الاتجاه الدولي المتزايد نحو الخوصصة:** بدأت الكثير من الدول (خاصة التي كانت تطبق الاقتصاد الاشتراكي، أو الدول النامية) نتيجة لسياسات وأفكار اقتصادية خاصة إلى تطبيق برامج لخوصصة العديد من قطاعات اقتصادياتها وإلى بيع شركات عمومية موجودة، وهذا ما أدى إلى دخول مستثمرين أجانب، كان من أكبر همومهم الجانب الضريبي والجانب المحاسبي، فإذا كان الجانب الضريبي قد تولته القوانين المنظمة لعمليات الخوصصة، والمتمثلة أساسا في منح اعفاءات لعدة سنوات قصد تشجيع دخول رؤوس الأموال الأجنبية، فإن الجانب المحاسبي بقي عالقا، وبالتالي فعمليات التوافق ستقدم دون شك إجابات عن العديد من النقاط المطروحة من طرف هؤلاء المستثمرين؛[3]
- **تزايد الطلب على المعلومات المحاسبية الدولية:** من أبرز العوامل التي ساعدت على تطور أشكال وطرق الاتصال المالي، للتقرب من المستثمرين الدوليين سواء كانوا أفرادا أم مؤسسات، وتتمثل في طبيعة القيود التي تفرضها هيئات تسيير ومراقبة الأسواق المالية في دول مختلفة على الشركات الأجنبية التي ترغب دخول أسواقها والقاضية بالالتزام بالمعايير الوطنية المتعلقة بإعداد ونشر القوائم المالية في إطار سياسات الافصاح الوطني التي تعتمدها الدولة، وتختلف هذه المعايير من دولة لأخرى، تبعا لاختلاف الأنظمة المحاسبية لهذه الدول ، نتيجة لتأثير المحيط الاقتصادي، الثقافي والاجتماعي فيها.[4]

[1] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[2] صالحي بوعلام، **أعمال الاصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص 15.

[3] مختار مسامح، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[4] عبير عبد الله محمد قريب، مرجع سبق ذكره، ص 61.

## المطلب الثالث: مزايا ومعيقات التوافق المحاسبي الدولي

إن الفائدة التي يمكن الحصول عليها من التوافق المحاسبي هي إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية على مستوى دولي، إلا أن انفراد كل دولة ببيئة اجتماعية، سياسية، اقتصادية، وثقافية مختلفة جعلها عائقا يحول دون تحقيق التوافق المحاسبي الدولي.

### أولا: مزايا التوافق المحاسبي الدولي

هنالك العديد من الفوائد من وجود مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية التي يمكن تطبيقها في مختلف بلدان العالم، ومن أهمها:[1]

- قابلية مقارنة القوائم المعدة في البلدان المختلفة والتي تؤدي إلى تعزيز قرارات الاستثمار والاقتراض وتسهل لمستخدمي القوائم المالية من أي بلد فهمها وإدراكها؛
- تسهيل توحيد قوائم الفروع الأجنبية، إذ تسهل المعايير الموحدة للفروع المنتشرة في أنحاء العالم توحيد نتائج الأعمال بقوائم موحدة وتبقى مشكلة تحويل العملة فقط؛
- تحسين القرارات الإدارية في الشركات متعددة الجنسيات فالبيانات الموحدة سهلة الفهم على صانعي ومتخذي القرارات ولا تتطلب تفسيرات مختلفة حسب مصادر إعدادها؛
- إزالة الغموض والتناقض والالتباس عن مستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال وجود معايير دولية موحدة ذات مفاهيم واحدة؛
- يؤدي إلى اختصار الزمن والتكلفة والجهود المبذولة للدول النامية في الوصول إلى النتيجة التي وصلتها الدول المتقدمة التي استخدمت المعايير الدولية؛
- إن إمكانية المقارنة وإزالة عدم الفهم يزيد الموثوقية بالقوائم المالية المعدة على أساس المعايير الدولية كما يزيد ذلك من تدفق الاستثمارات وانسيابها؛
- يؤدي إلى توفير المال والوقت في توحيد وجمع المعلومات المالية المختلفة التي يطلبها أكثر من طرف وفقا لمتطلبات قانونية.

[1] ياسر أحمد السيد محمد الجرف، **أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية**، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة: مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الواحد والعشرون، الرياض، المملكة العربية السعودية، يومي 19/18 ماي 2010، ص ص13، 14.

**ثانيا: معيقات التوافق المحاسبي الدولي**

بالرغم من المزايا التي يحققها التوافق المحاسبي الدولي إلا أنه يواجه مشاكل مختلفة أهمها:[1]

- الاختلافات البيئية والثقافية بين الدول؛
- تباين في مضمون وأهداف التشريعات القانونية لكل دولة؛
- ضعف أو انعدام القوة الالزامية لتنفيذ هذه القواعد والمعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها؛
- الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها بعض المعايير مثل المعايير المرتبطة بالاستثمارات والمشتقات والأدوات المالية والمعايير المرتبطة بالقيمة العادلة، هذا ما يؤدي إلى عدم فهمها ومن ثم عدم تطبيقها على الوجه الصحيح؛
- غالبية الدول ليس لها تشريعات منظمة للأدوات المالية على الأقل لأنها لا تتوفر على أسواق على درجة من الكفاءة التي تفرز قيم سوقية يمكن اعتمادها في التقييم المحاسبي؛
- التوجه الضريبي والحكومي: بعض الدول يكون الهدف من التقارير المحاسبية فيها هو حساب الربح الضريبي أو توفير معلومات للمحاسبة الوطنية؛
- تعود المستثمرين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية على المعايير الوطنية إلى درجة يصعب فيها تحول أولئك المستخدمين إلى قراءة قوائم مالية أعدت باستخدام طرق محاسبية أخرى خصوصا في حالات ضعف الثقافة المحاسبية عند هؤلاء المستخدمين؛
- المعايير المحاسبية تصدر باللغة الانجليزية وترجمتها إلى اللغات الوطنية (غير الانجليزية) أفقدها مضمونها الأصلي.

بالإضافة إلى:[2]

- إصدار معايير محاسبية دولية في شكل نصوص عامة وترك التفاصيل لكل دولة، فهذه المعايير لا تتعاطى إلا الأحداث ذات الصبغة الدولية التي تبدي معظم الدول حاجة ملحة لها دون النظر لمعيار يلائم ظروف دولة أو مجموعة محددة من الدول بعينها.

[1] نور الدين مزياني، محمد الصالح فروم، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية (مقومات ومتطلبات التطبيق)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الأول، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2010، ص ص47، 48.

[2] سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص 15.

## المبحث الثاني: التوافق على مستوى الاطار المفاهيمي

يعد الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي الإطار الذي يحدد أهداف القوائم المالية والصفات النوعية للمعلومات التي تتضمنها وعناصر القوائم المالية ومفاهيم الاعتراف والقياس المتعلقة بها ومفاهيم المحافظة على رأس المال وفقا لمنظور مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتنبع أهميته من كونه المرجع الأساسي الذي يستند إليه مجلس معايير المحاسبة الدولية في وضعه لمعايير التقارير المالية الدولية وتعديلها[1]، ويتضمن الاطار المفاهيمي المواضيع التالية:[2]

- تحديد هدف التقارير المالية ذات الغرض العام؛
- تحديد الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات في التقارير المالية مفيدة لمستخدميها؛
- تعريف العناصر الأساسية للقوائم المالية ومعايير الاعتراف بها وقياسها؛
- تحديد مفاهيم رأس المال.

### المطلب الأول: أهداف القوائم المالية واستخداماتها

تعتبر القوائم المالية المنتج النهائي للمحاسبة، حيث تتمثل في تقارير أو كشوفات تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة[3]، والجدول الموالي يتضمن القوائم المالية حسب كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

**الجدول رقم(1.3): القوائم المالية وفق مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**

| حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية | حسب هيئة AAOIFI |
|---|---|
| قائمة المركز المالي (الميزانية) | قائمة المركز المالي |
| قائمة الدخل الشامل | قائمة الدخل |
| قائمة التغيرات في حقوق الملكية | قائمة التغيرات في أصحاب حقوق الملكية |
| قائمة التدفقات النقدية | قائمة التدفقات النقدية |
| الملاحظات (الملاحق) | قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة |

[1] خالد جمال الجعارات، **مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015**، مطبعة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص 12.

[2] Robert obert, **Pratique des normes IFRS «Normes IFRS et US GAAP»**, 5e édition, dunod, paris, 2013, P10.

[3] عبد الستار الكبيسي، **الشامل في المحاسبة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 481.

| | |
|---|---|
| | قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات |
| | قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض |

**المصدر**: سمير الشاعر، **واقع الاتفاق والاتساق بين معايير هيئة أيوفي والمعايير الدولية IFRS**، مؤتمر العمل المصرفي والمالي الإسلامي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، يومي 2/1 ديسمبر، 2010، ص 29.

**أولا: أهداف القوائم المالية**

إن الأهداف التي تسعى القوائم المالية لتحقيقها تنشأ أساسا من احتياجات الفئات المختلفة التي تقوم باستخدام تلك القوائم، والجدول الموالي يتضمن أهداف القوائم المالية وفق كل من المجلس والهيئة:

**الجدول رقم (2.3): أهداف القوائم المالية وفق مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**

| حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية | حسب هيئة AAOIFI |
|---|---|
| – معلومات حول قدرة المؤسسة على خلق النقدية وقدرتها على سداد التزاماتها (من خلال الميزانية وقائمة التدفقات النقدية).<br>– معلومات حول أداء المؤسسة (الفعلي أو المحتمل) وذلك من خلال حساب النتائج وجدول تغير رؤوس الأموال.<br>– التغيرات في الموارد الاقتصادية والحقوق عليها غير الناتجة عن الأداء المالي في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. | – معلومات عن التزام المصرف بالشريعة الاسلامية في عملياته ومعاملاته.<br>– معلومات عن الموارد الاقتصادية للمصرف والالتزامات الناشئة عن هذه الموارد.<br>– معلومات تساعد الجهة المختصة على تحديد الزكاة الواجبة في أموال المصرف وأوجه صرفها.<br>– معلومات تساعد على تقدير التدفقات النقدية.<br>– معلومات تساعد على تقويم أداء المصارف للأمانة المنوطة بها.<br>– معلومات عن أداء المصارف المسؤولية اتجاه المجتمع. |

**المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مراجع*

- صالحي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 34.
- سمير الشاعر، مرجع سبق ذكره، ص 28.

**ثانيا: مستخدمي القوائم المالية**

تتعدد الفئات المستخدمة للقوائم المالية حيث تتباين احتياجاتهم انطلاقا من تباين أهدافهم وغاياتهم، والجدول الموالي يتضمن مستخدمي القوائم المالية حسب كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

**الجدول رقم(3.3): مستخدمي القوائم المالية وفق مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**

| حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية | حسب هيئة AAOIFI |
|---|---|
| – المستثمرون الحاليون والمحتملون.<br>– الموظفون.<br>– المقرضون.<br>– الموردين وغيرهم من الدائنين.<br>– العملاء.<br>– الجهات الحكومية.<br>– الجمهور. | – أصحاب حقوق الملكية.<br>– أصحاب حسابات الاستثمار.<br>– أصحاب الحسابات الجارية وحسابات الادخار.<br>– المتعاملين من غير المساهمين أو أصحاب الحسابات<br>– مؤسسات الزكاة.<br>– الجهات الإشرافية. |

**المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مراجع*

**المطلب الثاني: الفرضيات القاعدية والخصائص النوعية للقوائم المالية**

اتفق العلماء بأن لا مانع من استفادة المحاسبة الاسلامية من الفرضيات والمبادئ المحاسبية المعتبرة في المحاسبة المالية طالما هذه الفروض والمبادئ تعمل على تحقيق العدالة، وإثبات الحقوق، وإعطاء المعلومات بصدق، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.[1]

* حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص143.
* هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص15.

[1] رائد جميل جبر، **المعايير المحاسبة والشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية AAOIFI "تحديات معاصرة وتطلعات مستقبلية"**، الملتقى السنوي التاسع: هيئة المحاسبة والمراجعة لمجلس دول التعاون لدول الخليج العربية، مملكة البحرين، يومي 7/6 ماي، 2015، ص 16.

**أولا: الفرضيات الرئيسية لإعداد القوائم المالية**

أشار الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أن هناك فرضيتان أساسيتان يعتمد عليهما في إعداد القوائم المالية، في حين أن الاطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يعتمد في إعداد القوائم المالية على أربعة فرضيات أساسية ، والجدول الموالي يتضمن مفهوم لكل منها:

**الجدول رقم (4.3): الفرضيات الرئيسية لإعداد القوائم المالية وفق مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**

| حسب مجلس معاير المحاسبة الدولية | حسب هيئة AAOIFI |
|---|---|
| **الاستمرارية:** أي يتم إعداد القوائم المالية على افتراض أن المؤسسة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل، وعليه يفترض أنه ليس لديها النية أو الحاجة للتصفية. | **الاستمرارية:** أوجد الفقهاء ما يسمى التنضيض الحكمي في بعض أنواع الشركات للتعامل مع استمرارية المنشأة لتحديد حقوق كل طرف بعدالة. |
| **أساس الاستحقاق:** أي الاعتراف بالمصاريف التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أو لم يتم والاعتراف بالإيرادات المكتسبة سواء تم قبضها أو لم يتم، أي بغض النظر عن واقع القبض أو الدفع. | **ثبات القوة الشرائية لوحدة القياس:** أي أن القوة الشرائية لوحدة النقد ثابتة على مدار الزمن أو أن التغيرات فيها خلال الفترة المحاسبية غير جوهرية. |
| | **الوحدة المحاسبية:** ارتأى الفقهاء المعاصرون جواز أن يكون للشركات (المصارف) ذمة مستقلة عن مالكيها، وبالتالي يكون لها شخصية اعتبارية. |
| | **الدورية:** أي تقسيم عمر الوحدة المحاسبية إلى فترات دورية بغية إعداد التقارير المالية التي تستخدم لتزويد الأطراف المعنية بمعلومات تمكنهم من تقويم أداء الوحدة المحاسبية. |

**المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مراجع*

- فاطمة علي مصباح المجربي، **قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية**، مذكرة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012/2011، ص33.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص48-50.

**ثانيا: الخصائص النوعية للقوائم المالية**

الخصائص النوعية للقوائم المالية هي الصفات الواجب توفرها في المعلومات المقدمة في القوائم المالية، حتى تصبح مفيدة لمتخذي القرار أو تصبح معلومات ذات جودة[1]، والجدول الموالي يتضمن الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات حسب كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

**الجدول رقم (5.3): الخصائص النوعية للقوائم المالية**

| حسب مجلس معاير المحاسبة الدولية | حسب هيئة AAOIFI |
|---|---|
| **الموثوقية:** تعني القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة خوف ممكنة، ولكي تتحقق الثقة بالمعلومات المحاسبية يلزم توفر ثلاثة عناصر هي: صدق التمثيل، إمكانية التحقق، والحيادية. | **الموثوقية:** يتوقع من يستخدم المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية أن تكون على درجة عالية من الأمانة والثقة، إذ أن هذه الخاصية هي التي تستحوذ على ثقتهم في تلك المعلومات وإمكان الاعتماد عليها، وتتسم المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها بالخصائص التالية: الإظهار العادل، الموضوعية، الحياد. |
| **الملاءمة:** أي ملاءمة المعلومات لاحتياجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومة خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، وتتحقق بتوفر الصفات النوعية التالية: القدرة على التنبؤ، التوقيت المناسب، التغذية العكسية. | **الملاءمة:** لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ذات علاقة وثيقة باتخاذ قرار أو أكثر من القرارات التي يتخذها من يستخدمون تلك المعلومات، وتتحقق الملاءمة بتوفر الصفات التالية: تميز المعلومات بقدرة تنبئية، امكانية التحقق من التنبؤات، التوقيت الملائم. |
| **القابلية للفهم:** لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى. | **القابلية للفهم والاستيعاب:** يدعو المنهج الاسلامي إلى مراعاة أحوال المخاطبين، ولا يمكن الاستفادة من المعلومات إلا إذا كانت مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية للمصارف وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها |

[1] يوسف أرشيد حبيب العازمي، **أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي**، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 37.

| | |
|---|---|
| | وثقافتهم من ناحية أخرى. |
| **القابلية للمقارنة:** تمكن خاصية القابلية للمقارنة المستخدمين في تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية، طالما أنه لم يتم اخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية متماثلة. | **القابلية للمقارنة:** تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين من يستخدمون معلومات المحاسبة المالية للمصارف من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المصرف نفسه ما بين الفترات، وكذلك بين أداء المصرف نفسه والمصارف الأخرى. |

**المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مراجع*

## المطلب الثالث: المفاهيم الأساسية ضمن الإطار المفاهيمي

يتضمن الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية عدة مفاهيم خاصة بعناصر القوائم المالية وطرق قياسها.

### أولا: مفاهيم عناصر القوائم المالية

يصف الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية عناصر القوائم المالية على أنها خلاصة العمليات المالية والأحداث التي قامت بها الوحدة الاقتصادية، ويمكن تقسيم عناصر القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين:[1]

- عناصر متعلقة بالمركز المالي؛
- عناصر متعلقة بالأداء.

والجدول الموالي يتضمن مفاهيم عناصر القوائم المالية حسب كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

**الجدول رقم (6.3): مفاهيم عناصر القوائم المالية**

- قورين حاج قويدر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص280.
- بدر الدين فاروق أحمد سالم، نصر الدين حامد أحمد، **دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 14، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2013، ص94.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 60- 66.
- ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص57.

[1] العرابي حمزة، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2013/2012، ص 72.

| حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية | حسب هيئة AAOIFI |
|---|---|
| **قائمة المركز المالي:**<br>**الأصول:** الأصل هو عبارة عن مورد يقع تحت سيطرة الوحدة الاقتصادية نتيجة لأحداث سابقة، ومن المتوقع أن تتدفق منه منافع اقتصادية في المستقبل للوحدة الاقتصادية.<br>**الالتزامات:** الالتزام هو عبارة عن تعهد حالي للوحدة الاقتصادية نتج عن أحداث سابقة، والذي من المتوقع عند تسويته حدوث تدفق خارج للمنافع الاقتصادية من الوحدة الاقتصادية.<br>**حقوق الملكية:** أو ما تسمى بصافي الأصول، وهي الحصة المتبقية في أصول الوحدة الاقتصادية بعد اقتطاع كافة التزاماتها. | **قائمة المركز المالي:**<br>**الموجودات:** الموجود هو الشيء القادر على توليد تدفقات نقدية ايجابية أو منافع اقتصادية أخرى في المستقبل بمفرده أو بالاشتراك مع موجود أو موجودات أخرى، والذي تم اكتساب الحق فيه نتيجة عمليات أو أحداث في الماضي.<br>**المطلوبات:** المطلوب هو الالتزام القائم في حينه الواجب سداده بتحويل موجودات أو تقديم خدمات لطرف آخر في المستقبل نتيجة لعمليات تبادلية أو غير تبادلية أو أحداث في الماضي.<br>**حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها:** هي الحسابات النقدية التي يستلمها المصرف على أساس القبول العام منه وموافقة أصحاب الأموال باستعمالها واستثمارها بدون قيد أو شرط.<br>**حقوق أصحاب الملكية:** هو مقدار ما تبقى من موجودات المصرف بعد استبعاد المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها. |
| **قائمة الدخل:**<br>**الدخل:** هو عبارة عن الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على صورة تدفقات واردة أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الالتزامات، والذي يترتب عنه زيادة حقوق الملكية باستثناء ما يتعلق بالمساهمات من المشاركين في حقوق الملكية.<br>**المصروفات:** عبارة عن الانخفاض في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على صورة تدفقات صادرة أو استنفاد للموجودات أو تكبد التزامات تؤدي إلى انخفاض في حقوق الملكية باستثناء ما يتعلق بتوزيعات | **قائمة الدخل:**<br>**الايرادات:** مقدار الزيادة في الموجودات أو النقص في المطلوبات أو كلاهما معا خلال فترة زمنية معينة الناتج عن طرق وأساليب مشروعة من الاستثمارات بجميع أنواعها ووسائلها أو تقديم الخدمات المصرفية أو تأدية وظائف أخرى تستهدف الربح.<br>**المصروفات:** هي مقدار النقص في الموجودات أو الزيادة في المطلوبات أو كلاهما معا خلال فترة زمنية معينة الناتج من توظيف الأموال أو ادارة الاستثمار بطرق أو وسائل مشروعة أو تقديم الخدمات بجميع |

| | |
|---|---|
| الارباح على المشاركين في حقوق الملكية. | أنواعها أو وسائلها المشروعة.<br>**المكاسب والخسائر**: مكاسب المصرف هي مقدار الزيادة في صافي موجودات المصرف الناتج عن حيازة موجودات زادت قيمتها خلال الفترة الزمنية أو الناتج عن تحويلات فعلية تبادلية أو غير تبادلية مشروعة، أما خسائر المصرف فهو العكس.<br>**عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها**: حصة أصحاب هذه الحسابات في الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستثمارات التي شارك المصرف في تمويلها لفترة زمنية معينة.<br>**صافي الدخل أو صافي الخسارة**: هو جميع التغيرات في حقوق أصحاب الملكية خلال الفترة الزمنية. |

**المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مراجع*

**ثانيا: الأساليب المستخدمة لقياس عناصر القوائم المالية**

يعتبر القياس حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنه: "عملية تحديد المبلغ النقدي الذي يتم به الاعتراف والإفصاح عن عناصر الوضعية المالية للمؤسسة ضمن الميزانية وحساب النتيجة وهذا بالاعتماد على طرق قياس محددة[1]"، والجدول الموالي يتضمن أساليب وطرق القياس المحاسبي حسب كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

- العرابي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 72.
- طبابيية سليمة، **دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2014/2013، ص149.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 35- 40.

[1] زين عبد المالك، **القياس والافصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015/2014، ص 49.

**الجدول رقم (7.3): طرق قياس عناصر القوائم المالية وفق مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**

| حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية | حسب هيئة AAOIFI |
|---|---|
| **التكلفة التاريخية:** القيمة الدفترية التي تسجل بها عناصر القوائم المالية كما جاءت في فواتير الشراء أو تكلفة الانجاز.<br>**التكلفة الجارية:** وهي القيمة السوقية لعنصر من عناصر القوائم المالية وغالبا ما تطبق على تقييم الاستثمارات المالية للمؤسسة الاقتصادية في المؤسسات الأخرى.<br>**القيمة القابلة للتحصيل:** وهي سعر البيع التقديري للأصول التي سيتم التنازل عليها مقابل خصم التكاليف اللازمة لعملية البيع، أما الخصوم فتسجل بقيمة التسديد التي يجب دفعها للوفاء بالالتزامات.<br>**القيمة الحالية:** هي القيمة المساوية لسلسلة من التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة أو الخارجة في الوقت الحاضر.<br>**القيمة العادلة:** القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة. | **التكلفة التاريخية:** التكلفة التاريخية لأحد الموجودات تتمثل في القيمة العادلة للموجود في تاريخ اقتنائه بما في ذلك المبالغ التي تحملها المصرف لتهيئة الموجود للاستخدام أو التصرف.<br>**القيمة النقدية المتوقع تحقيقها:** عدد الوحدات النقدية التي يمكن الحصول عليها من تحويل موجود إلى نقد أو عدد الوحدات النقدية اللازم دفعها لسداد التزام معين.<br>**مقابلة الايرادات والمكاسب بالمصروفات والخسائر:** يستند مبدأ المقابلة إلى مبدأ الغنم بالغرم في الفقه الاسلامي، والغرم هو الخسارة أو التكلفة، والغنم هو المكسب والمنفعة المستفادة من الشيء.<br>**التنضيض الحكمي (التقويم للاستثمارات):** تقويم الموجودات من عروض المضاربة للوصول إلى القيمة النقدية المتوقع تحقيقها فيما لو بيعت وقت التقويم. |

**المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مراجع*

- العرابي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 73.
- شنوف شعيب، زاوي أسماء، **دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية**، الملتقى العلمي الدولي: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 21/20 أكتوبر 2009، ص12.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 54- 56.

## المبحث الثالث: التوافق على مستوى المعايير

إن منهجية وضع المعايير المحاسبية الإسلامية من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يتم عن طريق النظر إلى ما توصل إليه الفكر المحاسبي وتعديله بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يتم الاطلاع على معايير المحاسبة الدولية للحصول على الممارسات المحاسبية المثلى على أن تكون موافقة للشريعة الإسلامية.

### المطلب الأول: التوافق بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) والمعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1)

نظرا لأهمية الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للبنوك أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار المحاسبي الأول (العرض والافصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية)، والذي يقابله المعيار المحاسبي الدولي الأول (عرض البيانات المالية)، والجدول الموالي يتضمن مقارنة بين المعيارين:

**الجدول رقم (8.3): التوافق بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) والمعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1)**

| المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) | معيار المحاسبة المالية رقم (1) | المقارنة |
|---|---|---|
| **الموضوع: الهدف** | | |
| يهدف المعيار إلى بيان أسس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام وذلك لضمان إمكانية المقارنة مع القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة للفترات السابقة والقوائم المالية للمؤسسات الأخرى. | يهدف المعيار إلى تحديد القواعد العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية للمصارف ومتطلبات الإفصاح في تلك القوائم اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة والتقارير المالية في حدود آليات المحاسبة المالية. | هناك اتفاق في الهدف وخلافا للمعيار المحاسبي الإسلامي، فإن المعيار المحاسبي الدولي لم يدرج فقرة الإفصاح ضمن الهدف بل اقتصر فقط على موضوع العرض. |
| **الموضوع: النطاق** | | |
| ينطبق المعيار على جميع القوائم المالية ذات الغرض العام المعدة والمعروضة بموجب معايير التقارير المالية الدولية. | ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية التي تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم، وتخضع لأحكام هذا المعيار جميع المصارف بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية أو مواطنها أو أحجامها، وإذا كانت متطلبات | هناك اختلاف في نطاق التطبيق حيث يطبق المعيار المحاسبي الإسلامي في المصارف الإسلامية فقط في حين جاء نطاق المعيار المحاسبي الدولي أوسع ليشمل جميع المؤسسات دون تفصيل لأنواع المؤسسات |

| | | |
|---|---|---|
| | القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار، فيجب الإفصاح عما تتطلبه المعايير الصادرة عن الهيئة وأثره على كل عنصر من عناصر القوائم المالية. | التي سيطبق فيها المعيار. كما لم يورد المعيار المحاسبي الدولي المؤسسات المستثناة من التطبيق. |
| **الموضوع: الافصاح العام في القوائم المالية** | | |
| – المعلومات التي يجب عرضها في تقرير مجلس الإدارة.<br>– القواعد المتعلقة بتقرير مراجع الحسابات.<br>– القواعد المتعلقة بعرض القوائم المالية.<br>– أساليب عرض المعلومات.<br>– مكونات القوائم المالية.<br>– المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي.<br>– المعلومات التي تعرض إما في صلب قائمة المركز المالي أو في الايضاحات.<br>– المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل.<br>– المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل أو الايضاحات.<br>– التغيرات في حقوق المساهمين.<br>– الإفصاح عن السياسات المحاسبية.<br>– الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية. | – الإفصاح الكافي في القوائم المالية عن المعلومات الهامة.<br>– الإفصاح عن المعلومات الأساسية للمصرف.<br>– الإفصاح عن عملة القياس المحاسبي.<br>– الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة.<br>– الإفصاح عن القيود الإشرافية الاستثنائية.<br>– الإفصاح عن الكسب أو الصرف المخالف للشريعة.<br>– الإفصاح عن تركيز مخاطر موجودات المصرف.<br>– الإفصاح عن تركيز مصادر حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى.<br>– الإفصاح عن توزيع حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى لدى المصرف وفقا لمدد استحقاقها.<br>– الإفصاح عن توزيع موجودات | – لم يتطرق المعيار المحاسبي الإسلامي إلى المعلومات التي يجب عرضها في تقرير مجلس الإدارة ولا إلى القواعد المتعلقة بتقرير مراجع الحسابات.<br>– لم يتطرق المعيار المحاسبي الإسلامي إلى أساليب عرض المعلومات.<br>– يتفق المعيار المحاسبي الدولي مع المعيار المحاسبي الإسلامي في تحديد عدد ونوع القوائم المالية ومكوناتها.<br>– يتفق المعيار الدولي مع المعيار الإسلامي في أن كل معيار يتطلب الإفصاح عن حد أدنى من المعلومات في كل قائمة من القوائم المالية.<br>– يتفق المعيار المحاسبي الدولي مع المعيار المحاسبي الإسلامي في الإفصاح عن السياسات المحاسبية والتغير في السياسات |

| | | |
|---|---|---|
| – الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية.<br>– فرضية استمرارية المنشأة.<br>– أساس الاستحقاق المحاسبي.<br>– ثبات العرض. | المصرف وفقا لمدد استحقاقها أو المدد المتوقعة لتسييلها الفعلي.<br>– الإفصاح عن الأرصدة التعويضية لدى الغير.<br>– الإفصاح عن مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية.<br>– الإفصاح عن الالتزامات المحتملة غير المثبتة في قائمة المركز المالي.<br>– الإفصاح عن الارتباطات المالية المبرمة الملزمة غير المنفذة في تاريخ قائمة المركز المالي.<br>– الإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي.<br>– الإفصاح عن موجودات المصرف المخصصة لأغراض محددة أو المستخدمة ضمانا لالتزامات المصرف.<br>– الإفصاح عن التغيرات المحاسبية.<br>– الإفصاح عن الطريقة التي يستخدمها المصرف لتوزيع الربح أو الخسارة بين أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها والمصرف بصفته مضاربا أو مديرا للاستثمارات سواء بالمشاركة بماله أم بدون مشاركة.<br>– الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة. | المحاسبية، كما تم إصدار معيار محاسبي دولي مستقل خاص بالتغير في السياسات المحاسبية (المعيار المحاسبي الدولي رقم 8)<br>– يتفق المعيار المحاسبي الدولي مع المعيار المحاسبي الإسلامي في الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي.<br>– لم يتطرق المعيار المحاسبي الإسلامي إلى الفرضيات المحاسبية ضمن المعيار بل تناولها ضمن بيان المحاسبة المالية (2).<br>– لم يتطرق المعيار المحاسبي الدولي إلى العديد من متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعيار الإسلامي، نظرا لكونه يطبق في جميع المؤسسات عكس معايير المحاسبة الإسلامية التي تطبق في المؤسسات المالية.<br>– لم يتطرق المعيار المحاسبي الدولي إلى الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة، بل خصص لها معيار مستقل (المعيار المحاسبي الدولي رقم 24) |

**المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مراجع*

- حكيمة بوسلمة، **عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)**، الملتقى الدولي: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، أيام 16-18 نوفمبر، 2009، ص2.

## المطلب الثاني: التوافق بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (17) والمعيار المحاسبي الإسلامي رقم (8)

إن ما تتمتع به عقود الإجارة بنوعيها من أهمية وما تقدمه من خدمات، دفع الهيئات المهنية إلى الاهتمام بها وتجسد ذلك في إصدار الهيئة للمعيار المحاسبي الإسلامي 8 (الاجارة والاجارة المنتهية بالتمليك) وإصدار المجلس للمعيار المحاسبي الدولي 17 (عقود الإيجار)، والجدول الموالي يتضمن مقارنة بين المعيارين:

**الجدول رقم (9.3): التوافق بين المحاسبي الدولي رقم (17) والمعيار المحاسبي الإسلامي رقم (8)**

| المعيار المحاسبي الدولي (17) | معيار المحاسبة المالية رقم (8) | المقارنة |
|---|---|---|
| **الموضوع: الهدف** | | |
| يهدف هذا المعيار إلى أن يبين للمستأجرين والمؤجرين السياسات والافصاحات المحاسبية المناسبة لتطبيقها فيما يتعلق بعقود الإيجار التمويلي والتشغيلي. | يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات والقياس والعرض و الإفصاح عن عمليات التأجير التي تجريها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بصفتها مؤجرا أو مستأجرا. | هناك اتفاق في الهدف وخلافا للمعيار المحاسبي الدولي، فإن المعيار المحاسبي الإسلامي لم يتطرق لأنواع عقود الإيجار ضمن الهدف. |
| **الموضوع: النطاق** | | |
| يجب تطبيق هذا المعيار في المحاسبة على كافة عقود الإيجار ما عدا ما يلي:<br>– اتفاقيات الايجار لاستكشاف أو استخدام الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي، الأخشاب، المعادن والحقوق الأخرى المتعلقة بالمعادن.<br>– اتفاقيات الترخيص الخاصة ببنود مثل الأفلام السينمائية، تسجيلات الفيديو، المسرحيات، المخطوطات، | – يتناول المعيار القواعد المحاسبية لموجودات الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك بصفة المصرف مؤجرا أو مستأجرا، وكذلك إيرادات ومصروفات تأجير أو استئجار هذه الموجودات.<br>– لا يتناول المعيار عمليات التأجير التالية:<br>1. عقود الإجارة المتعلقة بحقوق التنقيب واستخدام الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، أخشاب الغابات، | هناك اتفاق في نطاق التطبيق حيث ورد في كلا المعيارين الفقرات المستثناة من التطبيق. |

- عادل صالح محمّد الراوي، **مدى تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1) في المصارف العراقية الإسلامية**، مؤتمر: الخدمات المصرفية بين النظرية والتطبيق، جامعة عجلون الوطنية، الأردن، يومي 16/15 ماي 2013، ص 13-16.

| | | |
|---|---|---|
| البراءات، حقوق النشر والتأليف. | المعادن وما شابهها.<br>2. اتفاقات الترخيص لبعض الأشياء مثل الأفلام، تسجيلات الفيديو، المخطوطات، براءات الاختراع، حقوق التأليف.<br>3. عقود العمل واجارة الخدمات المهنية. | |
| **الموضوع: تصنيف عقود الإجارة** | | |
| **1. عقد الإجارة التشغيلي**: هو عقد ايجار عدا عن عقد الإيجار التمويلي.<br>2. **عقد الإجارة التمويلي**: هو عقد ينقل بشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية أصل، وقد يتم أو لا يتم تحويل حق الملكية في نهاية الأمر. | 1. **عقد الإجارة التشغيلية**: وهي الإجارة التي لا يسبقها وعد بالتمليك.<br>2.**عقد الإجارة المنتهية بالتمليك**: أي التأجير المنتهي بالاقتناء، وتشمل:<br>– الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق الهبة.<br>– الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع بثمن رمزي أو غير رمزي يحدد في العقد.<br>– الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع قبل انتهاء مدة عقد الإيجار بثمن يعادل باقي أقساط الإجارة.<br>– الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع التدريجي. | هناك اتفاق في التصنيف، باختلاف التسمية بين عقد الاجارة التمويلية وعقد الإجارة المنتهية بالتمليك.<br>–كما ورد في المعيار الاسلامي الفقرات التي تدخل ضمن نطاق عقد الإجارة المنتهية بالتمليك. |
| **الموضوع: متطلبات الإفصاح** | | |
| **1. الإجارة التشغيلية:**<br>**1.1 بالنسبة للمؤجر:**<br>يجب على المؤجر الإفصاح عن:<br>– دفعات الإجارة.<br>– الإيجارات المحتملة المعترف بها في | **1. الإجارة التشغيلية:**<br>**1.1 بصفة المصرف مؤجرا:**<br>– يفصح المصرف في الايضاحات حول القوائم المالية عن اجمالي الموجودات المؤجرة مبوبة حسب | **1. الإجارة التشغيلية:**<br>**1.1 بالنسبة للمؤجر:**<br>اقتصر المعيار الإسلامي فيما يتعلق بالمعلومات الواجب عرضها في أن تظهر الأصول في |

| | | |
|---|---|---|
| قائمة الدخل للفترة.<br>– وصف عام لترتيبات الإجارة الهامة للمؤجر.<br>**2.1 بالنسبة للمستأجر:**<br>يجب على المستأجر الإفصاح عن:<br>– دفعات الإجارة.<br>– الإيجارات من الباطن.<br>–دفعات الإجارة والإجارة من الباطن المعترف بها في قائمة الدخل للفترة.<br>–وصف عام لترتيبات الإجارة الهامة.<br>**2. الإجارة التمويلية:**<br>**1.2 بالنسبة للمؤجر:**<br>يجب على المؤجر الإفصاح عن:<br>– مطابقة بين إجمالي الاستثمار في عقد الإجارة في تاريخ قائمة المركز المالي والقيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإجارة مستحقة القبض.<br>– الإيراد التمويلي غير المكتسب.<br>– القيمة المتبقية غير المضمونة المستحقة لمنفعة المؤجر.<br>– المخصص التراكمي لدفعات الإجارة المستحقة القبض الغير قابلة للتحصيل.<br>الإيجارات المحتملة المعترف بها في قائمة الدخل.<br>وصف عام لترتيبات الإجارة الهامة للمؤجر.<br>– الإفصاح عن إجمالي الاستثمار | الفئات الرئيسية، مطروحا منها مجمع الاهتلاك الخاص بها في تاريخ قائمة المركز المالي.<br>– يفصح المصرف في الايضاحات حول القوائم المالية عن إجمالي أقساط الإجارة المستقبلية المدينة.<br>**2.1 بصفة المصرف مستأجرا:**<br>– يفصح المصرف في الايضاحات حول القوائم المالية عن إجمالي أقساط الإجارة المستقبلية الدائنة.<br>**2. الإجارة المنتهية بالتمليك:**<br>**1.2 بصفة المصرف مؤجرا:**<br>– يفصح المصرف في الايضاحات حول القوائم المالية عن إجمالي موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك مبوبة حسب الفئات الرئيسية، مطروحا منها مجمع الاهتلاك الخاص بها (إن وجد) في تاريخ قائمة المركز المالي.<br>**2.2 بصفة المصرف مستأجرا:**<br>– يفصح المصرف في الايضاحات حول القوائم المالية عن أية ارتباطات متعلقة بعمليات الإجارة المنتهية بالتمليك التي حدثت قبل تاريخ قائمة المركز المالي للفترة المالية الحالية ولم تبدأ الإجارة إلا في الفترة المالية التالية.<br>– كما تنص الفقرة 87 من المعيار على مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم (1). | قائمة المركز المالي للمؤجر تحت بند استثمارات "موجودات مؤجرة" في حين تناول المعيار الدولي المعلومات التي يجب على المؤجر الإفصاح عنها.<br>**2.1 بالنسبة للمستأجر:**<br>–لم يتطرق المعيار الإسلامي إلى المعلومات التي يجب عرضها في القوائم المالية للمستأجر حيث اكتفى بالنص على أنه يجب على المصرف أن يفصح في الإيضاحات عن إجمالي أقساط الإجارة المستقبلية الدائنة في حين اقتصر المعيار الدولي على ذكر المعلومات التي يجب على المستأجر الإفصاح عنها.<br>**2. الإجارة المنتهية بالتمليك:**<br>**1.2 بالنسبة للمؤجر:**<br>اكتفى المعيار الإسلامي بالنص على أنه يجب على المصرف الإفصاح في الايضاحات عن اجمالي موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك، في حين تناول المعيار الدولي المعلومات التي يجب على المؤجر الإفصاح عنها في قوائمه.<br>**2.2 بالنسبة للمستأجر:**<br>تناول المعيار الدولي المعلومات التي يجب على المستأجر |

| | | |
|---|---|---|
| ناقص الإيراد غير المكتسب عن عمل جديد.<br>2.2 **بالنسبة للمستأجر:**<br>يجب على المستأجر الإفصاح عن:<br>– الأصول والالتزامات عن عمليات الإجارة المنتهية بالتمليك.<br>– مصروفات الإجارة.<br>– الأصول المستأجرة.<br>– دفعات الإجارة.<br>– الإيجارات المحتملة المعترف بها في قائمة الدخل للفترة.<br>– الإيجارات من الباطن.<br>– وصف عام لترتيبات الإجارة الهامة للمستأجر. | | الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية في حين اكتفى المعيار الإسلامي بالنص على وجوب أن يفصح المصرف عن الارتباطات المتعلقة بعمليات الإجارة المنتهية بالتمليك. |

**المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مراجع*

## المطلب الثالث: التوافق بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) والمعيار المحاسبي الإسلامي رقم (16)

إن اختلاف المعالجة المحاسبية للمعاملات والعمليات بالعملات الأجنبية بين المؤسسات ومتطلبات الإفصاح عنها، دفع الهيئات المهنية إلى السعي لتوحيدها وتجسد ذلك في إصدار كل من الهيئة للمعيار المحاسبي الإسلامي 16 (المعاملات والعمليات بالعملات الأجنبية) وإصدار المجلس للمعيار المحاسبي الدولي 21 (آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية)، والجدول الموالي يتضمن مقارنة بين المعيارين:

- مكرم محمد صلاح الدين مبيض، **الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم8 بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم17**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2010، ص 73- 78.
- غسان فلاح المطارنة، **مدى التزام البنوك الإسلامية الأردنية بتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 8 (المعدل) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 6، جامعة تشرين، سوريا، 2011، ص 50- 53.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص285-303.

**الجدول رقم (10.3): التوافق بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) والمعيار المحاسبي الإسلامي (16)**

| المعيار المحاسبي الدولي (21) | معيار المحاسبة المالية رقم (16) | المقارنة |
|---|---|---|
| **الموضوع: الهدف** | | |
| يهدف المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للمعاملات بعملة أجنبية والعمليات الأجنبية ولذلك فإن المعيار يتناول بصفة أساسية ما يلي:<br>– تحديد أسعار الصرف التي يجب استخدامها لقياس وعرض المعاملات بعملة أجنبية.<br>– كيفية الاعتراف بالأثر المالي لفروق سعر الصرف في القوائم المالية. | يهدف المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالعملات الأجنبية التي تجريها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. | هناك اتفاق في الهدف وخلافا للمعيار المحاسبي الإسلامي، فإن المعيار المحاسبي الدولي لم يدرج فقرة الإفصاح ضمن الهدف بل اقتصر على موضوع العرض والقياس. |
| **الموضوع: النطاق** | | |
| يجب أن يطبق هذا المعيار في:<br>– المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية.<br>– ترجمة القوائم المالية للعمليات المالية المشمولة في القوائم المالية للمؤسسة بواسطة التوحيد الكلي أو النسبي أو بطريقة الملكية. | – يتناول المعيار القواعد المحاسبية للإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن المعاملات بالعملات الأجنبية سواء كانت تلك المعاملات تتعلق بالموجودات أم بالمطلوبات، أم بالبنود خارج قائمة المركز المالي، أم بالإيرادات أم بالمصروفات، أم بالمكاسب أم بالخسائر في القوائم المالية للمصرف.<br>– يتناول العمليات المتعلقة بصافي استثمارات المصرف لدى المؤسسات التي تعد قوائمها المالية بعملة مختلفة عن عملة القوائم المالية للمصرف مثل فروع المصرف أو المؤسسات التابعة التي تعد قوائمها المالية بعملة مختلفة عن القوائم المالية للمصرف. | – هناك اتفاق في نطاق التطبيق حيث يطبق كلا المعيارين في المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية، وعلى خلاف المعيار المحاسبي الدولي فإن المعيار الإسلامي يتضمن أيضا متطلبات العرض والإفصاح عن المعاملات بالعملات الأجنبية.<br>– لم يتطرق المعيار المحاسبي الإسلامي إلى ترجمة القوائم المالية ضمن النطاق. |

| | | |
|---|---|---|
| | – ينطبق المعيار أيضا على المعاملات بالعملات الأجنبية وعلى العمليات بالعملات الأجنبية في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة. | |
| **الموضوع: متطلبات الإفصاح** | | |
| – مبلغ فروقات الصرف المعترف بها في صافي الربح أو الخسارة.<br>– صافي فروقات الصرف المصنفة ضمن حقوق الملكية كبند منفصل ومطابقة لمبلغ فروقات الصرف ما بين بداية الفترة ونهايتها.<br>– عندما تختلف عملة التقرير عن عملة البلد الذي تقيم فيه المؤسسة، فإنه يجب الإفصاح عن ذلك والإفصاح عن سبب استخدام عملة مختلفة.<br>– عندما يكون هناك تغير هام في عملة التقرير أو طبيعة عملية أجنبية، يجب على المؤسسة أن تفصح عن:<br>– طبيعة التغير في التصنيف.<br>– سبب التغير.<br>– تأثير التغير في التصنيف على حقوق الملكية.<br>– التأثير على صافي الربح أو الخسارة لكل فترة سابقة معروضة كما لو أن التغير في التصنيف قد حدث في بداية أقدم فترة معروضة. | – إذا كانت عملة القوائم المالية مختلفة عن العملة المحلية في بلد المصرف يجب الافصاح مع بيان أسباب ذلك.<br>– إذا كان هناك تغير هام في طبيعة العمليات بعملات أجنبية، مثل تغييرها من طويلة الأجل إلى قصيرة الأجل، فيجب على المصرف الإفصاح عما يلي:<br>أ. طبيعة التغيير في عملية التصنيف.<br>ب. سبب التغيير.<br>ج. مدى تأثير التغيير على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق أصحاب الملكية.<br>د. أثر التغيير على صافي الدخل أو الخسارة للفترة المالية المقارنة بالفترة المالية الحالية.<br>– يجب الإفصاح عما يخص الفترة المالية من إجمالي المكاسب غير المحققة المتراكمة، ومن إجمالي الخسائر غير المحققة المتراكمة المتعلقة بصافي الاستثمارات بعملات أجنبية كل على حدى، في البند الخاص المنفصل ضمن بنود حقوق الملكية، ويسمى هذا | – يتفق المعيار الإسلامي مع المعيار الدولي في الإفصاح عن فروقات الصرف المصنفة ضمن حقوق الملكية كبند منفصل.<br>– يتفق المعيار الاسلامي مع المعيار الدولي في الإفصاح عن اختلاف عملة التقرير عن العملة المحلية وبيان أسباب ذلك<br>– يتفق المعيار الإسلامي مع المعيار الدولي في الإفصاح عن التغير في طبيعة العمليات بعملات أجنبية.<br>–لم يتطرق المعيار الدولي إلى الإفصاح عن السياسات التي يتبعها المصرف في تحويل العملة الأجنبية في القوائم المالية، والسياسات المتبعة في إدارة المخاطر المتعلقة بالعملات الأجنبية.<br>– لم يتطرق المعيار الدولي إلى العديد من متطلبات الإفصاح التي ينص عليها المعيار الإسلامي كونها خاصة |

| | | |
|---|---|---|
| | "المكاسب/ الخسائر المتراكمة غير المحققة من تحويل صافي الاستثمارات في العملات الأجنبية".<br>- يجب الإفصاح عن الفروقات الناتجة عن تحويل العمليات التي تتم على أساس عقد المضاربة أو المشاركة بعملة أجنبية إلى عملة القوائم المالية.<br>- يجب الإفصاح عن الفروقات الناتجة عن إعادة تقويم حسابات الاستثمار المطلقة، سواء كانت مكسبا أم خسارة، إذا كانت ذات أهمية نسبية.<br>- يجب الإفصاح في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة عن فروقات المعاملات بالعملات الأجنبية الناتجة عن المعاملات بالعملات الأجنبية لحسابات الاستثمار المقيدة، سواء كانت مكسبا أم خسارة.<br>- يجب الإفصاح عن السياسات التي يتبعها المصرف في تحويل العملة الأجنبية في القوائم المالية، والسياسات التي اتبعها في إدارة المخاطر المتعلقة بالعملات الأجنبية.<br>- يجب مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم (1) | بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. |

**المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مراجع*

- شوقي طارق، **أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص93.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص535.

## خلاصة الفصل الثالث

إن توافق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية كان نتيجة حتمية لتزايد عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وانتشارها عالميا خاصة في دول يعتبر فيها تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية إلزاميا، حيث قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمجهودات كبيرة لتحقيق الاتفاق والاتساق بين معاييرها ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

ومن خلال دراسة هذا الفصل تظهر المقارنة على مستوى الإطار المفاهيمي مستوى عالي من التوافق، في حين أنه على مستوى المعايير نجد مستوى التوافق أضعف مما هو عليه في الإطار المفاهيمي كون المعايير الدولية تطبق على كافة المؤسسات بأنواعها في حين معايير المحاسبة الإسلامية تطبق فقط في المؤسسات المالية، وبالتالي فإن معايير المحاسبة الإسلامية تتطلب متطلبات إضافية في مجال الإفصاح.

# الفصل الرابع:

# أثر توافق المعايير المحاسبية الإسلامية مع المرجعية الدولية على مستوى الإفصاح في القوائم المالية

**تمهيد:**

حققت معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية انتشار وقبولا واسعا حول العالم، حيث سعت العديد من الدول بما فيها الإسلامية إلى تبنيها بشكل كامل أو عن طريق توفيق معاييرها الوطنية معها، وبعدما تم التطرق في الفصول السابقة إلى المعايير المحاسبية الدولية ومضمونها والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومضمونها وصولا إلى معرفة مدى تحقيق التوافق المحاسبي بينهما سواء على مستوى الإطار المفاهيمي أو على مستوى المعايير المتعلقة بالإفصاح المحاسبي.

هذا الفصل مخصص لمعرفة أثر توافق معايير المحاسبة الإسلامية مع المرجعية الدولية على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك الإسلامية، حيث تم عرض تجارب بعض الدول الإسلامية في بناء معايير وطنية بالاعتماد على المعايير الدولية وكذا التطرق إلى المداخل التي اتبعتها لتحقيق التوافق مع المعايير الدولية، ووقع الاختيار على السودان، ماليزيا، والمملكة العربية السعودية، نظرا لخصائص معينة تتمتع بها من بينها تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بصفة إلزامية في السودان، وقيام الجهات المختصة في كل من ماليزيا و المملكة العربية السعودية بإصدار أدلة ارشادية مستمدة من معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وكذا وضع ماليزيا والمملكة العربية السعودية مشاريع بشأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: تجربة السودان نحو التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية
- المبحث الثاني: تجربة ماليزيا في تحقيق توافق معايير المحاسبة الوطنية مع المرجعية الدولية
- المبحث الثالث: تجربة السعودية في تحقيق توافق معايير المحاسبة الوطنية مع المرجعية الدولية

## المبحث الأول: تجربة السودان نحو التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية

يعمل النظام المصرفي في السودان وفق المنهج الإسلامي، الأمر الذي تطلب منه البحث عن معايير محاسبية إسلامية كفيلة بتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، حيث قامت السودان بإنشاء البنيات التحتية للقطاع المصرفي وسن وتعديل التشريعات والقوانين من أجل ضمان نجاح الصناعة المالية الإسلامية، وقامت سنة 1998م بتبني معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

### المطلب الأول: تطور النظام المصرفي في السودان

مر النظام المصرفي في السودان بعدة مراحل بدأت قبل الاستقلال بفتح عدة فروع أجنبية حتى عام 1957م، حيث افتتح البنك الزراعي السوداني كأول بنك وطني بالسودان وتتابعت بعد ذلك البنوك التجارية، ويمكن تقسيم هذا التطور إلى المراحل التالية:[1]

#### أولا: مرحلة النظام المصرفي الربوي الكامل

وتمثل هذه المرحلة التي امتدت منذ الاستقلال في عام 1956م بداية عهد البنوك التجارية الوطنية حتى سنة 1978م، وكانت السيادة في هذه المرحلة للفكر الاقتصادي الرأسمالي وكانت قاعدة عمل النظام المصرفي تقوم على الربا، فارتكز عمل البنوك التجارية في علاقاتها المصرفية وتعاقداتها المالية على سعر الفائدة، فكانت هي الحافز على الادخار والحق الذي يمنح لحملة الودائع كما كانت تمثل العائد الذي يحصل عليه البنك في جميع قروضه وتسهيلاته المالية.

#### ثانيا: مرحلة النظام المصرفي المزدوج

وتمثل هذه المرحلة الفترة الممتدة من منتصف السبعينات (ما بعد سنة 1976م) إلى منتصف الثمانينات (سنة 1983م) حيث أصدر الرئيس "**نميري**" التشريعات الإسلامية وتكاملت بهذه الإجراءات التشريعية القناعة لدى العديد من أرباب الأموال في استثمار أموالهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية ثم بدأ تأسيس المصارف الإسلامية بدءا بمصرف فيصل الإسلامي وبنك التضامن ثم لحقته مجموعة من البنوك الأخرى، وبهذا أصبح النظام المصرفي يعمل بنظامين (النظام الربوي تمثله البنوك التجارية التقليدية والنظام الإسلامي تمثله البنوك الإسلامية)، وهكذا كان

[1] أحمد مجذوب أحمد، **تطبيق الصيغ الإسلامية في النظام المصرفي وأثره على السياسات النقدية**، تاريخ الاطلاع: 2016/04/01، http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/262.doc

المرتكز الغالب على السياسة النقدية في تلك الفترة هو الأدوات الربوية، ولم يكن للبنك المركزي وقتها توجهات ولا آليات يتعامل بها مع النظام المصرفي الإسلامي سوى نسب الاحتياطي النقدي، احتياطي السيولة الداخلية، سياسة التدخل المباشر، وسياسة توزيع السقوف الائتمانية.

**ثالثا: مرحلة إسلام النظام المصرفي**

تم اعلان إسلام الجهاز المصرفي في أكتوبر 1984م استنادا على قانون المعاملات المدنية الذي حرم التعامل بالربا أخذا وعطاءا، وصدر منشور بنك السودان بتاريخ 10 ديسمبر 1984م والذي ينص على منع التعامل بسعر الفائدة والتحول الفوري للتعامل بصيغ التمويل الإسلامية[1]، وقد أصبح الربا محرما بالقانون ولم تعتبره المحاكم حقا يطالب به وعاقبت من يتعامل به، وفي هذه المرحلة بدأت البنوك التجارية في الانتقال الشكلي إلى النظام المصرفي الإسلامي ولكن واجهتها جملة من العقبات أهمها:

- عدم قدرة العاملين في هذه البنوك على استيعاب طرق التمويل الإسلامي؛
- عدم القناعة لدى بعضهم بمفهوم النظام المصرفي الإسلامي وبالتالي شيوع التعامل الصوري في هذه المصارف؛
- صعوبات الانتقال القانوني والمهني والإجرائي في هذه البنوك حيث كانت تسود فيها ثقافة النظام الربوي.

**رابعا: مرحلة تعميق إسلام النظام المصرفي**

بدأت هذه المرحلة بمراجعة كاملة للقوانين واللوائح والنظم، وصدر "قانون تنظيم العمل المصرفي" سنة 1991م، وأنشئت الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي في سنة 1992م ليتم تقنينها سنة 2003م في إطار "قانون تنظيم العمل المصرفي" وبدأ التعمق في تطبيق الشريعة في المجال المالي من خلال تدريب وتأهيل العاملين به وإلزام كل المصارف على إنشاء هيئات رقابية شرعية داخلية ليكتمل عملها مع عمل الهيئة الرقابية الشرعية للبنك المركزي.[2]

**خامسا: مرحلة تطبيق النظام المصرفي المزدوج**

[1] الصادق مُحَمَّد أدم علي، **دراسة تحليل وقياس عمليات المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء وفقا لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية والإسلامية (دراسة حالة المصارف الإسلامية في السودان)**، مؤتمر: الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، يومي 16/15 ماي 2013، جامعة عجلون الوطنية، الأردن، ص16.

[2] سليمان بوفاسة، عبد القادر خليل، **محاولة تقييم المصرفية الإسلامية (تجربة السودان)**، الملتقى الدولي الثاني: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي الإسلامي نموذجا)، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 06/05 ماي، 2009، ص9.

بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل مع جنوب السودان، تم إصدار قانون بنك السودان المركزي لسنة 2005م حيث حدد طبيعة النظام المصرفي في المادة الخامسة منه كالتالي: تم الاتفاق على قيام نظام مصرفي مزدوج أحدهما إسلامي في الشمال والآخر تقليدي في الجنوب.[1]

**المطلب الثاني: المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي في السودان**

تتكون البنية التحتية للنظام المصرفي الإسلامي في السودان من عدة مؤسسات مالية واسلامية تتكون في الأصل مما يلي:[2]

**أولا: بنك السودان المركزي:** يقوم بنك السودان بإصدار توجيهات السياسة المصرفية الشاملة والسياسة النقدية والتمويلية والقوانين والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي وتنزيلها للبنوك التجارية في شكل منشورات، وفي إطار سعي بنك السودان المركزي لتوحيد تقارير المصارف السودانية، أصدر المنشور رقم (98/13) والذي يقضي بتطبيق معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ابتداء من 1998/7/1.[3]

**ثانيا: سوق الخرطوم للأوراق المالية:** أنشئ سوق الخرطوم للأوراق المالية عام 1994م لزيادة حجم المدخرات وضمان كفاءة توزيع الموارد المالية بين الفرص الاستثمارية ذات المردود الاقتصادي الإيجابي وتوفير آليات وأدوات تمويل إسلامية متوسطة وطويلة الأجل وتفعيل دور القطاع المصرفي الإسلامي من خلال تلك الآليات وذلك وفقا للنظام المالي الإسلامي.[4]

**ثالثا: صندوق ضمان الودائع المصرفية:** تم إنشاء صندوق ضمان الودائع المصرفية بموجب قانون صندوق ضمان الودائع المصرفية لسنة 1995م لتوفير خدمة التأمين الإسلامي للودائع المصرفية وجبر الأضرار عن طريق التكافل بين السلطة النقدية والمصارف والمودعين مما يزيد من ثقة العملاء في المصارف ويحقق سلامتها المالية.

---

[1] عمار مجيد كاظم الوداي، **آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول إسلامية مختارة للمدة (1981–2006)**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، جمهورية العراق، 2009، ص166.

[2] عبد الله حسين محمد وأخرون، **توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، دار السداد للطباعة، الخرطوم، السودان، 2006، ص ص87، 88.

[3] بنك السودان المركزي، **الضوابط والتوجيهات الصادرة حتى جانفي 2009م**، الخرطوم، السودان، 1998/06/15.

[4] عبد الله حسين محمد وأخرون، **توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، دار السداد للطباعة، الخرطوم، السودان، 2006، ص 9.

**رابعا: شركة السودان للخدمات المالية:** بما أن بنك السودان لا يحق له المتاجرة في الأوراق المالية ونظرا لأهمية وجود أوراق مالية تعمل على أساس الربح والخسارة أنشئت شركة السودان للخدمات المالية عام 1998م لتقوم بهذا الدور بعد أن تنازلت كل من وزارة المالية وبنك السودان من أصولها في البنوك المملوكة لها كليا أو جزئيا لصالح الشركة.

**خامسا: بنك الاستثمار المالي:** تم إنشاء بنك الاستثمار المالي عام 1997م ليقوم بالمهام التالية:[1]

- تفعيل وتنشيط سوق الأوراق المالية من خلال إعداد الدراسات ونشر وتبادل المعلومات وترويج المشروعات؛
- التخصص في الأسواق المالية والقيام بتأسيس المشروعات الاستثمارية؛
- مساندة الشركات القائمة بشراء أسهمها وتكوين المحافظ المالية؛
- المساعدة في إعادة الهيكلة المالية للشركات عن طريق التعاون مع بيوت الخبرة المحلية والخارجية؛
- القيام بالمبادرة لإنشاء المشروعات الاستثمارية الكبرى ذات الدور الأساسي في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**سادسا: اللجنة العليا لتأصيل النشاط الاقتصادي:** في عام 1997م قرر السيد وزير المالية تكوين لجنة عليا من المختصين وذوي الخبرة في الاقتصاد والفكر الإسلامي لتأصيل النشاط الاقتصادي في القطاعين المالي والنقدي وركزت اللجنة في الدراسات التي تقدمت بها على ثلاثة محاور أساسية هي:

- **المحور الأول:** الإطار العام للاقتصاد الإسلامي وإبراز مرتكزاته الأساسية؛
- **المحور الثاني:** العناصر الأساسية للاقتصاد الكلي في النظام الإسلامي ويشمل ذلك قضايا السياسات النقدية والمصرفية والسياسات المالية والتمويل بالعجز؛
- **المحور الثالث:** السياسات التجارية وسياسة الدخل والأجور وأبعادها الاجتماعية.

وتهدف تلك الدراسات في محاورها الثلاثة إلى مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية ومنفذيها على معرفة هدى الدين والعمل على إنزاله في واقع حياة الناس، وتستمر اللجنة في تقديم الدراسات وإقامة الندوات.

[1] للمزيد من المعلومات حول البنك، أنظر للموقع الرسمي له: http://www.fibaonline.com/article.php?id=7

## المطلب الثالث: توافق السودان مع المعايير المحاسبية الدولية

اقتصرت تجربة السودان على التوجه نحو التوافق المحاسبي مباشرة مع المعايير المحاسبية الدولية، إذ يتم إعداد المعايير المحاسبية في السودان عن طريق تعريب المعايير المحاسبية الدولية دون تكييفها مع البيئة المحاسبية المحلية.

### أولا: تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية

مواصلة لجهود تعميق إسلام العمل المصرفي والاستفادة من تجارب الأخرين تم إلزام المصارف السودانية بتطبيق معيار العرض والإفصاح للمؤسسات المالية الإسلامية، وتم ذلك عام 1998م بموجب منشور الإدارة العامة للرقابة على المصارف والمؤسسات المالية رقم (98/11)، والذي تقرر تنفيذه على ثلاثة مراحل على النحو التالي:[1]

**المرحلة الأولى:**

- الحسابات للعام المنتهي في 1997/12/31 م يتم إعدادها بالأسلوب التقليدي وتسلم في الميعاد المحدد لذلك؛
- تعديل الحسابات الخاصة بكل من ودائع الاستثمار المطلقة والمقيدة بما يتماشى ومتطلبات معيار العرض والإفصاح للفترة من 1997/1/1 إلى 1997/12/31 ويكون ذلك في شكل Management Accounting Report للاستخدام داخل البنك المعني.

**المرحلة الثانية:**

الفترة من 1998/1/1 حتى 1998/5/30 يتم فيها إعادة تبويب الحسابات وتعديل السجلات والنظم والبرامج بما يضمن الحصول على المخرجات المعلوماتية التي نص عليها معيار العرض والإفصاح.

**المرحلة الثالثة:**

إعداد البيانات المالية للعام المنتهي في 1998/12/31م وفقا لمتطلبات المعيار.

ثم تلاه منشور أخر للإدارة العامة للرقابة على المصارف والمؤسسات المالية رقم (98/13)، وتقرر بموجبه تطبيق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وذلك ابتداء من 01 جويلية

[1] بنك السودان المركزي، **الضوابط والتوجيهات الصادرة حتى جانفي 2009م**، مرجع سبق ذكره، ص 259.

1998 م وهي:[1]

- معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء؛
- معيار التمويل بالمضاربة؛
- معيار التمويل بالمشاركة؛
- معيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار؛
- معيار حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها؛
- معيار السلم والسلم الموازي؛
- معيار الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك.

وعلى المصارف الالتزام التام بتلك المعايير واتخاذ كافة الإجراءات التي تمكن من تطبيقها.

**ثانيا: التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**

اعتمدت لجنة المعايير المحاسبية السودانية تعريب بعض المعايير المحاسبية الدولية، دون النظر إلى إيجاد أي إطار فكري وجهد حقيقي لوضع معايير سودانية تتناسب مع متغيرات البيئة السودانية والأهداف الحالية والمستقبلية للمعلومات المحاسبية، في خدمة المستثمرين الحاليين والمرتقبين والأطراف الأخرى المهتمة بالقوائم المالية.

ويرى البروفيسور "**عبد الماجد عبد الله حسن**" أن هذا الجهد لا بد أن يثمن كجهد مقدر، فإذا ما توافرت القناعة بترجمتها واعتمادها كمعايير وطنية أمر لا غبار عليه، بل قد يكون مطلوبا ومخرجا أفضل، أما إذا لم تراعى ظروف البيئة فإنه يكون عملا مرفوضا.[2]

كما حدد قانون مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة لسنة 2004م في الفقرة (أ) من المادة (6) على إجازة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة بما يتفق مع المعايير العالمية.[3]

ولاشك أن توافر القانون الصادر من الدولة هو مدخل ممتاز لوضع معايير وطنية تناسب البيئة في السودان.

---

[1] بنك السودان المركزي، **الضوابط والتوجيهات الصادرة حتى جانفي 2009م**، مرجع سبق ذكره، ص 261.

[2] ندي قسم السيد حاج أحمد، **معايير المحاسبة الدولية في ظل العولمة وآثارها على مهنة المحاسبة في السودان**، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد 15، السودان، ديسمبر 2015، ص20.

[3] المرجع السابق، ص 21.

## المبحث الثاني: تجربة ماليزيا في تحقيق توافق معايير المحاسبة الوطنية مع المرجعية الدولية

تعد ماليزيا من بين الدول الرائدة في الصيرفة الإسلامية في العالم، بحيث ساهم إنشاء المؤسسات المالية والبحثية والتعليمية الداعمة للمصارف الإسلامية في تطوير وتنمية المالية الإسلامية في ماليزيا، حيث وضعت هيئة المعايير المحاسبية الماليزية خطة لاعتماد معايير المحاسبة الدولية وفقا للبرنامج الزمني المحدد من 2012 إلى 2018م.

### المطلب الأول: تطور النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا

إن بداية ظهور النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا كان في وقت متأخر نسبيا، لكن مع ذلك شهد تطورا سريعا وملحوظا، فكانت البداية الأولى للتوجه الإسلامي في مجال الصيرفة للبلاد سنة 1983 عندما أصدرت الحكومة الماليزية قانون المصارف الإسلامية الذي يسمح بإنشائها تماشيا مع الصناديق التي تم استحداثها في الستينات والتي يطلق عليها صناديق الحجاج التي تدعم الماليزيين في تأدية مناسك الحج، ويمكن تلخيص مراحل التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا إلى ما يلي:[1]

#### الفترة الأولى: (1983م إلى 1992م)

يمكن اعتبار الفترة الممتدة بين 1983م إلى 1992م بالفترة التجريبية حيث تم إنشاء بنك "Islam Malaysia Berhad" سنة 1983م بموجب قانون المصارف الإسلامية، بهدف جس نبض موقف المشهد المصرفي المحلي الذي تجاوب مع هذه الفكرة فكانت البداية الأولى لتطور نجاح التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي.

#### الفترة الثانية: (1993م إلى 1999م)

أطلقت الحكومة الماليزية مخطط المصارف بدون فوائد سنة 1993م عندما قدم Bank Negara Malaysia مخططه المصرفي بدون فوائد، كما سمح هذا المخطط بإنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، وهذا سمح للإدارات المالية الإسلامية الاستفادة من المحاسبة وإدارة منفصلة للأنشطة التقليدية، كما أن العمل بمفهوم النافذة الإسلامية منذ مارس 1993م سمح أيضا للبنوك التقليدية الموجودة أن تنتج المنتجات والخدمات الإسلامية، كما أن معظم البنوك الأجنبية المهتمة عرضت مخططات لذلك بغية الحصول على نسب في السوق، كما تم تأسيس نظام مصرفي

[1] لشهب الصادق، بوريش أحمد، **تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد01، الجزائر، 2015، ص90.

إسلامي عام 1999م يضمن العمل بدون فوائد مما جعل البنوك الإسلامية تتعامل في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية.

**الفترة الثالثة: (2000م إلى 2010م)**

بداية من 2000م عملت الحكومة الماليزية على وضع نفسها كمركز دولي للتمويل الإسلامي من خلال المبادرات التالية:[1]

- تحرير السوق عن طريق منح التراخيص للبنوك الإسلامية الأجنبية؛
- استضافة العديد من المؤسسات والوكالات المعنية في مجال التمويل الإسلامي مثل: IFSB وIILM.

**المطلب الثاني: المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا**

من العناصر الهامة التي تساهم في نمو الصيرفة الإسلامية في ماليزيا هو وجود المؤسسات الداعمة للنظام المصرفي الإسلامي، ومن أهمها:[2]

**أولا: رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية ماليزيا (AIBIM)**: تأسست سنة 1996م، بهدف تشجيع إنشاء المصارف بنظام إسلامي وممارسته في ماليزيا، بالتعاون والتشاور مع البنك المركزي خاصة، والهيئات التنظيمية الرقابية في ماليزيا عامة.

**ثانيا: المعهد الماليزي للصيرفة والتمويل الاسلامي (IBFIM)**: تم تأسيس هذا المعهد في 19 فيفري 2001م، لتطوير صناعة مصرفية إسلامية ديناميكية ومتنافسة بإيجاد مجموعة كبيرة من المصرفيين الجيدين.

**ثالثا: مجلس المعايير المحاسبية الماليزية (MASB)**: أنشئت بموجب قانون التقرير المالي سنة 1997م، وهي هيئة ذات سلطة مستقلة لتطوير وإصدار معايير المحاسبة والتقرير المالي في ماليزيا.

**رابعا: الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا:** تأسست سنة 1984م والتي أسست بدورها المعهد الاسلامي للصيرفة والتمويل الاسلامي، زيادة على قسم المالية الاسلامية في كلية الاقتصاد والقانون، بهدف مد المؤسسات الإسلامية

[1] أحمد طاهيري جودي، **التوحيد والتوافق للممارسات المالية الإسلامية**، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 9/8 ديسمبر، 2013، ص5.

[2] زاهار الدين محمد الماليزي، **تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية**، مؤتمر: المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، الامارات العربية المتحدة، 31 ماي 2009، ص 13- 23.

عموما والمالية على وجه الخصوص بإطارات متخصصة.[1]

**خامسا: مركز تنمية صناعة الأوراق المالية (SIDC)**: يعتبر رائدا في التعليم والتدريب في مجال الأسواق المالية، وهو مركز للمعلومات في مجال توفير الموارد في آسيا، وهو في الحقيقة مركز تدريب وتطوير تابع لهيئة الأوراق المالية المعروفة بـ "SC"، وقد أنشئ عام 1994م، وتم تأسيسه كشركة عام 2007م.

**سادسا: المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي (INCEIF)**: بدأ أعماله في 2006م، وهذا المركز يلعب دورا تحفيزيا في إيجاد مجموعة كبيرة من الخبراء العلميين والمحترفين الماهرين في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي للوفاء باحتياجات الصناعة على الصعيدين المحلي والدولي.

**سابعا: مكتب التوسط المالي (FMB)**: تم تأسيس المكتب كمركز توسط للصيرفة والتأمين على حد سواء يشمل الصيرفة الإسلامية والتكافل، يقوم المكتب بالتوسط للمستهلكين بصورة سريعة وبتكلفة مناسبة، وذلك لتناول المشاكل حول المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية.

**ثامنا: مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)**: هو هيئة دولية واضعة للمعايير، تهدف إلى تطوير وتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها، وذلك بإصدار معايير احترازية ومبادئ ارشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاعات الصيرفة الإسلامية، أسواق المال، والتكافل (التأمين الإسلامي).[2]

وكان قرار إنشاء الهيئة أخذ من قبل مجموعة من المحافظين وكبار المسؤولين من البنوك المركزية والسلطات النقدية في العديد من الدول الإسلامية، بدعم من البنك الإسلامي للتنمية، هيئة المحاسبة والمراجعة الدولية، وصندوق النقد الدولي، يعد هذا المجلس خطوة مهمة نحو تطوير صناعة التمويل الإسلامي منذ تأسيسه رسميا في 3 نوفمبر 2002 واتخاذه كوالالمبور مقرا له.[3]

**تاسعا: المركز الدولي للقيادة المالية**: أنشأه البنك المركزي الماليزي لتعزيز بناء تفوق نوعية مصادر الخدمات البشرية لممارسي الإدارية العليا للقطاع المالي والشركات المالية في ماليزيا وفي جميع أنحاء المنطقة.

---

[1] سعيد بوهراوة، **تجربة المالية الاسلامية الماليزية**، تاريخ الاطلاع:2016/04/10، http://slidegur.com/doc/43318/.

[2] للمزيد من المعلومات حول المجلس، أنظر للموقع الرسمي له: http://www.ifsb.org/ar_index.php.

[3] طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق، **إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد1، 2013، ص76.

**عاشرا: الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (ISRA)**: تم تأسيس الأكاديمية في مارس 2008م بكوالالمبور (ماليزيا)، وقد جاء إنشاء الأكاديمية لتعزيز مسيرة المالية الإسلامية ببعديها المحلي والدولي في إطار الجهود الرامية لجعل ماليزيا مركزا ومرجعا عالميا للمالية الإسلامية.

**احدى عشر: الهيئة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية (IILM)**: هي مؤسسة دولية تأسست في 25 أكتوبر 2010م، من قبل بنوك مركزية، مؤسسات نقد، ومؤسسات متعددة الأطراف، بهدف إصدار أدوات مالية قصيرة الأجل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتسهيل إدارة السيولة بكفاءة عبر الحدود، وتعزيز الروابط الدولية.[1]

**المطلب الثالث: توافق المعايير المحاسبية الماليزية مع معايير المحاسبة الدولية**

تعد التجربة الماليزية من أشمل تجارب بناء المعايير بالدول النامية، حيث اشتملت على معايير للمؤسسات الخاصة وغير الخاصة بالإضافة إلى معايير إسلامية، ويتم إصدار المعايير عن طريق الاسترشاد بالمعايير الدولية.

**أولا: معايير المحاسبة الماليزية**

في 1 جويلية 1997م أنشئ بموجب قانون التقرير المالي لسنة 1997م مجلس معايير المحاسبة الماليزية كهيئة ذات سلطة مستقلة لإصدار معايير إعداد التقارير المالية، حيث أخذ المجلس مسؤولية وضع معايير المحاسبة والتي كانت تتم سابقا من قبل الهيئات المحاسبية المحلية وهي معهد المحاسبين القانونيين الماليزي (MICPA) ومعهد المحاسبين الماليزيين (MIA)، إذ أن كلا الهيئتين كانتا تضعان معايير محاسبية لأعضائها لنحو 30 عاما، وأدى هذا التغيير إلى إضافة أطراف جديدة مسؤولة عن تطوير معايير المحاسبة، حيث أصبحت الحكومة ومجتمع الأعمال من بين أعضاء مجلس إدارة مجلس معايير المحاسبة الماليزية وأصبحوا يشاركون في عملية وضع المعايير.[2]

كما حدد قانون التقرير المالي لسنة 1997م المعايير المحاسبية المعتمدة على النحو التالي:[3]

- معايير التقارير المالية التي تصدر من قبل مجلس معايير المحاسبة الماليزية (MASB)؛
- فيما يتعلق بالشركات الأجنبية المدرجة في البورصة الماليزية، تطبق معايير المحاسبة المتعارف عليها دوليا.*

[1] للمزيد من المعلومات حول الهيئة، أنظر للموقع الرسمي لها: http://www.iilm.com/.

[2] Suhaida Mohd Sood, **Setting The Financial Accounting Standards In Malaysia: The Malaysian Accounting Standards Board (MASB) And The Accounting Profission 1997/1999**, A Thesis Of Master, Lincoln University, 2006, P2.

[3] للمزيد من المعلومات، أنظر للموقع الرسمي للمعهد الماليزي للمحاسبين: http://www.mia.org.my/new/

وهناك نوعان من معايير المحاسبة التي تصدر من قبل مجلس معايير المحاسبة الماليزية (MASB) وهي:

- معايير التقارير المالية (FRS) للمؤسسات غير الخاصة (الملحق رقم 4)؛
- معايير التقارير للمؤسسات الخاصة (PERS) (الملحق رقم 5).

كما قام مجلس معايير المحاسبة الماليزية بإصدار معيار إسلامي خاص بعرض القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، غرضه العرض والإفصاح العام في المؤسسات المالية الإسلامية والتي تمارس نشاط البنوك الإسلامية وذلك لتحقيق حسن المقارنات الزمنية وغيرها والحد الأدنى من الإفصاح حيث عناصر القوائم المالية تتماشى مع الشريعة الإسلامية[1]، والجدول الموالي يتضمن ملخص خصائص بناء معايير المحاسبة في ماليزيا:

**الجدول رقم (1.4): خصائص بناء معايير المحاسبة في ماليزيا**

| البند | استراتيجية بناء المعايير | عدد المعايير المصدرة | معايير الإطار الفكري | تصنيف المعايير ولغتها | وجود معايير إسلامية | عدد مواقع الانترنت للمهنة ولغاتها |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الخصائص | وطنية وإسلامية بخلفية المعايير الدولية | 53 معيار للمؤسسات الخاصة +1 اسلامي + 36 معيار للمؤسسات غير الخاصة =90 معيار | باطار فكري إسلامي | -للمؤسسات الخاصة والغير خاصة. - اللغة الانجليزية | واحد (عرض القوائم المالية في المؤسسات المالية الإسلامية) | ثلاثة مواقع : انجليزي معهد المحاسبين الماليزيين: www.mia.org.my معهد المحاسبين القانونيين الماليزيين www.micpa.com.my مجلس معايير المحاسبة الماليزي www.masb.org.my |

**المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: مُحَمَّد شريف توفيق، **استكمال بناء المعايير الوطنية والعربية للمحاسبة في ضوء المعايير الإسلامية**، تاريخ الاطلاع: 2016/05/04، http://www.kantakji.com/media/2474/0302.pdf

- معايير المحاسبة المتعارف عليها دوليا تشمل: المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي، المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة في المملكة المتحدة، والمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الأسترالي.

[1] مُحَمَّد شريف توفيق، **استكمال بناء المعايير الوطنية والعربية للمحاسبة في ضوء المعايير الإسلامية: دراسة مقارنة لدول السعودية ومصر وماليزيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية**، 2008، ص 27، اطلع عليه بتاريخ: 2016/04/24، http://mstawfik.tripod.com/is.pdf.

**ثانيا: التوافق مع معايير المحاسبة الدولية**

تاريخيا معايير المحاسبة الماليزية كانت دائما تتبع عن كثب المعايير المحاسبية الدولية والابلاغ المالي الدولية، وهذا راجع إلى تأثير الاستعمار في ماليزيا، حيث كانت ماليزيا مستعمرة بريطانية حتى عام 1957م، وبالتالي العديد من المعايير المطبقة في المملكة المتحدة اعتمدتها السلطات المسؤولة عن إعداد المعايير الماليزية.[1]

بداية من سنة 2006م عمل مجلس معايير المحاسبة الماليزية (MASB) على تضييق الفجوة بين المعايير المحاسبية الماليزية والمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، بحيث أن معايير التقارير المالية (FRS) مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي الدولية مع بعض الاستثناءات الصغيرة، وتتعلق بالمعيار المحاسبي رقم 41 (الزراعة)، ومعيار التقرير المالي الدولي رقم 9 (الأدوات المالية) وهذا لعدم تبنيها من قبل مجلس معايير المحاسبة الماليزية، بالإضافة إلى بعض الأحكام الانتقالية التي تم إضافتها للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس)، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 17 (عقود الإيجار).

وبالرغم من عدم وجود مخاوف كبيرة على الإصدار الحالي لمعايير (PERS) (والتي اعتمدت قبل مشروع تعديل المعايير من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية)، إلا أنه لم يتم تحديثها منذ أن اعتمدت سنة 2006م، وبالتالي فإن أولوية مجلس معايير المحاسبة الماليزية هو استعراض متطلبات إعداد التقارير للمؤسسات الخاصة.[2]

وفي 2008/8/1م أعلنت مؤسسة التقارير المالية الماليزية (FRF) مع مجلس معايير المحاسبة الماليزية (MASB) خطتهم للتقارب الكامل مع معايير التقارير المالية الدولية بحلول 2012م، ولتسهيل التحول التدريجي نحو IFRS أصدرت ماليزيا المعيار (FRS139) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس ليطبق ابتداء من 2010/1/1م.[3]

وفي 2011/11/17م أصدر مجلس معايير المحاسبة الماليزية إطار محاسبي جديد (إطار MFRS) والذي يتوافق بالكامل مع الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، ويتألف الإطار من: المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية السارية المفعول إبتداءا من 2012/1/1م، والمعايير الجديدة والمعدلة الصادرة عن المجلس والسارية المفعول ابتداء من 2012/1/1م مثل: المعايير المتعلقة بالأدوات المالية، منافع الموظفين، التوحيد، القياس بالقيمة

[1] Hajah Mustafa Mohd Hanefah, Jaspal Singh, **Convergence Towards IFRS in Malaysia: Issues, Challenges And Opportunities**, International Journal of Business, Vol1, ISSN 2289-1552, Malaysia, 2012, P 43.
[2] Accounting And Auditing, **Report On The Observance Of Standards And Codes (ROSC**), 24/04/2016, http://www.worldbank.org/ifa/rosc_aa_malaysia2011.pdf
[3] Phang Soon Yeow, Nurmazilah Mahzan, **The Responses of Malaysian Public Listed Companies to the IFRS Convergence**, Asian Journal of Business and Accounting, ISSN 1985–4064, 2013, P 97.

العادلة، .... وغيرها، كما يجب تطبيق الإطار من قبل جميع المؤسسات غير الخاصة للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 2012/01/01م. [1]

**ثالثا: مشروع التحول إلى معايير المحاسبة الدولية**

أوضح رئيس مجلس معايير المحاسبة الماليزي "**مُحَمَّد رسلان عبد الرحمن**" أن التحول الانتقالي لاعتماد معايير المحاسبة الدولية سيتم إنجازه على ثلاث مراحل:[2]

- **المرحلة الأولى**: انطلقت في جانفي 2012م عندما طبقت المؤسسات غير الخاصة معايير التقارير المالية الماليزية (MFRS) والتي كانت مطابقة لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

  ومع ذلك تم تطبيق هذه المعايير من قبل 80% فقط من الشركات المسجلة في بورصة ماليزيا، وسمح لـ 20% المتبقية والتي تمثل شركات البناء العقاري وشركات الزراعة بالاستمرار في الاستمرار في ممارساتها الحالية إلى حين معالجة كل القضايا العالقة والمتعلقة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (41) والتفسير (IFRIC15)؛
- **المرحلة الثانية**: وفقا لتصريحات "**مُحَمَّد رسلان عبد الرحمن**" لوكالة الأنباء الوطنية "**Bernama**" فإن المرحلة الثانية من التغيير تبدأ في جانفي 2016م، عندما يلزم القانون الشركات الخاصة بتطبيق إطار عمل جديد للمعايير (MPERS).

  كما أن معايير (MPERS) تقريبا مطابقة لمعايير التقارير المالية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) باستثناء بعض المتطلبات المتعلقة بالعقارات، بحيث أن معايير (MPERS) حلت محل معايير (PERS) التي لم يتم تغييرها منذ سنة 2006م؛
- **المرحلة الثالثة**: المرحلة الأخيرة ستحل عام 2018م عندما تلزم شركات البناء والزراعة باعتماد إطار العمل الجديد لـ (MFRS)، وبالتالي بحلول سنة 2018م ستصبح كل الشركات الماليزية آنذاك تعد تقاريرها وفق المعايير المحاسبية الدولية.

[1] Deloitte, **Financial reporting framework in Malaysia**, 24/04/2016, http://www.iasplus.com/en/jurisdictions/asia/malaysia.

[2] Bernama, **Malaysian companies to adopt international financial reporting standards by 2018**, 24/04/2016, http://english.astroawani.com/business-news/malaysian-companies-adopt-international-financial-reporting-standards-2018-83989.

## المبحث الثالث: تجربة السعودية في تحقيق توافق معايير المحاسبة الوطنية مع المرجعية الدولية

يتكون النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية من مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك التجارية، حيث تم تنظيم القطاع المصرفي وفق "**نظام مراقبة البنوك**"، وتعد المملكة العربية السعودية من بين الدول الرائدة في الصيرفة الإسلامية في العالم، وتنفيذا لما دعت إليه مجموعة العشرين في سبيل تحسين جودة التقارير المالية قامت السعودية بوضع مشروع للتحول إلى المعايير المحاسبية الدولية وفقا للفترة الزمنية المحددة ما بين 2012 إلى 2018م.

### المطلب الأول: تطور النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية

عرفت المملكة نظام الصرف منذ مئات السنين، فقد كان متمركزا في كل من جدة ومكة والمدينة المنورة بهدف استبدال العملات المختلفة التي يجلبها الحجاج والمعتمرون معهم خلال موسم الحج والعمرة، وكان النظام المصرفي حتى عام 1950م يتكون من ثلاث فئات، هم:[1]

- فئة الصيارفة؛
- فرع للشركة التجارية الهولندية (الذي تحول إلى البنك السعودي الهولندي)؛
- شركة صالح عبد العزيز الكعكي وسالم بن محفوظ (التي تحولت بعد ذلك إلى البنك الأهلي التجاري).

وفي عام 1952م تم إنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي لتتولى أعمال بنك الدولة (البنك المركزي) وتقوم بدورها في دعم الاقتصاد الوطني، وفي عام 1957م تم تأسيس بنك الرياض.

وفي عام 1966م تم تنظيم العلاقة بين مؤسسة النقد العربي السعودي (كبنك مركزي) والبنوك التجارية، ووضع القواعد العامة للرقابة والاشراف على هذه البنوك في مجال الائتمان.

والجدول الموالي يتضمن أهم ما شهده النظام المصرفي السعودي من تطورات:

**الجدول رقم (2.4): مراحل تطور النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية**

| الفترة | التطور |
|---|---|
| 1950م - 1960م | بدأت مؤسسة النقد العربي السعودي نشاطها بتاريخ 1952/10/04م، حيث كانت مدينة |

[1] مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الاسلامي، 2006، ص51.

| | |
|---|---|
| | جدة مقرا لها ثم فتحت لها فروعا في (مكة والمدينة 1953م، الدمام 1954م، الطائف والرياض 1955م)، وكانت إحدى المهام الأولى من إنشائها هي تطوير وإيجاد عملة سعودية معتمدة، ثم صدر نظام مراقبة النقد في 1957/07/16م. |
| 1960م- 1970م | تركز الاهتمام على وضع وصياغة الأنظمة واللوائح المصرفية في ظل اتساع الأعمال المصرفية وقبول المملكة إمكانية تحويل الريال بالكامل في عام 1961م، وفي عام 1966م تم إصدار نظام مراقبة البنوك الذي منح مؤسسة النقد العربي السعودي صلاحيات رقابية واسعة. |
| 1970م- 1980م | نمت أصول البنوك من 3 مليار ريال إلى 93 مليار ريال، وارتفعت الودائع من 2 مليار ريال إلى 68 مليار ريال، وأعلنت الحكومة السعودية عن المشاركة السعودية مع البنوك الأجنبية (سعودة البنوك الأجنبية)، وبحلول عام 1980م كان لعشرة بنوك من أصل 12 مصرفا في المملكة حصة مشاركة أجنبية كبيرة وارتفع عدد فروع البنوك إلى 247 فرعا. |
| 1980م - 1990م | تراجعت ايرادات الحكومة بدرجة كبيرة من 368 مليار ريال في 1981م إلى 104 مليار ريال في عام 1987م، نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، وأحدث هذا الانخفاض ضغوطا كبيرة على نوعية أصول البنوك التي تدهورت مع تباطؤ النمو، وعانت البنوك من القروض المتعثرة، مما أدى إلى انخفاض أرباحها. |
| 1990م - 2000م | تم تدشين الشبكة السعودية للمدفوعات "سبان"، تحت إشراف مؤسسة النقد العربي السعودي عام 1990م، ويمثل بداية انطلاق الخدمات المصرفية الإلكترونية، وبعد انتهاء أزمة الخليج حدث انتعاش في الاقتصاد وشهد النشاط المصرفي نموا سريعا، ولم تؤثر التقلبات المفاجئة في أسعار النفط والأوضاع الدولية الصعبة على استمرار انتعاش الاقتصاد. |
| 2000م - 2010م | أسندت مهمة الاشراف على قطاع التأمين إلى مؤسسة النقد عام 2003م، وانتقل الاشراف على سوق الأسهم من مؤسسة النقد إلى هيئة السوق المالية عام 2004م، كما تم البدء بتشغيل نظام سداد للمدفوعات في العام نفسه. |
| 2010م - 2020م | يتواجد في المملكة العربية السعودية حاليا 24 مصرفا منها 12 مصرفا وطنيا، حيث ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في عام 2012 ليبلغ نحو تريليون ريال، وقد منحت الحكومة السعودية أولوية كبرى لتدريب وتنمية الموارد البشرية الوطنية العاملة في هذه البنوك. |

**المصدر**: غربي عبد الحليم، بورقبة شوقي، **واقع وتحديات الأعمال المصرفية الالكترونية (المملكة العربية السعودية نموذجا)**، مجلة المؤسسة، العدد 04،جامعة الجزائر3، 2015، ص ص29، 30.

**المطلب الثاني: المؤسسات المهتمة بالمحاسبة في البيئة السعودية**

لقد تم إنشاء مجموعة من الهيئات في المملكة العربية السعودية، وذلك بهدف الارتقاء بمهنة المحاسبة ومواكبتها للتطورات الدولية ومن هذه الهيئات ما يلي:

**أولا: مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA)**: هي البنك المركزي للمملكة العربية السعودية، أنشئت في عام 1952م، وأوكل إليها العديد من المهام بموجب عدة أنظمة وتعليمات ومن أهم هذه المهام ما يلي:[1]

- القيام بأعمال مصرف الحكومة؛
- إصدار وطبع العملة الوطنية (الريال السعودي) ودعم النقد السعودي وتوطيد وتثبيت قيمته الداخلية والخارجية؛
- إدارة احتياطات المملكة من النقد الأجنبي؛
- إدارة السياسة النقدية للمحافظة على استقرار الأسعار وأسعار الصرف؛
- تشجيع نمو النظام المالي وضمان سلامته؛
- مراقبة المصارف التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات؛
- مراقبة شركات التأمين التعاوني وشركات المهن الحرة المتعلقة بالتأمين؛
- مراقبة شركات التأمين وشركات المعلومات الائتمانية.

**ثانيا: الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA)**: هي هيئة سعودية مهنية تأسست سنة 1992م مكونة من أعضاء مهنيين يصل عددهم إلى ما يقارب 5000 عضو، تقوم من خلال المعارف والمهارات المتوفرة لديها بالنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة بالمملكة العربية السعودية وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتقاء بمستواها، وذلك عن طريق إنجاز المهام التالية:[2]

- مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة؛
- وضع القواعد اللازمة لامتحان الحصول على شهادة الزمالة على أن يشمل ذلك الجوانب المهنية والعملية والعلمية لمهنة المحاسبة والمراجعة بما في ذلك الأنظمة ذات العلاقة بالمهنة؛

[1] للمزيد من المعلومات حول البنك، أنظر إلى الموقع الرسمي له: http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx

[2] للمزيد من المعلومات حول الهيئة، أنظر إلى الموقع الرسمي لها: http://www.socpa.org.sa/Socpa/Home.aspx

- تنظيم دورات التعليم المهني المستمر؛
- وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتقيد بأحكام هذا النظام ولوائحه؛
- إعداد البحوث والدراسات الخاصة بالمحاسبة والمراجعة وما يتصل بهما؛
- إصدار الدوريات والكتب والنشرات في موضوعات المحاسبة والمراجعة؛
- المشاركة في الندوات واللجان المحلية والدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

**ثالثا: هيئة السوق المالية:** وهي هيئة حكومية ذات استقلال مالي وإداري وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، تتولى الهيئة الإشراف على تنظيم وتطوير السوق المالية، وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في السوق وزيادة الثقة به، والتأكد من الإفصاح الملائم والشفافية للشركات المساهمة المدرجة في السوق، وحماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية من الأعمال غير المشروعة في السوق.[1]

**رابعا: البنك الإسلامي للتنمية:** هو مؤسسة مالية دولية أنشئت تطبيقا لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية، الذي عقد في ديسمبر 1973م بمدينة جدة، وبدأ أعماله رسميا في أكتوبر 1975م، يقوم البنك بتمويل المشروعات والبرامج المنتجة في القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء، كما يساعد في تنمية التجارة الخارجية ولاسيما في السلع الرأسمالية، كما يقوم بإجراء الدراسات والبحوث الشرعية في الاقتصاد الإسلامي والمعاملات البنكية الإسلامية عن طريق الصناديق الخاصة التي تنشأ لهذا الغرض.[2]

## المطلب الثالث: توافق المعايير المحاسبية السعودية مع المعايير المحاسبية الدولية

أدى ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية وازدياد الاعتماد على التمويل الخارجي إلى التفكير في تحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية لتوفير معلومات تفي باحتياجات كافة المستخدمين.

### أولا: معايير المحاسبة السعودية

يتم إصدار معايير المحاسبة في السعودية من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، بعدما كانت تصدر عن

[1] للمزيد من المعلومات حول الهيئة، أنظر إلى الموقع الرسمي لها: http://www.cma.org.sa/Ar/Pages/home.aspx

[2] سامر مظهر قنطقجي، مرجع سبق ذكره، ص5.

وزارة التجارة، وهذه المعايير لم تصدر كمجرد ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية وإنما صدرت متضمنة إطار فكري شبه كامل من واقع ظروف المملكة، وأصدرت الهيئة لحد الآن 22 معيارا محاسبيا (الملحق رقم 6) و15 معيار مراجعة، إضافة إلى عدد من الآراء المهنية والتفسيرات في المحاسبة والمراجعة، كما أوجبت الهيئة على المطبقين اتباع المعايير الدولية في حال وجود موضوع محاسبي لم تتناوله المعايير السعودية.[1]

والجدول الموالي يتضمن ملخص خصائص بناء معايير المحاسبة بالمملكة العربية السعودية:

**الجدول رقم (3.4): خصائص بناء معايير المحاسبة بالمملكة العربية السعودية**

| البند | استراتيجية بناء المعايير | عدد المعايير المصدرة | معايير الإطار الفكري | تصنيف المعايير ولغتها | وجود معايير إسلامية | عدد مواقع الانترنت للمهنة ولغاتها |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الخصائص | وطنية واسلامية بخلفية المعايير الأمريكية | 20 معيار + 2 اسلامي =22 | يوجد 2 (أهداف، ومفاهيم المحاسبة) | - لا يوجد تصنيف محدد - اللغة العربية | واحد (معيار الزكاة وضريبة الدخل) | موقع واحد: انجليزي، عربي الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين: www.socpa.org.sa |

**المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: مُحَمَّد شريف توفيق، **استكمال بناء المعايير الوطنية والعربية للمحاسبة في ضوء المعايير الإسلامية**، تاريخ الاطلاع: 2016/05/04، http://www.kantakji.com/media/2474/0302.pdf

كذلك طبقا للمادة الرابعة عشر من نظام مراقبة البنوك تلتزم البنوك بالمملكة العربية السعودية بتطبيق كل من معايير التقارير المالية، ومعايير المحاسبة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، والاسترشاد بالمعايير المحاسبية التي أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.[2]

**ثانيا: التوافق مع معايير المحاسبة الدولية**

تنفيذا لما دعت له مجموعة العشرين من ضرورة بذل الجهود للعمل على تحسين جودة التقارير المالية، من خلال تبني دول العالم مجموعة واحدة من المعايير ذات الجودة العالية، عملت اللجان الفنية في الهيئة السعودية للمحاسبين

[1] جمال علي مُحَمَّد يوسف، **محددات التوافق بين معايير المحاسبة السعودية ومعايير التقارير المالية الدولية**، تاريخ الاطلاع: 2016/05/04، http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/3_13.pdf

[2] المرجع السابق، ص 20.

القانونيين على دراسة إمكانية التحول إلى المعاير الدولية، وتوصلت إلى قرارات بتوفيق المعايير السعودية مع المعايير الدولية وفق منهجية تضمن الأخذ بالاعتبار البيئة السعودية سواء ما يتعلق بالأحكام الشرعية أو الأنظمة المعتمدة أو مستوى الاستعداد الفني والتقني للجهات المتأثرة بعملية التوافق.

واستكمالا للجهود وضمانا لتكامل العمل ومشاركة الجهات ذات العلاقة شكل مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لجنة توجيهية مكونة من ممثلين من وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية بالإضافة إلى ممثلين من لجنتي معايير المحاسبة ومعايير المراجعة في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لمتابعة الموضوع، والوصول بتوصية لمجلس الإدارة بشأن التوافق مع معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية.

وقامت اللجنة التوجيهية بعقد عدد من الاجتماعات لدراسة موضوع التوافق مع المعايير الدولية، واطلعت على قرارات لجنتي معايير المحاسبة والمراجعة في هذا الخصوص والتي تضمنت توصية تلك اللجنتين بالتوافق المرحلي مع معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية.[1]

ويتضمن (الملحق رقم 7) قائمة مقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة السعودية.

**ثالثا: مشروع التحول إلى معايير المحاسبة الدولية**

تم اعتماد مشروع التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية من قبل مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في اجتماعه العاشر للدورة السادسة المنعقد في 2012/02/18م برئاسة معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور **توفيق بن فوزان الربيعة**، حيث تم اعتماد مشروع التحول بشكل مدروس يأخذ في الاعتبار العوامل المحلية، ويتم بالتدرج خلال فترة زمنية كافية لتهيئة البيئة المحلية تقنيا ومهنيا لعملية التحول، وتضمن هذا المشروع الخطوات التالية:[2]

- إعداد دراسات علمية حول التحول للمعايير الدولية تضمنت تجارب عدة دول، وبيانا للمزايا والمعوقات التي تتعلق بعملية التحول للمعايير الدولية؛
- عقد عدد من الاجتماعات للجان الفنية لدراسة الموضوع والخروج بتوصيات تخدم الأهداف الوطنية، وتحقق أقصى فائدة من عملية التحول إلى المعايير الدولية؛

[1] الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، مشروع التحول إلى معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية، تاريخ الاطلاع: 2016/04/15، http://www.socpa.org.sa/Socpa/Home/Projects/2-(1).aspx

[2] المرجع السابق.

- إعداد استبانة لمعايير المحاسبة الدولية وأخرى لمعايير المراجعة الدولية وذلك للتعرف على وجهات نظر ذوي الاختصاص من حيث:

أ. الخبرات المتاحة في المعايير الدولية؛

ب. مستوى التعقيد المتوقع في كل معيار دولي على حدى، والاعتبارات التي يجب الأخذ بها عند دراسة المعيار سواء من الناحية الشرعية أو النظامية أو الجوانب الفنية للمعيار؛

ت. التاريخ المناسب لتطبيق المعيار الدولي في المملكة العربية السعودية.

- إرسال خطابات لكل القطاعات ذات العلاقة بهدف حثها على المشاركة في عملية التحول وذلك من خلال توفير مستشارين للعمل مع الهيئة؛
- الإعلان على موقع الهيئة وي الصحف المحلية عن المشروع، وطلب مشاركة ذوي الاهتمام والاختصاص مع الهيئة، ودعوتهم لعرض وجهات نظرهم على الهيئة وتقديم خدمات استشارية للمشروع.

وفيما يخص المعايير التي تم اعتمادها حتى تاريخه، فقد تم القيام بما يلي:[1]

- تم إعداد دراسة فنية وشرعية ونظامية لكل معيار، كما تم إعداد ترجمة عربية للمعايير؛
- عقد عدة اجتماعات للجان الفنية تضمنت مناقشات للدراسات الاستشارية التي تمت على المعايير سواء من النواحي الشرعية أو النظامية أو الفنية؛
- تلا ذلك عرض المعايير في عدة لقاءات مائدة مستديرة ضمت نخبة من المهتمين والمتخصصين من الجهات الإشرافية والأكاديمية والمهنية وقطاع الأعمال لتبادل الرأي حول المعايير الدولية؛
- قامت اللجان الفنية بمناقشة ملاحظات اجتماعات المائدة المستديرة لمناقشة أي إضافات أو تعديلات ضرورية على كل معيار ليتسنى تطبيقه بصورة صحيحة في المملكة؛
- تم نشر المعايير على موقع الهيئة وذلك بغرض طلب الرأي من ذوي الاهتمام حول المعايير الدولية؛
- اعتمدت اللجان الفنية وثائق التوصية بتطبيق المعايير والرفع بها لمجلس إدارة الهيئة لاعتمادها؛
- اعتمد مجلس إدارة الهيئة توصيات اللجان الفنية فيما يختص بالمعايير التي شملتها تلك المراحل من المشروع.

وأنجزت الهيئة حتى تاريخه اعتماد ثلاث مراحل من أربع مراحل لتنفيذ عملية التحول إلى المعايير الدولية.

[1] الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، **منجزات العمل على مشروع التحول إلى المعايير الدولية (المحاسبة والمراجعة)**، المملكة العربية السعودية، مارس 2016، ص ص6، 7.

## خلاصة الفصل الرابع

من خلال استعراض هذا الفصل يلاحظ على التجربة السودانية بأنها اعتمدت التوافق مباشرة مع المعايير المحاسبية الدولية عن طريق ترجمة المعايير المحاسبية الدولية، كما تقوم بتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية) في البنوك الإسلامية.

ويلاحظ على التجربة الماليزية بأنها أشمل تجربة بحيث شملت معاييرها القطاعين الخاص وغير الخاص بالإضافة إلى معيار إسلامي هام يخص عرض القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية الماليزية، كما أن عملية وضع المعايير المحاسبية الماليزية يتم من قبل مجلس المعايير المحاسبية الماليزية مع الاسترشاد بالمعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية.

أما في المملكة العربية السعودية فيتم إصدار المعايير المحاسبية من قبل هيئة المحاسبين القانونيين السعودية وبالاسترشاد بالمعايير المحاسبية الدولية وكذا بمعايير المحاسبة المالية الإسلامية، كما أن المعايير السعودية لم تصدر كترجمة للمعاير الدولية وإنما بنيت في ضوء الظروف المحلية وبإطار فكري يشمل أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية، بالإضافة إلى ذلك أصدرت معيار إسلامي خاص بالزكاة.

# الخاتمة

للبنوك الإسلامية دور هام في جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات مفيدة للفرد والمجتمع، ولكي يتسنى تحقيق ذلك لابد أن يتوفر لدى المتعاملين معها الثقة في قدرتها على تحقيق أهدافهم من استثمار أموالهم لديها بكفاءة وبأساليب مشروعة، ولا تأتي هذه الثقة إلا من خلال تقديم معلومات ملائمة وموثوقة، ومن أهم مصادر تلك المعلومات ما تحتويه القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا لمعايير محاسبية ملائمة لهذه البنوك.

حيث أولت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أهمية كبرى لموضوع الإفصاح في القوائم المالية للبنوك الإسلامية، من خلال إصدار معايير محاسبية اسلامية تتلائم وطبيعة البنوك الإسلامية وتتضمن حد أدنى من الإفصاح المطلوب الذي يلبي احتياجات المتعاملين مع هذه البنوك.

إلا أن تطور وانتشار البنوك الإسلامية عالميا حتم على بعضها اعتماد المعايير المحاسبية الدولية عند إعداد قوائمها المالية، الأمر الذي نتج عنه تباين في الممارسات المحاسبية فيما بينها وعدم تقديم الإفصاح الكافي عن معاملاتها وأدائها، لذا سعت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى إيجاد توافق بين معاييرها وبين المعايير المحاسبية الدولية بما يحقق الموثوقية والملائمة والقابلية للفهم والمقارنة على مستوى دولي.

ومن خلال هذه الدراسة، سيتم عرض مختلف النتائج والاقتراحات التي تم التوصل إليها، والتي سيتم ذكرها في النقاط التالية:

**نتائج الدراسة:**

من خلال دراستنا لموضوع " **أثر توافق معايير المحاسبة الإسلامية مع المرجعية المحاسبية الدولية في دعم الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية بالبنوك الإسلامية** " تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أسفرت المؤتمرات الرامية لتقريب الممارسات المحاسبية الدولية إلى تشكيل عدة منظمات وهيئات دولية من أبرزها مجلس معايير المحاسبة الدولية (لجنة معايير المحاسبة الدولية سابقا)؛
- إن الهدف الأساسي من إصدار معايير المحاسبة الدولية هو تحقيق التوافق والتجانس بين مختلف الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- المعايير التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية تعالج مختلف المسائل المحاسبية لجميع الأنشطة دون التركيز على صناعة محددة بذاتها، لذلك تأتي معاييره بصيغة عامة؛

- نظرا لأهمية الإفصاح المحاسبي قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بالإضافة إلى المعايير المحاسبية الخاصة بالإفصاح التي أصدرها، إلى وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى، تتضمن متطلبات الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالموضوع الذي يعالجه كل معيار؛
- ترتكز المحاسبة في البنوك الإسلامية على أسس الفكر المحاسبي الإسلامي المستنبط من مصادر الشريعة الإسلامية؛
- تعد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أحد أبرز الهيئات الدولية التي تسعى لتحقيق التجانس في الممارسات المالية الإسلامية الدولية؛
- يتميز العمل المصرفي الإسلامي بخصوصيات وبالتالي يحتاج العاملين فيها إلى تأهيل متعدد الجوانب، وفي هذا الصدد قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإعداد برامج تدريبية متخصصة في الصناعة المالية الإسلامية؛
- إن عدم تلبية معايير المحاسبة التقليدية لمتطلبات الصناعة المصرفية الإسلامية أدى إلى إصدار معايير محاسبية خاصة بها؛
- من أبرز خصائص معايير المحاسبة التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أنها مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة؛
- يتمثل الهدف الأساسي من إصدار معايير محاسبية إسلامية خاصة بالبنوك الإسلامية في محاولة التخلص من الاختلافات في الممارسات المحاسبية المصرفية الإسلامية وتقريبها؛
- تظهر أهمية معايير المحاسبة الإسلامية في توفير معلومات ملائمة تفي بمتطلبات مستخدمي القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛
- تساعد المعايير المحاسبية الإسلامية على توفير عرض عادل وصادق للمراكز المالية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛
- المعايير التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تكون خصيصا للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- لا تكتفي هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار المعايير المحاسبية فقط بل تتعداها إلى إصدار معايير خاصة بالمراجعة، الضبط (الحوكمة)، الأخلاقيات، والمعايير الشرعية؛

- حرصت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على تضمين جميع معاييرها بقواعد خاصة تحدد حدود وشروط الإفصاح عن المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية المنشورة؛
- يمكن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البنوك الإسلامية شرط أن تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- في حالة غياب المعايير التي تغطي معاملات المصارف الإسلامية فإن الهيئة تصدر معايير لذلك، وهذا ما يشكل علاقة تكامل بين معايير الهيئة والمعايير التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- بغرض تحقيق مزيد من الشفافية في التقارير المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالانضمام لعضوية المجموعة الاستشارية حول الأدوات والمعاملات الموافقة للشريعة الإسلامية؛
- من أهم مبررات تحقيق التوافق بين المعايير المحاسبية الإسلامية مع المرجعية المحاسبية الدولية هو الحد من الاختلافات فيما بينهما بما ينعكس إيجابا على الصناعة المصرفية الإسلامية؛
- إن توافق معايير المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ينتج عنه معلومات تساعد في إمكانية المقارنة بين المعلومات لفترات متتالية لنفس المؤسسة والمؤسسات الأخرى المماثلة؛
- ينتج عن توافق معايير المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية معلومات تتصف بالنزاهة والشفافية والقدرة التنبؤية العالية التي تقلل من درجة عدم التأكد في المستقبل؛
- ينتج عن توافق معايير المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية معلومات تتصف بالحياد وعدم التحيز لصالح مستخدم على حساب أخر؛
- ينتج عن توافق معايير المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية معلومات تساعد في القضاء على سوء الفهم السائد حول امكانية الاعتماد على التقارير المالية الأجنبية؛
- ينتج عن توافق معايير المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية معلومات تتصف بالموضوعية والصلاحية للاستخدامات المتوقعة؛
- ينتج عن توافق معايير المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية معلومات تحسن مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بالأحداث المرتبطة بالنشاط المستقبلي؛
- ينتج عن توافق معايير المحاسبة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية معلومات تؤكد وتصحح التوقعات السابقة لنشاط المؤسسة (البنك)؛

- يلاحظ على التجربة السودانية اقتصارها على تبني المعايير المحاسبية المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية، وكذا قيام لجنة المعايير المحاسبية السودانية بتعريب بعض المعايير المحاسبية الدولية دون تكييفها مع البيئة السودانية؛
- تعتبر التجربة الماليزية من أشمل تجارب الدول النامية في بناء معاييرها الوطنية، حيث شملت معاييرها القطاعين الخاص وغير الخاص بالإضافة إلى اصدار معيار إسلامي، وما يلاحظ على معاييرها أنها تتوافق وبدرجة عالية مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية نظرا لتأثير الاستعمار البريطاني عليها، كما وضعت مشروع للتحول إلى معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية؛
- المعايير الوطنية السعودية لم تصدر كمجرد ترجمة للمعايير الدولية وإنما بنيت بإطار فكري يشمل أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية بالإضافة إلى اصدار معيار اسلامي، وما يلاحظ على معاييرها أنها تتوافق وبشكل مقبول مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، كما أنها وضعت مشروع للتوجه إلى التطبيق الكلي لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

**الاقتراحات:**

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها، فإنه يمكن تقديم عدد من الاقتراحات تتمثل في:

- ضرورة تكييف المعايير المحاسبية الدولية بما يتلاءم مع البيئة المحاسبية في الدول الإسلامية حتى يمكن تطبيقها في البنوك الإسلامية؛
- نشر فكر المحاسبة المتعلق بأنشطة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عن طريق عقد الندوات وإعداد الأبحاث والتقارير؛
- على البنوك المركزية في الدول الإسلامية القيام بدفع بنوكها التجارية الإسلامية نحو تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية، وذلك من خلال سن تشريعات وقوانين تلزمها بالتقيد بها؛
- حتى تحقق المعايير المحاسبية الإسلامية قبولا واسعا يجب أن تحظى بتمثيل وقبول أكبر عدد من الدول في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- نشر الوعي حول أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك الإسلامية من خلال المؤتمرات والندوات؛

- عقد الندوات والمؤتمرات بهدف تعزيز التعاون مع مجلس معايير المحاسبة الدولية من أجل مناقشة المشاكل والتحديات التي قد تواجه البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية؛
- ضرورة مراجعة المعايير المحاسبية الإسلامية القائمة واستحداث معايير محاسبية جديدة لتحقيق مستوى أعلى من التوافق مع المرجعية الدولية؛
- يجب على مجلس معايير المحاسبة الدولية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية توقيع اتفاقية للتقارب بينهما، من خلال تنسيق برامج عملهما وذلك للحد من الاختلافات الموجودة بين المعايير المحاسبية المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، بما ينعكس على جودة المعلومات المنشورة في القوائم المالية.

**أفاق الدراسة:**

بعد دراسة الموضوع، تظهر إمكانية المواصلة بالبحث فيه من عدة جوانب يمكنها أن تكون محل إشكاليات لبحوث مستقبلية تستحق الدراسة، وذلك بالتطرق للمواضيع التالية:

- أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على العرض والإفصاح في القوائم المالية للبنوك الإسلامية؛
- تكييف القوائم المالية في البنوك الإسلامية وفق معايير المحاسبة الإسلامية؛
- فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل تطبيق معايير المراجعة الإسلامية في البنوك الإسلامية؛
- مراجعة الحسابات بين المعايير الدولية والمعايير الإسلامية (دراسة مقارنة).

# قائمة المراجع

**المراجع باللغة العربية:**

**أولا: الكتب**


1. أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004.
2. ثناء القباني، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003/2002.
3. حسين مُحَمَّد سمحان، موسى عمر مبارك، **محاسبة المصارف الاسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
4. حسين يوسف القاضي، مأمون توفيق حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
5. رأفت حسين مطير، **المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
6. سامر مظهر قنطقجي، **فقه المحاسبة الاسلامية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2004.
7. سعود جايد العامري، **المحاسبة الدولية (منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها)**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
8. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
9. طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة (شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية)**، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، 2006.
10. عبد الحليم عمار غربي، **البنك الإسلامي النموذجي بين التنظير والتطبيق**، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، مارس 2014.

11. عبد الستار الكبيسي، **الشامل في المحاسبة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

12. عبد الله حسين مُحَّد، الهادي صالح، مُحَّد علي يوسف أحمد، مريم مُحَّد ابراهيم ساتي، مجدي البخيت ابراهيم، **توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، دار السداد للطباعة، الخرطوم، السودان، 2006.

13. عبد الله حسين مُحَّد، الهادي صالح، مُحَّد علي يوسف أحمد، مريم مُحَّد ابراهيم ساتي، مجدي البخيت ابراهيم، **توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، دار السداد للطباعة، الخرطوم، السودان، 2006.

14. عزيزة عبد الرازق، **المحاسبة والمراجعة الدولية**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 2000.

15. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

16. فريدريك تشوي، كارول آن فروست، جاري ميك، **المحاسبة الدولية**، تعريب مُحَّد عصام الدين زايد، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2004.

17. فؤاد مُحَّد الليثي، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010/2009.

18. مُحَّد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، الطبعة الأولى، أبتراك للنشر والطباعة والتوزيع، مصر، 2005.

19. محمود عبد العال، **المعالجة المحاسبية لأدوات التمويل الاسلامي**، الطبعة الأولى، دار القلم للنشر والتوزيع، الامارات العربية المتحدة، 2013.

20. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، المنامة، البحرين، 2010.

21. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية**، المنامة، البحرين، 2007.

**ثانيا: الأطروحات والمذكرات**

**أطروحات الدكتوراه:**


1. بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وإشكالية التطبيق**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014/2013.
2. جودي مُحَمَّد رمزي، **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
3. حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.
4. شعيب شنوف، **الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.
5. طبابيبة سليمة، **دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر،2014/2013.
6. عبير عبد الله مُحَمَّد قريب، **أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية في جودة الإفصاح المحاسبي**، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015.
7. العرابي حمزة، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امُحَمَّد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013/2012.
8. عمار مجيد كاظم الوداي، **آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول إسلامية مختارة للمدة (1981-2006)**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، جمهورية العراق، 2009.
9. مُحَمَّد محمود علي شحاته، **معيار المرابحة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2014.
10. مختار مسامح، **توحيد أنظمة مراقبة الحسابات التجارية في دول اتحاد المغرب العربي ما بين الضرورة الاقتصادية والتجارية وخصوصيات التشريعات الوطنية والمحلية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011/2010.

11. مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، سبتمبر 2004.

**مذكرات الماجستير:**

12. بدرة بن تومي، **اثار تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) على العرض والافصاح في القوائم المالية للمصارف الاسلامية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2013/2012.
13. بورويسة سعاد، **أثر تطبيق المعايير المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.
14. بولنجيب عادل، **دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2014/2013.
15. حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008.
16. حماده السعيد المعصراوي، **دراسة مقارنة لآثار الأزمات المالية العالمية على تطوير معايير المحاسبة المالية الدولية والمصرية**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2014.
17. دشاش أم الخير، **متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010/2009.
18. رحيش سعيدة، **مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الابلاغ المالي الدولية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014/2013.
19. رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2011/2010.

20. زين عبد المالك، **القياس والافصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امُحَّد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015/2014.

21. سالمي مُحَّد الدينوري، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008.

22. سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

23. شوقي طارق، **أثر تغيرات اسعار الصرف على القوائم المالية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.

24. صالحي بوعلام، **أعمال الاصلاح المحاسبي في الجزائر و آفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010/2009.

25. طايلب فاتح، **محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماجستير، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امُحَّد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015/2014.

26. عادل عاشور، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2006/2005.

27. عكوش مُحَّد أمين، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010.

28. فاطمة علي مصباح المجربي، **قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية**، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012/2011.

29. قادري عبد القادر، **القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية،** مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، 2009/2008.

30. ماجد ماهر فهيم سابا، **مدى قابلية معايير إعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين،** مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

31. مُحَمَّد فايق عبد الرحمن محسن، **مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

32. مصطفى ابراهيم مُحَمَّد مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية،** مذكرة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الاسلامي، 2006.

33. مكرم مُحَمَّد صلاح الدين مبيض، **الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم8 بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم17**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2010.

34. ناصر مُحَمَّد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات،** مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008.

35. هاني اسحق ابراهيم نسمان، **مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمعيار المحاسبة الدولي رقم (21) "آثار التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية"**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

36. يوسف أرشيد حبيب العازمي، **أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي،** مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

**ثالثا: المقالات**

1. ابتهاج اسماعيل يعقوب، **واقع التطبيقات المحاسبية في المصارف الإسلامية العراقية من وجهة نظر مهنية،** مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 89، الجامعة المستنصرية، العراق، 2011.

2. أحطاطاش نشيدة، **دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية المطبقة في المؤسسات المالية الاسلامية والمعايير المحاسبية الدولية التقليدية**، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 38، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، جويلية 2015.

3. بدر الدين فاروق أحمد سالم، نصر الدين حامد أحمد، **دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد 14، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2013.

4. سليمان بلعور، **المحاسبة الاسلامية بين التأصيل والتطبيق (محاسبة المصارف الاسلامية)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011.

5. طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق، **إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد1، 2013.

6. غربي عبد الحليم، بورقبة شوقي، **واقع وتحديات الأعمال المصرفية الالكترونية (المملكة العربية السعودية نموذجا)**، مجلة المؤسسة، العدد 04،جامعة الجزائر3، 2015.

7. غسان فلاح المطارنة، **مدى التزام البنوك الإسلامية الأردنية بتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 8 (المعدل) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 6، جامعة تشرين، سوريا، 2011.

8. قورين حاج قويدر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

9. لشهب الصادق، بوريش أحمد، **تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد01، الجزائر، 2015.

10. مداني بن بلغيث، **التوافق المحاسبي الدولي (المفهوم، المبررات و الأهداف)**، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006.

11. ندي قسم السيد حاج أحمد، **معايير المحاسبة الدولية في ظل العولمة وآثارها على مهنة المحاسبة في السودان**، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد 15، السودان، ديسمبر 2015.

12. نور الدين مزياني، **مُحَمَّد الصالح فروم، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية (مقومات ومتطلبات التطبيق)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الأول، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2010.

**رابعا: المؤتمرات والملتقيات**

1. أحمد طاهيري جودي، **التوحيد والتوافق للممارسات المالية الإسلامية**، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 9/8 ديسمبر، 2013.
2. أحمد عبد القادر إبراهيم، **قضايا في المحاسبة الاسلامية**، الملتقى الدولي التاسع: النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، إسطنبول، تركيا، يومي 10/09 سبتمبر، 2013.
3. امراجع غيث سليمان، فرج عبد الرحمن بو مطاري، **خصائص وأهداف المحاسبة في المؤسسات المالية الاسلامية "وجهة نظر الاكاديميين في ليبيا"**، المؤتمر الدولي: فقه المعاملات والاقتصاد والمالية الإسلامية، طرابلس، ليبيا، يومي 21/20 أكتوبر، 2008.
4. تيقاوي العربي، **النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية**، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي 14/13 ديسمبر، 2011.
5. حكيمة بوسلمة، **عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)**، الملتقى الدولي: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، أيام 16-18 نوفمبر، 2009.
6. دار المراجعة الشرعية، **أدوات التأهيل المتكامل للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية ودور الهيئات الشرعية والمعاهد في تدريبهم شرعيا**، المؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، يومي 20/19 نوفمبر، 2005.

7. رائد جميل جبر، **المعايير المحاسبة والشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية AAOIFI "تحديات معاصرة وتطلعات مستقبلية"**، الملتقى السنوي التاسع: هيئة المحاسبة والمراجعة لمجلس دول التعاون لدول الخليج العربية، مملكة البحرين، يومي 7/6 ماي، 2015.

8. زاهار الدين مُحَّد الماليزي، **تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية**، مؤتمر: المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، الامارات العربية المتحدة، 31 ماي 2009.

9. سليمان بوفاسة، عبد القادر خليل، **محاولة تقييم المصرفية الإسلامية (تجربة السودان)**، الملتقى الدولي الثاني: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي الإسلامي نموذجا)، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 06/05 ماي، 2009.

10. سمير الشاعر، **واقع الاتفاق والاتساق بين معايير هيئة أيوفي والمعايير الدولية IFRS**، مؤتمر العمل المصرفي والمالي الإسلامي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع البنك الدولي، مملكة البحرين، يومي 2/1 ديسمبر، 2010.

11. شريقي عمر، **دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية في دعم وتطوير الصناعة المالية الاسلامية**، المؤتمر الدولي: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الاسلامية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 6/5 ماي، 2014.

12. شنوف شعيب، زاوي أسماء، **دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية**، الملتقى العلمي الدولي: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 21/20 أكتوبر، 2009.

13. الصادق مُحَّد أدم علي، **دراسة تحليل وقياس عمليات المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء وفقا لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية والإسلامية (دراسة حالة المصارف الإسلامية في السودان)**، مؤتمر: الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، جامعة عجلون الوطنية، الأردن، يومي 16/15 ماي 2013.

14. عادل صالح مُحَّد الراوي، **مدى تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1) في المصارف العراقية الإسلامية**، مؤتمر: الخدمات المصرفية بين النظرية والتطبيق، جامعة عجلون الوطنية، الأردن، يومي 16/15 ماي، 2013.

15. عبادي فاطمة الزهراء، **مكانة النظام المحاسبي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة،** الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، يومي 14/13 ديسمبر، 2011.

16. عبد الباري مشعل، **دور المعايير الشرعية والمحاسبية في توجيه وتنظيم المصرفية الإسلامية،** مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا، يومي 28/27 أفريل، 2010.

17. عبد الباري مشعل، **هيكل معايير الحوكمة والتدقيق الشرعي "رؤية استراتيجية لتطوير معايير أيوفي"،** مؤتمر العمل المصرفي والمالي الاسلامي العاشر، المنامة، مملكة البحرين، يومي 7/6 ديسمبر، 2015.

18. عجيل النشمي، **أهداف ومهام المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية،** المؤتمر الأول: الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، يومي 10/9 أكتوبر، 2001.

19. علي الزعبي، فارس القاضي، ليث العريان، **نحو تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك الاسلامية الاردنية،** المؤتمر العلمي الثاني: الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، جامعة عجلون الوطنية، الأردن، 2013.

20. العياشي فداد، **الحاجة إلى معايير للرقابة الشرعية وأثر ذلك على الصناعة المالية الإسلامية،** المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر: المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل، جامعة الإمارات العربية المتحدة، أيام 15- 17ماي، 2005.

21. قرينو حسين، خلفاوي حكيم، **دور المعايير المحاسبية والشرعية في توجيه وتنظيم عمل الصيرفة الإسلامية،** الملتقى الدولي الثاني: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي الاسلامي نموذجا)، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 06/05 ماي، 2009.

22. مُحَّد الأمين شربي، عمر شريقي، **معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية ودورها في توحيد وتنميط العمل المصرفي الاسلامي،** الملتقى الدولي: دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS)في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 25/24 نوفمبر، 2014.

23. مُحَّد البلتاجي، **التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**، الملتقى الدولي الثاني: المالية الإسلامية في أوروبا : الفرص والتحديات، لوكسمبورغ، يومي 4/3 أفريل، 2014.

24. مُحَّد البلتاجي، **دور المعاهد المصرفية في تأهيل العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية**، المؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، يومي 20/19 نوفمبر، 2005.

25. مرازقة صالح، بوهرين فتيحة، **القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الاسلامية**، الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الاسلامي، الواقع...ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، يومي 24/23 فيفري، 2011.

26. مرزوقي مرزقي، حولي مُحَّد، **مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة منادية للتوحيد المحاسبين**، الملتقى الدولي حول: الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 30/29 نوفمبر، 2001.

27. نسرين برجي، طلحي فاطمة الزهراء، **المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات التوافق والتطبيق (عرض تجارب بعض الدول والجزائر كحالة خاصة)**، الملتقى الوطني حول: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر، يومي 26/25 ماي، 2010.

28. هشام سفيان صلواتشي، يوسف بودلة، **آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي**، الملتقى الدولي الأول: النظام المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 18/17 جانفي 2010.

29. ياسر أحمد السيد مُحَّد الجرف، **أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية**، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة: مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الواحد والعشرون، الرياض، المملكة العربية السعودية، يومي 19/18 ماي، 2010.

**خامسا: منشورات المؤسسة**

1. بنك السودان المركزي، **الضوابط والتوجيهات الصادرة حتى جانفي 2009م**، الخرطوم، السودان، 1998/06/15.

2. خالد جمال الجعارات، **مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015**، مطبعة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015.

3. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، منجزات العمل على مشروع التحول إلى المعايير الدولية (المحاسبة والمراجعة)، المملكة العربية السعودية، مارس 2016.

**سادسا: المواقع الالكترونية**

1. http://aaoifi.com/
2. http://everything.explained.today/World_Congress_of_Accountants/
3. http://www.iasplus.com/en/resources/ifrsf
4. http://www.iefpedia.com/vb/attachment.php?attachmentid=48&d=1309608025
5. www.darelmashora.com/download.ashx?docid=538
6. http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/262.doc
7. http://www.fibaonline.com/article.php?id=7
8. http://slidegur.com/doc/43318/
9. http://www.ifsb.org/ar_index.php
10. http://www.iilm.com/
11. http://www.mia.org.my/new/
12. http://mstawfik.tripod.com/is.pdf
13. http://www.worldbank.org/ifa/rosc_aa_malaysia2011.pdf
14. http://www.iasplus.com/en/jurisdictions/asia/malaysia
15. http://english.astroawani.com/business-news/malaysian-companies-adopt-international-financial-reporting-standards-2018-83989
16. http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx
17. http://www.socpa.org.sa/Socpa/Home.aspx
18. http://www.cma.org.sa/Ar/Pages/home.aspx
19. http://www.kantakji.com/media/2474/0302.pdf
20. http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/3_13.pdf
21. http://www.socpa.org.sa/Socpa/Home/Projects/2-(1).aspx
22. http://www.kantakji.com/media/8071/mbt.pdf

**المراجع الأجنبية:**

**أولا: الكتب**

1. BRUN Stéphane, **Guide d'application des normes IAS/IFRS**, Editions Berti, Alger, 2011.

2. Bruno Colmant, Pierre-Armand Michel, Hubert Tondeur, **Comptabilité financière «Normes IAS/IFRS»**, 2e edition, Pearson, France, 2013.
3. Robert obert, **Pratique des normes IFRS «Normes IFRS et US GAAP»**, 5e édition, dunod, paris, 2013.
4. Veronica Poole, Guide de référence sur les IFRS, Deloitte, Montréal, Canada, Édition 2014.

**ثانيا: الأطروحات والمذكرات**

1. Karim mhedhbi, **Analyse de l'Effet de l'Adoption des Normes Comptables Internationales sur le Développement et la Performance des Marchés Financiers Émergents**, Thése doctorat, Institut Supérieur De Comptabilité & d'Administration Des Entreprises, Université de la Manouba, Tunisie, janvier 2010.
2. Suhaida Mohd Sood, **Setting The Financial Accounting Standards In Malaysia: The Malaysian Accounting Standards Board (MASB) And The Accounting Profission 1997/1999**, A Thesis Of Master, Lincoln University, 2006.

**ثالثا: المجلات**

1. Hajah Mustafa Mohd Hanefah, Jaspal Singh, **Convergence Towards IFRS in Malaysia: Issues, Challenges And Opportunities**, International Journal of Business, Vol1, ISSN 2289-1552, Malaysia, 2012.
2. Phang Soon Yeow, Nurmazilah Mahzan, **The Responses of Malaysian Public Listed Companies to the IFRS Convergence**, Asian Journal of Business and Accounting, ISSN 1985–4064, 2013.